

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة
كلية الآداب واللغات
قسم اللغة والآداب العربية

القياس

مطبوعة بيد غوجية
موجهة إلى طلبة السنة الأولى ماستر
لسانيات عربية

إعداد
الدكتور سفيان بوعنينة

2021



القياس

مطبوعة بيد اغوجية
موجهة إلى طلبة السنة الأولى ماستر لسانيات عربية

إعداد الدكتور: سفيان بوعنينة

2021/2020

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة
كلية الآداب واللغات

مستخرج من محضر اجتماع المجلس العلمي للكلية

بيانات الدّورة

طبيعة الدّورة		تاريخ الدّورة
استثنائية	عادية	
	/	2021 / 09 / 14

مطبوعة بيداغوجية (الدكتور: سفيان بوعنينة)

بناء على إيجابية تقارير لجنة الخبراء: د. زهير بوخيار (جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة)، ود. حسن دواس (جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة)، ود. محمد رضا بركاني (جامعة الشاذلي بن جديد - الطارف)، في ما يخص المطبوعة المقدمة من قبل الدكتور: **سفيان بوعنينة**، والموسومة بـ: **(القياس)** - الموجهة إلى طلبة السنة الأولى ماستر لسانيات عربية، وافق المجلس العلمي على اعتمادها مطبوعة بيداغوجية.

27 أكتوبر 2021

رئيس المجلس العلمي

عميد كلية الآداب واللغات

د. عثمان دفاق





**مفردات مادة القياس المقررة
للسنة الأولى ماستر لسانيات عربية
(السداسي الأول)**

1	القياس لغة واصطلاحاً
2	القياس المطرد
3	القياس الشاذ
4	مصادر الاستشهاد
5	القرآن الكريم
6	الحديث الشريف
7	كلام العرب
8	القياس عند اللغويين القدامى
9	القياس عند اللغويين المحدثين 1
10	القياس عند اللغويين المحدثين 2
11	القياس عند دي سوسير
12	القياس عند اللغويين العرب المحدثين 1
13	القياس عند اللغويين العرب المحدثين 2
14	القياس بين الوصفين التجريبيين والنحو التوليدي



فهرس الموضوعات:

	مدخل
4	الدرس الأول: القياس لغة واصطلاحا
12	الدرس الثاني: القياس المطرد.
18	الدرس الثالث: القياس الشاذ.
23	الدرس الرابع: مصادر الاستشهاد (الاحتجاج).
28	الدرس الخامس: الاستشهاد بالقرآن الكريم
36	الدرس السادس: الاستشهاد بالحديث الشريف
44	الدرس السابع: الاستشهاد بكلام العرب
49	الدرس الثامن: القياس عند اللغويين القدامى
58	الدرس التاسع: القياس عند اللغويين المحدثين 1.
65	الدرس العاشر: القياس عند اللغويين المحدثين 2.
71	الدرس الحادي عشر: القياس عند دي سوسير
77	الدرس الثاني عشر: القياس عند اللغويين العرب المحدثين 1.
87	الدرس الثالث عشر: القياس عند اللغويين العرب المحدثين 2.
97	الدرس الرابع عشر: القياس بين الوصفيين التجريبيين والنحو التوليدي.
104	قائمة المصادر والمراجع



مدخل

ظهر القياس في مسالك البحث اللغوي عند الإغريق منذ قديم الزمن؛ نتيجةً لطبيعة اللغة وعلاقتها بالفكر؛ وما له من أثر في حياة اللغة ونمائها وبقائها، وفي تلبية حاجات الإنسان؛ وبذلك صار القياس ذا شأنٍ كبير في الدراسات اللغوية؛ وأصبح من أهم الركائز التي قامت عليها تلك الدراسات منذ الأزمنة الغابرة، ولا أدل على ذلك من ذلكم الصراع الذي اندلعت نيرانه حوالي القرن الثاني قبل الميلاد، واستمر طويلاً بين مؤسسي النحو التقليدي الإغريقي، وكان النضال فيما يتعلق باستقامة اللغة وسلامتها، أو عدم سلامتها؛ فتولّد من ذلك اتجاهان: اتجاه يقول بالقياس "Analogist"، وأن اللغة منتظمة ومطرودة؛ لأنها نظامٌ وضعي. واتجاه معاكس لذلك يتجه نحو منهج السماع أو الشذوذ "Anomalies"، ويرى أن الاطراد في اللغة لا يشكل إلا جزءاً بسيطاً؛ لأنها فطرة إنسانية. وتجدر الإشارة هنا إلى أن كلا الاتجاهين لا ينكران مطلقاً "القياس"، فاختلاف بينهما في طبيعة الاطراد في اللغة، وهل يوجد الاطراد الظاهر في اللغة؟ أو الشذوذ؟ وأين يتمثلان؟. وقد ظهر اتجاهٌ ثالث يدعو إلى الجمع بين الاتجاهين القديمين؛ معترفاً بدور القياس والسماع معاً¹.

والقياس في العربية باب فقهي أصيل، فهو "من الأدلة الشرعية، لكنه ليس مستقلاً بذاته، بل هو متفرع عن الكتاب والسنة، لأن الحكم الشرعي إما أن يعرف بطريق النص، وإما أن يكون حملاً على نصٍ بطريق القياس، فهو مسلك اجتهادي في حدود نصوص الكتاب والسنة"²، وهو "تسوية فرع بأصل في حكمٍ لعلّ جامعةً بينهما (....) حقيقة القياس أن يدل نص على حكمٍ معين في واقعة، ويعرف المجتهد علة هذا الحكم، ثم توجد واقعة أخرى لم يرد

1 ينظر: دوكوري ماسير: القياس في اللغة بين علماء العربية ودي سوسير - مفاهيم وتطبيقات، مجلة جامعة المدينة العالمية - ماليزيا، العدد 2، فبراير 2012، ص 4.

2 عبد المؤمن بن عبد الحق البغدادي الحنبلي: تيسير الوصول إلى قواعد الأصول ومعاقد الفصول، شرح: عبد الله بن صالح الفوزان، دار ابن الجوزي، ط2، ص311.

نص في حكمها، ولكنها تساوي واقعة النص في علة الحكم، فيلحق المجتهد هذه الواقعة بالأولى، ويسوي بينهما في الحكم؛ لأن الحكم يوجد حيث توجد علته¹ فقد استعمل الرسول صلى الله عليه وسلم "القياس في الأحكام وغيرها، ومن أمثلة ذلك: حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال: جاءت امرأة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقالت: يا رسول الله، إن أُمي ماتت وعليها صوم نذر، أفأصوم عنها؟ قال: «أرأيت لو كان على أُمك دين فقضيته، أكان يؤدي ذلك عنها؟» قالت: نعم. قال: «فصومي عن أُمك» وفي رواية: «فدين الله أحق أن يقضى»².

وإذا كان القياس باباً من أبواب أصول الفقه، فهو باب من أبواب أصول النحو، ثم إن أصول النحو بأبوابه من أصول الفقه، فقد ألف ابن الأنباري لمع الأدلة في أصول النحو على منوال أصول الفقه لما بينهما من المناسبة التي لا تخفى، لأن النحو معقول من منقول، كما أن الفقه معقول من منقول، قال في مستهل رسالته؛ في الفصل الأول: "أصول النحو أدلة النحو التي تفرعت عنها فروعها وفصولها، كما أن أصول الفقه أدلة الفقه التي تنوعت عنها جملته وتفصيله"³. فقد بنى ابن الأنباري أصولاً للنحو تماثل أصول الفقه التي وضعها الفقهاء للفقه، متأثراً بهم في المنهج والمصطلحات، بل في تعريف العلم نفسه وتسميته.

كما أقر السيوطي في الاقتراح بأنه رتب أبواب كتابه على نحو ترتيب أصول الفقه، قال: "واعلم أنني قد استمدت في هذا الكتاب كثيراً من كتاب الخصائص لابن جني، فإنه وضعه في هذا المعنى، وسماه أصول النحو، لكن أكثره خارج عن هذا المعنى، ليس مرتباً، وفيه الغث والسمين، والاستطرادات، فلخصت منه جميع ما يتعلق بهذا المعنى، بأوجز عبارة، وأرشقها، وأوضحها، معزواً إليه، وضمنت إليه نفائس آخر، ظفرت بها في متفرقات كتب

1 عبد المؤمن الحنبلي: تيسير الوصول إلى قواعد الأصول ومعاقد الفصول، ص 313.

2 المصدر نفسه، ص 315.

3 أبو البركات عبد الرحمن كال الدين بن محمد الأنباري: الإعراب في جمل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، قح: سعيد الأفغاني، دار الفكر - بيروت، ط 2، 1981م، ص 80..

اللغة، والعربية، والأدب، وأصول الفقه، وبدائع استخراجها بفكري. ورتبته على نحو ترتيب أصول الفقه في الأبواب والفصول والتراجم¹.

لا يختلف اثنان في أهمية القياس في الدرسين الفقهي واللغوي، ولا في العلاقة الوثيقة بين الدراسات اللغوية والدراسات الفقهية، وقد ترتب عن ذلك دراسات تحاول رصد ملامح الاشتراك بينهما، غير أننا سنحاول في هذه الصفحات تناول القياس في اللغة، وفق ما يقتضيه منهاج طلبة السنة الأولى ماستر لسانيات عربية في الجامعة الجزائرية. وبالله التوفيق.

1 عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي: الاقتراح في أصول النحو وجدله، تح: محمود فجّال، دار القلم، دمشق، ط1 - 1989م، ص16.



الدرس الأول: القياس لغة واصطلاحاً

يُقصد بالتعريف اللغوي ما ورد في المعاجم توضيحاً لمعنى كلمة ما استناداً إلى جذرها، حروفها الأصول، وهي هنا (قيس)، أما الاصطلاح فهو ما تواضع عليه العلماء بمحددات مضبوطة للدلالة بلفظ مخصوص على معنى مخصوص، أو هو لفظ يطلق على مفهوم معين للدلالة عليه عن طريق الاتفاق بين الجماعة اللغوية على دلالة مقصودة، تربط بين اللفظ (الدال) والمفهوم (المدلول) لمناسبة بينهما.

أولاً: القياس لغة:

جاء في معجم العين للفراهيدي: "قيس: القَيْسُ مصدر قَسْتُ. والقَيْسُ بمنزلة القدر، وعود قَيْسُ إصبع أي قدر إصبع، وقس هذا بذاك قِياساً وقَيْساً، والمِقياس: المقدار"¹. وقال الجوهري في هذا المعنى: "قست الشيء بغيره وعلى غيره، أقيسه قَيْساً وقِياساً فانقاس، إذا قَدَّرْتَهُ على مثاله. وفيه لغة أخرى قسته أقوسه قوساً وقِياساً. ولا يقال أَقَسْتُه. والمقدار مِقياسٌ. وقايستُ بين الأمرين مُقايَسةً وقِياساً. ويقال أيضاً: قايستُ فلاناً، إذا جاريته في القياس. وهو يقتاس الشيء بغيره، أي يقيسه به. ويقتاسُ بأبيه اقتِياساً، أي يسلك سبيله ويقتدى به"².

ولا تجد في المعجمين السابقين ربطاً واضحاً بين (قوس) و(قيس)، على الرغم من أنهما تناولوا (قيس) في باب (قوس)، غير أننا نجد لهما ربطاً دقيقاً، وتوضيحاً جلياً في المقاييس، قال ابن فارس: "(قوس) القاف والواو والسين أصل واحد يدل على تقدير شيء بشيء، ثم يُصَرَّف فتقلب واؤه ياءً، والمعنى في جميعه واحد. فالقوس: الذراع، وسميت بذلك لأنه يقدر بها المذروع، [وبها سميت القوس] التي يرمى عنها. قال الله تعالى: ﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى﴾ [سورة النجم: 9]. قال أهل التفسير: أراد: ذراعين.

1 أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري: كتاب العين، تح: مهدي الخزومي، وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، ج 5، ص 189.

2 أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للبلاتين - بيروت، ط 4 - 1987م، ج 3، ص 968.

والأقوس: المنحني الظهر. وقد قوس الشيخ، أي انحنى كأنه قوس. قال امرؤ القيس:
أراهن لا يجيبن من قلّ ماله *** ولا من رآين الشيب منه وقوساً
وتقلب الواو لبعض العلل ياءً فيقال: بيني وبينه قياس رُح، أي قدره. ومنه القياس، وهو
تقدير الشيء بالشيء، والمقدار مقياس. تقول: قايست الأمرين مقياساً¹.
إذن فالقياس - في اللغة - تقدير شيء بشيء؛ أي معرفة قدر أحد الأمرين بالآخر،
وتقريبهما حد المساواة، بما يوافق غاية القائس.

ثانياً: القياس اصطلاحاً:

لتعريف القياس في الاصطلاح عند النحويين، وجبت العودة إلى مفهومه عند علماء أصول
الفقه؛ فهم أول من وضعه وحدّه وطبقه، ثم أخذ علماء العربية عنهم.
قال القاضي أبو يعلى في العدة في أصول الفقه: "القياس: رد فرع إلى أصل بعلّة جامعة
بينهما. وقيل: حمل الفرع على الأصل بعلّة الأصل. وقيل: موازنة الشيء بالشيء. وقيل:
اعتبار الشيء بغيره. والأول والثاني صحيحان. وأما الثالث والرابع ففيهما احتمال؛ لأنهما لا
يعبران عن صفة القياس في أحكام الشريعة، (....) وإذا ثبت هذا فإن القياس يستعمل
على أربعة أشياء: أصل، وفرع، وعلة، وحكم"².
وقال العكبري الحنبلي في (رسالة في أصول الفقه): "القياس رد الفرع إلى الأصل بعلّة
جامعة بينهما، وهذا حد القياس في الأصل من حيث الجملة، وقد حدوه بعبارات مختلفة
والمعنى متفق، وهو يبنى على أصل وفرع وعلة وحكم. فالأصل: ما يثبت به حكم غيره،
والفرع: ما يثبت حكمه بغيره وهو الذي يثبت بالعلّة حكمه، وذلك مختلف فيه وليس من
شرطه أن يشابه الأصل في جميع صفاته، لأنه لو كان كذلك لكان هو هو، أو هو بعضه.
والعلة: هي المعنى الجالب للحكم. والحكم: الثابت بالقياس، وهو قضاء الشرع والمستنبط، وهو
المطلوب بالنظر الذي تنصب لأجله الأدلة وتساغ له الأقيسة".

1 أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا: معجم مقاييس اللغة، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر - 1399 هـ - 1979 م، ج 5، ص 40.

2 القاضي أبو يعلى، محمد بن الحسين بن محمد بن خلف ابن الفراء: العدة في أصول الفقه، تح: أحمد بن علي بن سير
المباركي، الأستاذ المشارك في كلية الشريعة بالرياض - جامعة الملك محمد بن سعود الإسلامية، ط 2، 1410 هـ -
1990 م، ج 1، ص 174-175.

والقياس على ضربين واضح وخفي: فالواضح ما وجد فيه معنى الأصل في الفرع بكلامه كقوله تعالى: ﴿فَإِذَا أَحْصَيْتَ فَإِنَّ أَتَيْنَ بِفَلْحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ ذَلِكَ لِمَنْ خَشِيَ أَلَعَنْتَ مِنْكُمْ وَأَنْ تَصْبِرُوا خَيْرٌ لَّكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [سورة النساء: 25] فذكر الإحصان تنبيه بأعلى حالتها على أدناها ذكر نصف العذاب يوضح أن العلة فيه الرق فينبغي أن يلحق العبد بها في نقصان الحد. ومثل قياس النبذ على الخمر بعله أن شرابه فيه شدة مطربة.

وأما القياس الخفي فهو قياس الشبه؛ ومعنى قياس الشبه: أن يتردد فرع بين أصلين له شبه بكل واحد منهما وشبه بأحدهما أكثر، فيرد إلى أكثرهما شبهاً به. مثل صحة ملك العبد بشبه الأحرار من حيث التكليف ووجوب الحدود، والقصاص، وملك الإبزاع، والطلاق، وبشبه البهائم حيث كونه مملوكاً ومضموناً بالقيمة في الغضب والإتلاف، فيلحق بأكثرهما شبهاً به، وكاستدلالنا على الترتيب في طهارة الحدث بالأفعال المتغيرة وإفسادها بالنوم، والحدث، وهذا الاستدلال به ظاهر قوي على الصحيح من المذهب¹.

وعلى الرغم من أن القياس أصل من الأصول الفقهية التي يبدو عدم الخلاف عليها، إلا أنه هناك من يرى أن القياس ليس حجة، وهذا ما بينه الآمدي في خمسة أوجه: "الأول: أنه ما من عصرٍ إلا وفيه جماعة من نفاة القياس، وذلك مما يمنع من انعقاد الإجماع مستنداً إلى القياس.

الثاني: أن القياس أمر ظني، وقوى الناس وأفهامهم مختلفه في إدراك الوقوف عليه، وذلك مما يجعل اتفاقهم على إثبات الحكم به عادة، كما يستحيل اتفاقهم على أكل طعام واحد في وقت واحد لاختلاف أمر جتهم.

الثالث: أن الإجماع دليل مقطوع به؛ حتى إن مخالفه يبدع ويفسق والدليل المظنون الثابت بالإجتihad على ضده، وذلك مما يمنع إسناده الإجماع إليه.

1 أبو علي الحسن بن شهاب بن الحسن العكبري الحنبلي: رسالة العكبري في أصول الفقه، تح: بدر بن ناصر بن مشرع السبيعي، لطائف لنشر الكتب والرسائل العلمية، الكويت - وأروقة للدراسات والنشر، الأردن - عمان، ط1، 1438 هـ - 2017م، ص41-44.

الرَّابِعُ: أَنَّ الْإِجْمَاعَ أَصْلٌ مِنْ أَصُولِ الْأَدَلَّةِ وَهُوَ مَعْصُومٌ عَنِ الْخَطَأِ، وَالْقِيَاسُ فَرْعٌ وَعَرُضَةٌ لِلْخَطَأِ، وَاسْتِنَادُ الْأَصْلِ وَمَا هُوَ مَعْصُومٌ عَنِ الْخَطَأِ إِلَى الْفَرْعِ وَمَا هُوَ عَرُضَةٌ لِلْخَطَأِ مُمْتَنِعٌ.
الْخَامِسُ: أَنَّ الْإِجْمَاعَ مُنْعَقِدٌ عَلَى جَوَازِ مُخَالَفَةِ الْمُجْتَهِدِ، فَلَوْ انْعَقَدَ الْإِجْمَاعُ عَنِ اجْتِهَادٍ أَوْ قِيَاسٍ لَحَرُمَتِ الْمُخَالَفَةُ الْجَائِزَةُ بِالْإِجْمَاعِ، وَذَلِكَ تَنَاقُضٌ¹.

مفهوم القياس عند اللغويين:

عرّف ابن الأنباري القياس بأنه: "تقدير الفرع بحكم الأصل، وقيل: هو حمل فرع على أصل بعلة، وإجراء حكم الأصل على الفرع، وقيل: هو اعتبار الشيء بالشيء بجامع، وهذه الحدود كلها متقاربة، ولا بد لكل قياس من أربعة أشياء: أصل وفرع وعلة وحكم، وذلك مثل أن تتركب قياساً في الدلالة على رفع ما لم يسمّ فاعله فتقول: اسم أسند الفعل إليه مقدّمًا عليه فوجب أن يكون مرفوعاً قياساً على الفعل، فالأصل هو الفاعل، والفرع هو ما لم يسمّ فاعله، والعلة الجامعة هي الإسناد، والحكم هو الرفع، والأصل في الرفع أن يكون للأصل الذي هو الفاعل، وإنما أجري على الفرع الذي هو ما لم يسمّ فاعله بالعلة الجامعة التي هي الإسناد، وعلى هذا النحو تتركب قياس كل قياس من أقيسة النحو"².

وإذا وقفنا على هذا التعريف، رأينا أنه يستند إلى المفهوم الذي قدّمه علماء الفقه للقياس، مطبقاً على مسائل اللغة، وهناك من قسم القياس قسمين: (قياس استعمال، وقياس نحوي).

1- القياس الاستعمالي:

من تعريفات القياس: "حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه"، وغير المنقول: كلامنا المستحدث الذي نحكي به كلام العرب، والمنقول: الكلام العربي الفصيح، كان تقول: صحافة وطباعة على مثال قول العرب: تجارة وزراعة، وكأن تقول: ثلاجة وعصارة علة مثال: قدّاحة وبرّادة...³، وهذا القياس الاستعمالي يتحقق على مستوى النمو اللغوي للطفل ضمن محيط الأسرة، كما يتحقق في المدرسة في سعي المعلم إلى تدريب التلاميذ عليه،

1 أبو الحسن سيد الدين علي بن أبي علي بن محمد بن سالم الثعلبي الآمدي: الإحكام في أصول الأحكام، تح: عبد الرزاق عفيفي، المكتب الإسلامي، بيروت - دمشق - لبنان، ج1، ص265.

2 ابن الأنباري: الإغراب في جدل الإعراب، ولمع الأدلة، تقديم: سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، ط2، 1981م، ص93.

3 ينظر: محمد حسن عبد العزيز: القياس في اللغة العربية، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 1995م، ص19.

مع فارقين أساسيين بين القياس الاستعمالي في المدرسة وبين القياس الاستعمالي في محيط الأسرة¹:

أ- أن القياس في المدرسة يتم حسب خطة دراسة معدة إعداداً خصاً، فلا يترك الأمر لمحض اجتهاد الطفل.

ب- أن القياس في المدرسة يتم بحسب قاعدة حاصرة يتعلّمها الطفل ولا يستنبطها لنفسه كما في محيط الأسرة؛ أي أنه قياس تطبيقي مبني على أساس نظري. ومن طبيعة هذا القياس أن يفتح أمامنا - بالنمط التركيبي الواحد - جملاً لا حصر لها، مما يدل على القوة الانتاجية للنحو، ويوضح أنه صناعة لا معرفة، فلو أخذنا نمطاً واحداً بسيطاً، مثل: ضرب زيد عمراً، والذي يمثل في النحو: فعل + فاعل + مفعول به. ثم افترضنا أن اللغة العربية تشتمل على ألفي فعل ماضٍ فقط، وعلى ألفي اسمٍ فقط، فإننا نحصل على ملايين الجمل من هذا النمط بدليل هذه العملية الحسابية:

$$8000000 = (2 \times 2000) \times 2000 \text{ جملة}$$

فإذا عرفنا أن الفعل يمكن أن يكون مضارعاً أو أمراً، وأنه في كل من المضارع والأمر يمكن أن يبنى لما لم يسمّ فاعله، وأنه قد تضاف إليه هذه التكملة أو تلك، وأنّ الفاعل يمكن أن يصبح مبتدأً. فإذا صار كذلك تعددت أوجه الإخبار عنه بالمفردات والجل وأشباه الجمل المتعددة الصور والعلاقات...، كل هذا يظهر سعة إمكانيات هذا النوع من القياس، غير أن هذه الإمكانيات تتوزع بين الجائز والممتنع؛ فجمل مثل: سقى الجفاف الحجر، أو: قرأ الماء الدرس، أو: أكل التفاح السّكين...، تحتمّ تخصيص ضبط مفهوم الجملة بقاعدة الإفادة، وما يتعلّق بالعلاقات المعجمية بين الكلمات.

2- القياس النحوي:

يتجلى القياس النحوي في التعريف الذي قدّمناه لابن الأنباري في بداية الكلام في مفهوم القياس عند النحويين، وهو أنّ القياس: "تقدير الفرع بحكم الأصل، وقيل: هو حمل فرع على أصل بعلة، وإجراء حكم الأصل على الفرع"². كأن تقول: أعرب الفعل المضارع قياساً على

1 ينظر: تمام حسان: الأصول - دراسة إستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب - النحو - فقه اللغة - البلاغة، عالم الكتب، القاهرة 2000م، ص 152-153.

2 ابن الأنباري: الإغراب في جدل الإعراب، ولمع الأدلة، ص 93.

الاسم لمشابهته له، أو تقول نصبت لا النافية للجنس الاسم ورفعت الخبر قياساً على (إنّ) لمشابهتها إياها في التوكيد، فإنّ (لا) تأتي لتوكيد النفي، كما تأتي (إنّ) لتوكيد الإثبات¹. والقياس النحوي ثلاثة أنواع: "قياس علة، وقياس طرد، وقياس شبه.

ذلك أن القياس إما أن تراعى فيه العلة وإما ألا تراعى، فإذا لم تراعى فيه العلة سمي (قياس الشبه)، وذلك كإعراب المضارع لشبهه باسم الفاعل دون علة تذكر إلا مجرد هذا الشبه (وهو شبه بين الفعل واسم الفاعل الذي من مادته في مطلق الحركات والسكّات وفي تعاقب المعاني عليه)، أما إذا روعيت العلة، فإما أن تكون مناسبة أو غير مناسبة، فإذا كانت العلة مناسبة سمي القياس (قياس العلة) كقياس رفع نائب الفاعل على الفاعل بعلة الإسناد في كل منهما، وهي علة مناسبة لإجراء هذا القياس، وإذا كانت العلة غير مناسبة سمي القياس (قياس الطرد)، كقول النحاة إن (ليس) مبنية لاطراد البناء في كل فعل غير متصرف، ومن هذا القبيل ما يسوقه النحاة أحياناً من قولهم: (طردا للباب على وتيرة واحدة)، وهذه العلة غير مناسبة، والعلة المناسبة التي يمكن أن تساق في هذا المقام، هي (أنّ الأصل في الأفعال البناء)، والقياس على الأصل علة مقبولة².

أركان القياس:

قال ابن الأنباري: "ولا بد لكل قياس من أربعة أشياء: أصل وفرع وعلة وحكم، وذلك مثل أن تركيب قياساً في الدلالة على رفع ما لم يسمّ فاعله فتقول: اسم أسند الفعل إليه مقدّماً عليه فوجب أن يكون مرفوعاً قياساً على الفعل، فالأصل هو الفاعل، والفرع هو ما لم يسمّ فاعله، والعلّة الجامعة هي الإسناد، والحكم هو الرفع، والأصل في الرفع أن يكون للأصل الذي هو الفاعل، وإنما أجري على الفرع الذي هو ما لم يسمّ فاعله بالعلّة الجامعة التي هي الإسناد، وعلى هذا النحو تركيب قياس كل قياس من أقيسة النحو"³.

أ- المقيس عليه:

المقيس عليه هو المطرّد سواء أكان أصلاً أم فرعاً، والمقصود بالاطراد في هذا المعرض هو الاطراد في السماع والقياس معاً، فأما في السماع فهو كثرة ما ورد منه عن العرب، وأما

1 ينظر: محمد حسن عبد العزيز: القياس في اللغة العربية، ص 20.

2 تمام حسان: الأصول، ص 154-155.

3 ابن الأنباري: الإعراب في جدل الإعراب، ولمع الأدلة، ص 93.

في القياس فإن يوافق المقيس عليه قاعدة أصلية؛ كقاعدة رفع الفاعل، أو فرعية؛ كقواعد الإلعال والإبدال والحذف¹. وسنبين القياس المطرد في الدرس الثاني بحول الله.

ب- المقيس:

المقيس من الكلمات ما قيس على أصل الوضع (أصل الاشتقاق أو أصل الصيغة) وقواعد التصريف، والمقيس من التراكيب ما قيس على أصل وضع الجملة ك (الذكر، والحذف، والإظهار أو الإضمار، والوصل أو الفصل، والتقديم والتأخير...) وقواعد النحو في عمومها (أصلية أو فرعية)².

ت- التعليل:

ترتبط العلة بالأصل، وهي تمثل الصلة أو الجامع بين طرفي القياس: المقيس عليه الأصل والمقيس الفرع، لذلك يطلق عليها بعض النحاة مصطلح "الجامع" أو "العلة الجامعة". قال السيوطي: "اعتلالات النحويين صنفان: علة تطرد على كلام العرب وتنساق إلى قانون لغتهم، وعلة تظهر حكمتهم وتكشف عن صحة أغراضهم ومقاصدهم في موضوعاتهم. وهم للأولى أكثر استعمالاً وأشد تداولاً، وهي واسعة الشعب، إلا أن مدار المشهورة منها على أربعة وعشرين نوعاً؛ وهي:

علة سماع، وعلة تشبيه، وعلة استغناء، وعلة استئصال، وعلة فرق، وعلة توكيد، وعلة تعويض، وعلة نظير، وعلة نقيض، وعلة حمل على المعنى، وعلة مشاكلة، وعلة معادلة، وعلة قرب ومجاورة، وعلة وجوب، وعلة جواز، وعلة تغليب، وعلة اختصار، وعلة تخفيف، وعلة دلالة حال، وعلة أصل، وعلة تحليل، وعلة إشعار، وعلة تضاد، وعلة أولى"³.

ثم فصل فيها وشرحها على لسان التاج ابن مكتوم، ومنها: "علة سماع: مثل قولهم: امرأة ثدياء، ولا يقال: رجل أثدي، وليس لذلك علة سوى السماع.

وعلة تشبيه مثل إعراب المضارع لمشابهته الاسم وبناء بعض الأسماء لمشابهتها الحروف. وعلة استغناء كاستغنائهم بترك عن ودع

1 ينظر: تمام حسان: الأصول، ص 156.

2 ينظر: تمام حسان: الأصول، ص 158-159.

3 السيوطي: الاقتراح في أصول النحو، ص 227-229.

وعلة استئصال كاستئصالهم الواو في يعد لوقوعها بين ياء وكسرة"¹.

ث- الحكم:

قد يحكم النحاة بالوجوب أو الامتناع أو الحسن أو القبح أو الضعف أو الجواز أو مخالفة الأولى أو الرخصة، وحين يقول النحوي: (يجب كذا) فالمقصود أن هذا الواجب أصل من الأصول التي لا يجوز للمتكلم أن يخالفها، فليس لأحد أن ينصب فاعلاً أو يقدمه على فعله، وإذا قال النحوي (هذا يمتنع) أو (لا يجوز) فالمعنى أن ارتكاب ذلك مخالفة وانتهاك للقاعدة؛ فلا يجوز لأحد أن يجعل الضمير منعوتاً أو مضافاً، ولا أن يدخل الجوازم على الأسماء، ولا حروف الجر على الأفعال...².

□

1 السيوطي: الاقتراح في أصول النحو، ص 230.

2 ينظر: تمام حسان: الأصول، ص 178-179.



الدرس الثاني: القياس المطرد.

أصل (ط ر د) في كلام العرب: "التتابع والاستمرار، ومنه مطاردة الفرسان بعضهم بعضاً، واطرد الجدول: إذا تتابع ماؤه بالريح (...). فجعل أهل علم العربية ما استمر من الكلام من الإعراب وغيره من مواضع الصناعة مطرداً وما فارق ما عليه بقية بابيه وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذاً"¹.

وقد أشرنا في الدرس السابق إلى أنّ الاطراد في القياس أن يوافق المقيس عليه قاعدة أصلية؛ كقاعدة رفع الفاعل، أو فرعية؛ كقواعد الإعلال والإبدال والحذف².

1- السماع والقياس:

اعتمد اللغويون في جمع اللغة على السماع من أفواه العرب الخالص، يذهبون إليهم في البوادي العربية، ويحتملون أقصى المتاعب في ذلك، كي يلتقطوا من أفواههم كلمة، أو يسمعوها منهم بيانا وشرحا، أو يتلقوا عنهم شفاها طرائق النطق والقاء الكلام. وكان القرآن الكريم في مقدمة ما رجعوا إليه. فلما جمعوا منه ما استطاعوا، عكف النحاة عليه ينظرون فيه من وجهة أخرى، ويهيئون أنفسهم لعمل جديد، يختلف عما سلف. فقد كانت المهمة الأولى محصورة في جمع ألفاظ اللغة من أفواه أهلها، وحفظ ما تجمع، ثم تدوينه حين جاء وقت التدوين. أما المهمة الثانية، فكانت وقوف النحاة أمام ما جمع من اللغة (مفرداتها، ومركباتها)، ومراقبته مراقبة دقيقة؛ تكشف عما يلحقه من تغير في المواقف المختلفة، والحالات الكلامية المتباينة، وتحصر ذلك التغير في حدود مضبوطة. فاستنبطوا قواعد مختلفة: لغوية، ونحوية، وصرفية، وبلاغية... ولكل منها آثاره ومزاياه؛ في صحة القول وسلامة الكلام وقوة تأثيره. وكان من مزايا النحو إرشادنا إلى ضبط أواخر الكلمات ضبطا صحيحا، أو وضع الكلمات في الجمل وضعا سليما، وما يتصل بذلك من حذف وزيادة، وتقديم وتأخير... وغير ذلك. ودونوا قواعدهم - في علم خاص سموه: علم "النحو"، ونصحوا أن نتعلم النحو لنأمن الزلل في الضبط، ونسلك مسلك العرب في ضبط أواخر الكلمات وترتيبها، وما يتصل بهذا غير خاطئين؛ أي أننا نستطيع أن نحكي العرب، ونجعل كلامنا

1 السيوطي: الاقتراح في أصول النحو، ص 96-97.

2 ينظر: تمام حسان: الأصول، ص 156.

مثل كلامهم، ونجريه معهم في مضممار واحد، وذلك هو القياس في اللغة وفروعها؛ أي: محاكاة العرب في طرائقهم اللغوية، وحمل كلامنا على كلامهم؛ في صوغ أصول المادة، وفروعها، وضبط الحروف، وترتيب الكلمات، وما يتبع ذلك¹.

2- القياس المطرود:

بعد أن جمع اللغويون كلام العرب، ونظروا فيه، وتبينوا ما تشابه منه وما اختلف من الأبنية والمعاني، أرادوا أن يصوغوا ما استقرأوه في قواعد أو أقيسة، ولما كانت المادة التي جمعوها تستعصي على الاطراد، أو لا تسير على وتيرة واحدة، جعلوا القاعدة أو القياس أو الباب على الغالب أو الأكثر، واتفقوا في ذلك، واختلفوا في تسمية ما عداه، وفي القياس عليه².

قال سيبويه في باب ما غلبت فيه المعرفة النكرة: "وتقول: هذه ناقة وفصيلها راتعين. وقد يقول بعضهم: هذه ناقة وفصيلها راتعان. وهذا شبيه بقول من قال: كل شاةٍ وسخلتها بدرهم، إنما يريد كل شاةٍ وسخلة لها بدرهم. ومن قال كل شاةٍ وسخلتها، فجعله بمنزلة كل رجل وعبد الله منطلقاً لم يقل في الراتعين إلا النصب، لأنه إنما يريد حينئذ المعرفة، ولا يريد أن يدخل السخلة في الكل لأن كل لا يدخل في هذا الموضع إلا على النكرة. والوجه كل شاةٍ وسخلتها بدرهم، وهذه ناقة وفصيلها راتعين، لأن هذا أكثر في كلامهم، وهو القياس. والوجه الآخر قد قاله بعض العرب"³، إذن فالقياس يقوم على ما كثر استعماله عند العرب.

غير أننا نجد خلاف ذلك عند بعض اللغويين، ففي أخبار أبي عمرو بن العلاء أن أحد معاصريه قال له: "أخبرني عما وضعت مما سميت عريية أيدخل فيها كلام العرب كله؟ فقال: لا، فقال له: كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب وهم حجة؟ قال: أعمل على الأكثر، وأسمي ما خالفني لغات"⁴.

1 ينظر: عباس حسن: اللغة والنحو بين القديم والحديث، دار المعارف بمصر، القاهرة - 1966، ص 20-22.

2 ينظر: محمد حسن عبد العزيز: القياس في اللغة العربية، دار الفكر العربي، القاهرة، ط 1 - 1995، ص 25.

3 سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء: الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 3، 1408 هـ - 1988 م، ج 2، ص 82..

4 شوقي ضيف: المدارس النحوية، دار المعارف، ص 27-28.

ورود - أيضا - عن أبي عمرو بن العلاء قول علي بن محمد بن سليمان: "قال أبي: (....) قال: وقلت له يوماً: خبرني عن هذا الذي وضعت، يدخل فيه كلام العرب كله؟ فقال: لا. قال: قلت: فمن تكلم بخلافك، واحتذى على ما كانت العرب تتكلم به، أترأه مخطئاً؟ قال: لا. قلت: فما ينفع كتابك!"¹

وهكذا يبدو أن القضية لم تكن ما اتفق عليه العرب بل ما اختلفوا فيه، ولم تكن أن يقيس المتكلم أو النحوي على الأكثر أو الغالب بل أن يقيس على ما عداه أو خالفه، ولم تكن إجابة أبي عمرو أو عيسى بن عمر كافية أو مقنعة، وحق لبعضنا أن يسأل: لم وضعت كتب النحو وفي الكلام العربي ما يخالف قواعدها وأقربستها؟²

- مشكلة حد الكثرة والقلّة:

فرّق النحاة بين (القياسي والسماعي)، أو (المطرد والشاذ)، غير أنهم وقعوا في تناقض واضطراب في ضبطهما، قال عباس حسن: "القياس اللغوي: حمل كلمة على نظيرها في حكم. ولا يحمل على هذا النظير إلا إذا لم يوجد ما يعارضه البتة. فيقاس على هذا النظير ولو كان فذاً... أو وجد المعارض له ولكنه قليل نادر، والآخر كثير شائع؛ فيقاس على الكثير. ويسمى الذي حمل على الكثير: مقيساً، أو: قياسياً. ويحفظ ما سمع من القليل، ولا يقيسون عليه، ويسمونه: «شاذاً، وقد يوصف: «بالسماعي، أيضاً. ويقال للقياسي: الأصل، والمطرد، والكثير، والأكثر، والغالب،... وأشباهاها مما يفيد الكثيرة والقوة. كما يقال للشاذ: القليل، والأقل، والنادر، وأمثالها مما يفيد القلة والضعيف أيضاً"³.

فيقاس على المنقول عن العرب الفصحاء بحدّ الكثرة، قال ابن الأنباري: "النقل هو الكلام العربي الفصيح (المنقول بالنقل الصحيح) الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة. نفرج عنه إذا ما جاء في كلام غير العرب من المولدين، وما شذ من كلامهم، كالجزم ب (لن)، والنصب ب (لم)"⁴.

1 الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن بن عبيد الله بن مذج الأندلسي الإشبيلي: طبقات النحويين واللغويين (سلسلة ذخائر العرب 50)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط2، دار المعارف، ص45.

2 ينظر: محمد حسن عبد العزيز: القياس في اللغة العربية، ص25-26.

3 عباس حسن: اللغة والنحويين القديم والحديث، ص39.

4 ابن الأنباري: الإغراب في جدل الإعراب، ولمع الأدلة، ص81-82.

وحد الكثرة - مع اتفاق النحاة على القياس عنده - هو سبب الخلاف الواسع بينهم فيما يقاس وما لا يقاس مع اتفاقهم على أن المراد به الكثرة العددية، ولكن الأمر مع ذلك غامض، فهل هي الكثرة العددية بين أفراد القبيلة الواحدة دون نظر لغيرها؟ أم هي الكثرة بين القبائل، أي بأن تشيع خصائص لغوية في مجموعة قبائلها أكثر من قبائل مجموعة أخرى من غير نظر إلى أفراد قبيلة بعينها؟، أتجرى الموازنة من حيث القلة والكثرة بين القبائل الست المشهورة وحدها (تميم وقيس وهذيل وطيء وأسد وكثانة) أم نتجاوزها إلى غيرها؟¹. أوقع غموض مسألة القلة والكثرة الباحثين قديما وحديثا في حيرة واضطراب كبيرين؛ يصوب هذا ما يخطئه ذاك، ويبيح ذاك ما يمنعه سواه، فأما مخالفة قبيلة لقبيلة أو أكثر، وهو أمر طبيعي يقتضيه تدرج اللغة وتطورها، فليس فيه ما يعيب، ولا ما يمنع من الأخذ به واتباعه، فكل ما كان لغة لقبيلة يقاس عليه، كما أنّ الناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ، وأما مخالفة فرد عدل أو أفراد قليلة للكثرة الغالبة في القبيلة فليس فيه أيضا ما يعيب، وليس لنا أن نحكم عليه بالخطأ؛ ذلك لأن العربي الخالص لا يخطئ².

ونجد هذا الاضطراب في مسألة الاطراد واضحا في كتب النحاة، فعلى الرغم من أنهم يرون أن الكثرة هي أصل القياس، إلا أنهم يوردون غير المطرد قياسا، قال الأشموني: "ونعتوا بمصدر كثيرا، وكان حقه أن لا ينعت به، بلجوده، ولكنهم فعلوا ذلك قصداً للمبالغة، أو توسعاً بحذف مضاف، فالتزموا الأفراد والتذكير تنبيهاً على ذلك، فقالوا: رجل عدل، ورضا، وزور، وامرأة عدل ورضا وزور، ورجلان عدل ورضا وزور، وكذا في الجمع: أي: هو نفس العدل، أو ذو عدل، وهو عند الكوفيين على التأويل بالمشق: أي: عادل ومرضي وزائر.

تنبيهان: الأول: وقوع المصدر نعتاً - وإن كان كثيراً - لا يطرد، كما لا يطرد وقوعه حالاً، وإن كان أكثر من وقوعه نعتاً³.

1 ينظر: محمد حسن عبد العزيز: القياس في اللغة العربية، ص 26.

2 عباس حسن: اللغة والنحو بين القديم والحديث، ص 41.

3 الأشموني، نور الدين علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، الشافعي: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ط 1، 1998، ج 2، ص 323.

ومثله ما أورده السيوطي في همع الهوامع، في مسألة حذف نون حرف الجرّ (من) مع حرف التعريف، قال: "والغالب في نون (من) أنها تفتح مع حرف التعريف وتكسر مع غيره، نحو! (ومن الناس)! [البقرة: 204، وغيرها]! (من الذين فرقوا دينهم)! [الروم: 32] (....)، وقل عكسه أي الكسر مع حرف التعريف والفتح مع غيره وكذا حذفها مع حرف التعريف كقوله 1787 - (كأنهما ملآن لم يتغيّرا*) أي من الآن وقد جعل ابن مالك هذا قليلاً، وجعله ابن عصفور وغيره من الضرورات، ونازعهما أبو حيان فقال: إنه حسن شائع، لا قليل، ولا ضرورة، قال: ولو تتبعنا دواوين العرب لاجتمع من ذلك شيء كثير فكيف يجعل قليلاً أو ضرورة، بل هو كثير ويجوز في سعة الكلام قال وطالما بنى النحويون الأحكام على بيت واحد أو بيتين فكيف لا يبني جواز حذف نون (من) في هذه الحالة وقد جاء منه ما لا يحصى كثرة"¹.

- تفریق الجاحظ بين الاطراد والشذوذ

- على الرغم من اللفظ الذي أحاط بضبط حدود الاطراد، إلا أننا نجد بعض معالمها في ما وضعه الجاحظ في باب القول على الاطراد والشذوذ، قال²:
الكلام في الاطراد والشذوذ على أربعة أضرب:
- مطرد في القياس والاستعمال جميعاً وهذا هو الغاية المطلوبة والمثابة المنوبة وذلك نحو قام زيد وضربت عمرا ومررت بسعيد

- ومطرد في القياس شاذ في الاستعمال وذلك نحو الماضي من يذر ويذع ويدع وكذلك قولهم مكان مبقل هذا هو القياس والأكثر في السماع باقل والأول مسموع أيضاً (....).
- والثالث المطرد في الاستعمال الشاذ في القياس نحو قولهم أخوص الرمث واستصوبت الأمر أخبرنا أبو بكر محمد بن الحسن عن أحمد بن يحيى قال يقال استصوبت الشيء ولا يقال استصبت الشيء ومنه استحوذ وأغيلت المرأة وأستنوق الجمل وأستتيس الشاة.
- والرابع الشاذ في القياس والاستعمال جميعاً وهو كتنميم مفعول فيما عينه واو نحو ثوب مصوون ومسك مدووف وحكى البغداديون فرس مقوود ورجل معوود من مرضه وكل

1 السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية - مصر، ج 3، ص 412-413.

2 ابن جني، أبو الفتح عثمان: الخصائص، تح: محمد علي النجار، عالم الكتب - بيروت، ج 1، ص 97-99.

ذلك شاذّ في القياس والاستعمال فلا يسوع القياس عليه ولا ردّ غيره إليه ولا يحسن أيضاً استعماله فيما استعملته فيه إلا على وجه الحكاية.

واعلم أن الشيء إذا أُطرد في الاستعمال وشذّ عن القياس فلا بدّ من أتباع السمع الوارد به فيه نفسه، لكنه لا يُتخذ أصلاً يقاس عليه غيره، ألا ترى أنك إذا سمعت استحوذ واستصوب أدّيتهما بحالهما ولم تتجاوز ما ورد به السمع فيهما إلى غيره، ألا تراك لا تقول في استقام استقوم، ولا في استساغ استسوغ، ولا في استباع استبيع، ولا في أعاد أعود، لو لم تسمع شيئاً من ذلك قياساً على قولهم أخوص الرمث، فإن كان الشيء شاذّاً في السماع مطّرداً في القياس تحاميت ما تحامت العرب من ذلك وجريت في نظيره على الواجب في أمثاله من ذلك امتناعك من وذّر وودّع لأنهم لم يقولوها ولا غرو عليك أن تستعمل نظيرهما نحو وزن ووعد لو لم تسمعهما.



الدرس الثالث: القياس الشاذ.

توقفنا في الدرس السابق عند تقسيم الجاحظ الكلام في الاطراد والشذوذ على أربعة أضرب: مطرد في القياس والاستعمال جميعاً، ومطرد في القياس شاذ في الاستعمال، ومطرد في الاستعمال الشاذ في القياس، وشاذ في القياس والاستعمال جميعاً. وما يعيننا

في هذا المقام: الضربان الثالث والرابع.

قال ابن منظور: "شذذ: شَذَّ عَنْهُ يَشْذُ وَيَشْذُ شُذُوزًا: أَنْفَرَدَ عَنِ الْجُمْهُورِ وَنَدَرَ، فَهُوَ شَاذٌ، وَأَشَدُّهُ غَيْرُهُ. ابْنُ سِيدَه: شَذَّ الشَّيْءُ يَشْذُ وَيَشْذُ شَذًّا وَشُذُوزًا: نَدَرَ عَنِ جُمْهُورِهِ (....) وَسَمَّى أَهْلُ النَّحْوِ مَا فَارَقَ مَا عَلَيْهِ بَقِيَّةً بَابِهِ وَأَنْفَرَدَ عَنْ ذَلِكَ إِلَى غَيْرِهِ شَاذًا، حَمَلًا لِهَذَا الْمَوْضِعِ عَلَى حُكْمِ غَيْرِهِ"².

قال السيوطي: "قال ابن هشام: اعلم أنهم يستعملون غالباً وكثيراً ونادراً وقليلاً ومطرداً فالمطرد لا يتخلف والغالب أكثر الأشياء ولكنه يتخلف والكثير دونه والقليل دون الكثير والنادر أقل من القليل فالعشرون بالنسبة إلى ثلاثة وعشرين غالباً والخمسة عشر بالنسبة إليها كثير لا غالب والثلاثة قليل والواحد نادر"³.

ولم يذكر ابن هشام الشاذ في كلامه، ولعلّه استغنى بالنادر عن الشاذ، لأن استعمال النحاة للنادر والشاذ لم يأت بمعنى الانفراد، وإنما جاء بمعنى أدنى مستويات القلة، ثم إنه لم يبين المقصود بقوله: والنادر أقل من القليل، هل هي الندرة في الاستعمال أم هي الندرة في الوجود؟⁴. فلا يشذ منه الكلام إلا ما ندر، فقد اطرّد - مثلاً - في (استقام) ونظرائها

1 ينظر: ابن جني: الخصائص، ج1، ص97-99.

2 ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين الأنصاري الرويفي الإفريقي: لسان العرب، دار صادر - بيروت، ط3، 1414هـ، ج3، ص494.

3 السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين: المزهرة في علوم اللغة وأنواعها، تح: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1، 1418هـ 1998م، ج1، ص186-187.

4 ينظر: محمود سليمان مصلح حمد: ظاهرة الندرة في النحو العربي بين السماع والقياس، رسالة ماجستير، إشراف الدكتور: حسن خميس الملخ، جامعة آل البيت - كلية الآداب والعلوم الإنسانية - قسم اللغة العربية وآدابها، الأردن، 2016/2015، ص6.

الإعلال بقلب الواو ألفاء؛ فاستمرارية الحالة على طريقة واحدة هي الاطراد وعكسه الشذوذ؛ كما في (استحوذ)¹.

أمثلة

ويرفض النحويون - على العموم - القياس على الشاذ، قال ابن هشام: "وإن ولي (إن) المكسورة المخففة فعلٌ كثر كونه مضارعاً ناسخاً نحو (وإن يكاد الذين كفروا ليزلقونك) (وإن نظنك لمن الكاذبين) وأكثر منه كونه ماضياً ناسخاً نحو (وإن كانت لكبيراً) (وإن كدت لتردين) (وإن وجدنا أكثرهم لفاسقين) ونذر كونه ماضياً غير ناسخ كقوله: - (سَلَّتْ يَمِينُكَ إِنْ قَتَلْتَ لِمُسْلِمًا...). ولا يُقاس عليه: (إِنْ قَامَ لَأَنَا وَإِنْ قَعَدَ لَزَيْدٌ) خلافاً للأخفش والكوفيين وأندر منه كونه لا ماضياً ولا ناسخاً كقوله (إِنْ يَزِينُكَ لَنَفْسُكَ)². والنادري عرف النحاة: الشاذ.

ومن أمثلة ترك القياس على الشاذ ما جاء في الكتاب في باب (أي)، قال سيبويه في قول من قال (اضرب أي أفضل): "وأما غيرهما فيقول: اضرب أي أفضل. وقيس ذا على الذي وما أشبهه من كلام العرب، ويسلم في ذلك المضاف إلى قول العرب ذلك، يعني أيهم، وأجروا أي على القياس. ولو قالت العرب اضرب أي أفضل لقلته، ولم يكن بد من متابعتهم. ولا ينبغي لك أن تقيس على الشاذ المنكر في القياس"³؛ فقوله: (ولو قالت العرب اضرب أي أفضل لقلته)؛ أي أن العرب لم تقله، فهو شاذ، ولا يصح القياس عليه.

غير أنك تجد في الشذوذ مثل ما تجد في الاطراد من الصعوبة والغموض في ضبط الحدود، فإنكار القياس على الشاذ لم يمنع بعضهم من اعتماده، وهو ما زاد في صعوبة التفريق بين المطرد والشاذ، خاصة إن كان من هؤلاء (سيبويه)!

1 ينظر: دكوري ماسيري: تطبيقات الاطراد والشذوذ عند أبي البركات الأنباري، مجلة جامعة المدينة العالمية - كوالالمبور - ماليزيا، ع11، 2015، ص642.

2 ابن هشام، أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبدالله الأنصاري: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، دار الجيل - بيروت، ط5، 1979م، ج1، ص368-369.

3 سيبويه: الكتاب، ج2، ص401-402.

فقد أجاز سيبويه مجيء الحال من النكرة دون مسوغ، إذ الأصل في صاحب الحال التعريف؛ لأنه محكوم عليه، والحكم على النكرة لا يجوز¹، قال سيبويه في (باب ما لا يكون الاسم فيه إلا نكرة): "وذلك قولك هذا أول فارسٍ مُقبلٌ، وهذا كلُّ متاعٍ عندك موضوعٌ، وهذا خيرٌ منك مُقبلٌ (....) ومن قال هذا أول فارسٍ مقبلاً، من قبل أنه لا يستطيع أن يقول هذا أول الفارس، فيدخل عليه الألف واللام فصار عنده بمنزلة المعرفة، فلا ينبغي له أن يصفه بالنكرة، وينبغي له أن يزعم أن درهماً في قولك عشرون درهماً معرفة، فليس هذا بشيء، وإنما أرادوا من الفرسان، فحذفوا الكلام استخفافاً، وجعلوا هذا يُجزئهم من ذلك. وقد يجوز نصبه على نصب: هذا رجلٌ منطلقاً، وهو قول عيسى.

وزعم الخليل أن هذا جائز، ونصبه كنصبه في المعرفة، جعله حالا ولم يجعله وصفاً. ومثل ذلك: مررتُ برجل قائماً، إذا جعلتُ المروءة في حال قيام. وقد يجوز على هذا: فيها رجل قائماً، وهو قول الخليل رحمه الله. ومثل ذلك: عليه مائةٌ بيضاء؛ والرفع الوجه²؛ أي الرفع وجه القياس اطرادا.

كما وجهه بالقليل في (باب ما يظهر فيه الفعل وينتصب فيه الاسم)، قال: "ألا ترى أنك تقول: ما أنت وما زيدٌ فيحسن، ولو قلت: ما صنعتَ وما زيدٌ، لم يحسن ولم يستقيم إذا أردتَ معنى ما صنعتَ وزيداً، ولم يكن لتعمل ما أنت وكيف أنت، عملٌ صنعتَ، وليستا بفعل، ولم نرهم أعملوا شيئاً من هذا كذا. فإذا نصبتَ فكأنك قلت: ما صنعتَ زيداً مثل ضربتَ زيداً ورأيت. ولم نر شيئاً من هذا ليس بفعل فعل به هذا فتجزيه مجرى الفعل.

وزعموا أن ناساً يقولون: كيف أنت وزيداً، وما أنت وزيداً. وهو قليل في كلام العرب، ولم يحملوا الكلام على ما ولا كيف، ولكنهم حملوه على الفعل، على شيء لو ظهر حتى يلفظوا به لم ينقض ما أرادوا من المعنى حين حملوا الكلام على ما وكيف، كأنه قال: كيف تكون وقصة من تريد، وما كنتَ وزيداً؛ لأنَّ كنتَ وتكون يقعان ها هنا كثيراً ولا ينقضان ما تريد من معنى الحديث. فمضى صدر الكلام وكأنه قد تكلم بها، وإن كان لم

1 ينظر: يوسف دفع الله أحمد: القياس على الشاذ عند الكسائي - حقيقته وأثره في النحو العربي، مجلة جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، ع24 - 1433هـ/2012م، ص19.

2 سيبويه: الكتاب، ج2، ص110-112.

يلفظ بها، لوقوعها ههنا كثيرا"¹، ففي قوله (وزعموا أنَّ ناسا يقولون: كيف أنت وزيدا، وما أنت وزيدا. وهو قليل في كلام العرب) إشارة إلى الشذوذ، أما بيان التوجيه في قوله (لأنَّ كنتَ وتكونُ يقعان ههنا كثيرا ولا ينقضان ما تريد من معنى الحديث).

وقد قال ابن يعيش في هذه المسألة: "اعلم أنَّ المفعول معه لا يكون إلَّا بعد الواو، ولا يكون إلَّا بعد فعلٍ لازم، أو مُنتَه في التعدي، نحو قولك: "ما صنعت وأباك"، و"ما زلتُ أسير والنيل"، و"لو تركتِ الناقةُ وفصيلها لرضعها"، وإنما افتقرت إلى الواو لضعف الأفعال قبل الواو عن وصولها إلى ما بعدها، كما ضعفت قبل حروف الجر عن مباشرتها الأسماء، ونصبها إياها، فكما جاؤوا بحروف الجر تقوية لما قبلها من الأفعال لضعفها عن مباشرة الأسماء بأنفسها عُرْفًا واستعمالًا، فكذلك جاؤوا بالواو تقوية لما قبلها من الفعل، فإذا قلت: "استوى الماء والخشبة"، و"جاء البرد والطيلسة"، فالأصل: استوى الماء مع الخشبة، وجاء البرد مع الطيلسة، وكانت الواو، و"مع" يتقارب معنيهما. وذلك أنَّ معنى "مع" الاجتماع والانضمام. والواو تجمع ما قبلها مع ما بعدها، وتضمه إليه، فأقاموا الواو مقام "مع" لأنها أخف لفظًا، وتُعطي معناها. ولم تكن الواو اسمًا يعمل فيه الفعل كما عمل في "مع" النصب، فانتقل العمل إلى ما بعد الواو"².

وقد أجاز سيبويه ترك إعمال أن المصدرية المضمرة على قلة، قال: (وتقول مره يحفرها... ولو قلت مره يحفرها على الابتداء كان جيدًا، وقد جاء رفعه على شيء هو قليل في الكلام، على مره أن يحفرها، فإذا لم يذكروا (أن) جعلوا المعنى بمنزلة في "عسينا نفعل"، وهو قليل في الكلام لا يكادون يتكلمون به، فإذا تكلموا به فالفعل كأنه في موضع اسم منصوب، كأنه قال: عسى زيدٌ قائلًا"³. وقوله (ولو قلت مره يحفرها على الابتداء كان جيدًا)، ثم قوله (وهو قليل في الكلام لا يكادون يتكلمون به)؛

1 سيبويه: الكتاب، ج1، ص302-303.

2 ابن يعيش (ابن الصانع)، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصل: شرح المفصل للزمخشري، تح: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 2001م، ج1، ص437.

3 سيبويه: الكتاب، ج3، ص99.

وقد علّق الرضي في باب (فعل التعجب) على ما ذهب إليه سيبويه بعدّه (أفعل) التعجب فعل أمر معناه الماضي، قال: "وأما أحسن يزيد! فعند سيبويه: أفعل وصورته أمر ومعناه الماضي، من أفعل أي: صار ذا فعل، كألحم؛ أي: صار ذا لحم، والباء بعده زائدة في الفاعل زائدة لازمة وقد تحذف إن كان المتعجب منه (أن) وصلتها نحو: أحسن أن تقول، أي بأن تقول، على ما هو القياس، وضِعَفَ قوله بأن الأمر بمعنى الماضي مما لم يُعهد بل جاء الماضي بمعنى الأمر، نحو: اتقى امرؤ ربه [معناه: ليتق كل امرئ ربه]، وبأن أفعل بمعنى صار ذا كذا، قليل، ولو كان منه، لجاز ألحم يزيد، وأشحم يزيد، وبأن زيادة الباء في الفاعل قليلة، والمطرّد زيادتها في المفعول"¹، وأما قول الرضي (وضِعَفَ قوله بأن الأمر بمعنى الماضي مما لم يُعهد...، وبأن أفعل بمعنى صار ذا كذا، قليل) يحيل إلى شذوذ ما ذهب إليه سيبويه.

وقد أشرنا في الدرس السابق إلى قياس بعض النحاة على الشاذ، وذلك كما في قول الأشموني: "ونعتوا بمصدر كثيراً، وكان حقه أن لا ينعت به، لجموده، ولكنهم فعلوا ذلك قصداً للبالغة، أو توسعاً بحذف مضاف، فالتزموا الأفراد والتذكير تنبيهاً على ذلك، فقالوا: رجل عدل، ورضا، وزور، وامرأة عدل ورضا وزور، ورجلان عدل ورضا وزور، وكذا في الجمع: أي: هو نفس العدل، أو ذو عدل، وهو عند الكوفيين على التأويل بالمشتق: أي: عادل ومرضي وزائر.

تنبيهان: الأول: وقوع المصدر نعتاً - وإن كان كثيراً - لا يطرّد، كما لا يطرّد وقوعه حالاً، وإن كان أكثر من وقوعه نعتاً"².

إذن؛ فعلى الرغم من النظر إلى الشاذ نظرة التجاوز والترك، إلا أنّ القياس عليه ثابت عند النحاة، فبالإضافة إلى المحطات التي توقفتنا عندها، نجد أن النحويين طالما بنوا "الأحكام على بيت واحد أو بيتين"³، على حد قول السيوطي.

1 الرضي الأستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي: شرح الرضي على الكافية، تع: يوسف حسن عمر، جامعة قان يونس - بنغازي، ط2، 1996م، ج4، ص234-235.

2 الأشموني: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج2، ص232.

3 السيوطي: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج3، ص413.



الدرس الرابع: مصادر الاستشهاد (الاحتجاج).

تتردد ثلاث كلمات بصيغ مختلفة فيما يتعلق بهذا الدرس، "هي: الاستشهاد، والاحتجاج، والتمثيل، فكتب النحو تردد عبارات مثل: واستشهدوا بكذا، وهذا لا يستشهد بشعره، والاستشهاد بهذا البيت لا يصح لجهل قائله، وكذلك توجد عبارات مثل: واحتجوا بكذا، وهذا لا يحتاج به، والاحتجاج بما قالوه مردود بكذا، والاحتجاج ومشتقاته يوجد كثيرا في الكتب التي خصصت للنقاش والجدل حول مسائل النحو مثل: الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري، أما الأخير - التمثيل - فهو يستعمل كثيرا جدا في الأمثلة الصناعية التي تساق عادة منسوبة لزيد وعمرو، لقصد تثبيت القواعد وبيانها، وكذلك في سوق النصوص والتعليق عليها عن جاوزوا عصر الاستشهاد من الشعراء والناطقين باللغة"¹.

اعتمد علماء اللغة في الاحتجاج على السماع أو النقل الذي هو الأصل الأول من أصول النحو العربي، وقد عرفه ابن الأنباري بقوله: "اعلم أن النقل هو الكلام العربي الفصيح (المنقول بالنقل الصحيح) الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة. نخرج عنه إذا ما جاء في كلام غير العرب من المولدين، وما شذ من كلامهم، كالجزم بـ (لن)، والنصب بـ (لم)"². أما السيوطي فقد زاد الأمر توضيحا فحدد معنى السماع بقوله: "وأعني به ما ثبت من كلام يوثق بفصاحته، فشمّل كلام الله تعالى، وهو القرآن الكريم، وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم، وكلام العرب قبل بعثته، وفي زمنه، وبعده، إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظماً ونثراً، عن مسلم أو كافر، فهذه ثلاثة أنواع، لا بد في كل منها من الثبوت"³.

إذن؛ فصادر الاحتجاج في اللغة العربية كما يتفق على ذلك المتخصصون في الدراسات اللغوية، هي: القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف، وكلام العرب. وسنخصص لكل

1 محمد عيد: الاستشهاد والاحتجاج باللغة - رواية اللغة والاستشهاد بها في ضوء علم اللغة الحديث، عالم الكتب، ط3، 1988، ص85.

2 ابن الأنباري: الإغراب في جمل الإغراب، ولمع الأدلة، ص81-82.

3 السيوطي: الاقتراح في أصول النحو، ص67.

مصدر منها درساً مستقلاً - في الآتي من الصفحات - بإذن الله، غير أننا سنحاول - في هذا الدرس - التعرف على جهود اللغويين في ضبط هذه المصادر.

اعتمد اللغويون في جمع اللغة على السماع من أفواه العرب الخللص، يذهبون إليهم في البوادي العربية، ويحتملون أقصى المتاعب في ذلك، كي يلتقطوا من أفواههم كلمة، أو يسمعوها منهم بيانا وشرحا، أو يلقوا عنهم شفاها طرائق النطق وإلقاء الكلام. وكان القرآن الكريم في مقدمة ما رجعوا إليه. فلما جمعوا منه ما استطاعوا، عكف النحاة عليه ينظرون فيه من وجهة أخرى، ويهيئون أنفسهم لعمل جديد، يختلف عما سلف. فقد كانت المهمة الأولى محصورة في جمع ألفاظ اللغة من أفواه أهلها، وحفظ ما تجمع، ثم تدوينه حين جاء وقت التدوين¹، في ما يعرف بالاحتجاج أو الاستشهاد باللغة.

ويراد بالاحتجاج إثبات صحة قاعدة، أو استعمال كلمة أو تركيب، بدليل نقلي صح سنده إلى عربي فصيح سليم السليقة، وقد دعت الحاجة إلى الاحتجاج لم خاف العرب على سلامة اللغة العربية بعد أن اختلط أهلها بالأعاجم، إثر الفتوح، وسكنوا بلادهم وعاشوهم، ونشأ عن ذلك أخذ وعطاء في اللغة والأفكار والأخلاق والأعراف. وتنبه العلماء إلى أن الأمر آيل إلى إفساد اللغة من ناحية، وإلى التفریط في صيانة الدين من ناحية أخرى، فقد كانت سلامة أحكامه موقوفة على حسن فهم المستنبط لنصوص القرآن الكريم والحديث الشريف، وكان في ضعف العربية تضيق لهذا الفهم².

مرت جهود الأقدمين عن الاستشهاد والاحتجاج بثلاث مراحل، بدأت بالناحية العملية للاستشهاد في كتب النحو منذ بدأ التأليف فيه، وقد استغرقت هذه المرحلة ما كاد يغطي عصر الاستشهاد كله، ثم قام العلماء بالتأليف في الشواهد، لا في الاستشهاد، وقد استمرت هذه المرحلة فترة أخرى طويلة امتدت إلى عصر السيوطي الذي ألف في أصول النحو كتابه الاقتراح، وتناول بطريقة مباشرة قضية الاستشهاد والاحتجاج نفسها، ولعل السيوطي أول من لم شتات أفكار السابقين وقدمها في موضوع واحد يعرض للاستشهاد وكيفية ومصادره، بعد أن كان الاتجاه السائد بين علماء اللغة الذين سبقوه هو التأليف في الشواهد مع نظرات متفرقة في فكرة الاستشهاد نفسها، ثم تابعه البغدادي الذي بدأ كتابه خزائن

1 ينظر: عباس حسن: اللغة والنحو بين القديم والحديث، ص 20.

2 ينظر: سعيد الأفغاني: في أصول النحو، ص 6.

الأدب بمقدمة تحدث فيها عن الاستشهاد ومصادره، ونقل الآراء المتفرقة للسابقين في مسألة الاحتجاج وجمعها في موضع واحد كما فعل السيوطي¹؛ إذن فمراحل جهود الاستشهاد: استشهاد عملي، ثم تأليف في الشواهد، وأخيرا جمع ما أُلّف فيها.

بحث علماء العربية فيمن نقل الرواة عنهم من أهل المدر والوبر قدماء ومحدثين. وتقصوا أحوالهم ونقدوها، فاجتمعوا على الاحتجاج بقول من يوثق بفصاحته وسلامة عربيته²، وحددوا لذلك الزمان والمكان والنص، وبيان ذلك في الآتي:

زمن الاحتجاج:

قَبْل علماء العربية "الاحتجاج بأقوال عرب الجاهلية وفصحاء الإسلام حتى منتصف القرن الثاني سواء أَسَكَنُوا الحضر أم البادية. أما الشعراء فقد صنفوا أصنافا أربعة: جاهليين لم يدركوا الإسلام، ومخضرمين أدركوا الجاهلية والإسلام، وإسلاميين لم يدركوا من الجاهلية شيئا، ومحدثين أولهم بشار بن برد. وشبه الإجماع انعقد على صحة الاستشهاد بالطبقتين الأوليين واختلفوا في الطبقة الثالثة، وذهب عبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب إلى جواز الاستشهاد بها، أما الطبقة الرابعة فلا يستشهد بكلامها في علوم اللغة والنحو والصرف خاصة، وكان آخر من يحتج بشعره على هذا الأساس بالإجماع إبراهيم بن هرمة (70-150هـ) الذي ختم الأصمعي به الشعر. أما أهل البادية فقد استمر العلماء يدونون لغتهم حتى فسدت سلاتقهم في القرن الرابع الهجري. وعلى هذا أجمعوا على أنه لا يحتج بكلام المولدين والمحدثين في اللغة العربية"³. وقد أشرنا إلى ذلك في تعريف السيوطي للنقل.

والاستشهاد في اللغة والنحو والصرف غير الاستشهاد في غيرها، قال البغدادي: "علوم الأدب ستة اللغة والصرف والنحو والمعاني والبيان والبدع والثلاثة الأول لا يستشهد عليها إلا بكلام العرب دون الثلاثة الأخيرة فإنه يستشهد فيها بكلام غيرهم من المولدين لأنها

1 ينظر: محمد عيد: الاستشهاد والاحتجاج باللغة، ص 88.

2 ينظر: سعيد الأفغاني: في أصول النحو، ص 19.

3 ينظر: سعيد الأفغاني: في أصول النحو، ص 19.

راجعة إلى المعاني ولا فرق في ذلك بين العرب وغيرهم إذ هو أمر راجع إلى العقل ولذلك قبل من أهل هذا الفن الاستشهاد بكلام البحري وأبي تمام وأبي الطيب وهلم جرا"¹.

مكان الاحتجاج:

يقصد بالمكان القبائل التي حدّدها العلماء للأخذ منها، ورأوا بأنها موثوقة سلامة اللغة وفصاحتها، وقد اختلفت درجات القبائل في الاحتجاج على اختلاف قربها أو بعدها من الاختلاط بالأمم المجاورة، فاعتمدوا كلام القبائل في قلب جزيرة العرب، وردوا كلام القبائل التي على السواحل أو في جوار الأعاجم².

قال السيوطي: "وأما كلام العرب فيحتج منه بما ثبت عن الفصحاء الموثوق بعريبتهم قال أبو نصر الفارابي في أول كتابه المسمى بـ (الألفاظ والحروف): "كانت قريش أجود العرب انتقاء للأفصح من الألفاظ وأسهلها على اللسان عند النطق، وأحسنها مسموعاً وأبينها عما في النفس.

والذين عنهم نقلت اللغة العربية وبهم اقتدي وعندهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب هم: قيس وقيم وأسدي فإن هؤلاء هم الذين أخذ عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه، وعليهم اتكل في الغريب وفي الإعراب والتصريف. ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم.

وبالجملة فإنه لم يؤخذ عن حضري قط ولا عن سكان البراري من كان يسكن أطراف بلادهم التي تجاور سائر الأمم الذين حولهم. فإنه لا يؤخذ من لحم ولا من جذام فإنهم كانوا مجاورين لأهل مصر والقط. ولا من قضاة ولا من غسان ولا من إياد فإنهم كانوا مجاورين لأهل الشام وأكثرهم نصارى يقرؤون بصلاتهم بغير العربية. ولا من تغلب و النمر فإنهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونانية. ولا من بكر لأنهم كانوا مجاورين للنبط والفرس. ولا من عبد القيس لأنهم كانوا من سكان البحرين محالطين للهند والفرس. ولا من أزد عمان لمخالطتهم للهند والفرس. ولا من أهل اليمن أصلاً لمخالطتهم للهند والحبشية ولولادة الحبشة فيهم. ولا من بني حنيفة وسكان اليمامة ولا من ثقيف وسكان الطائف لمخالطتهم تجار الأمم المقيمين

1 عبد القادر بن عمر البغدادي: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تح: محمد نبيل طريفي، واميل بديع البعقوب،

دار الكتب العلمية، بيروت - 1998م، ج1، ص30.

2 ينظر: سعيد الأفغاني: في أصول النحو، ص20-21.

عندهم. ولا من محاضرة المجاز لأن الذين نقلوا اللغة صادفهم حين ابتدؤوا ينقلون لغة العرب، قد خالطوا غيرهم من الأمم وفسدت ألسنتهم¹

ولعل هذا التصنيف قد حظي بالقبول، وجرى عليه العمل، وكان الخروج عليه مدعاة إلى النقد، فلما اعتمد ابن مالك على لغات لحم وجدام وغسان، تعقبه أبو حيان باللوم، لأن ما قام به ليس من عادة أئمة اللغة².

مادة الاحتجاج:

وقع اختيار النحاة - للاحتجاج - على اللغة الأدبية دون لغة الكلام اليومي، ويرجع ذلك لعدة أسباب، منها: أن هذه اللغة الأدبية تبدو (في شكلها المكتوب بخاصة) لغة واحدة على ألسنة العرب. وإذا اختلف نطقها نوعاً من الاختلاف على ألسنة القبائل بين الكشكشة والعججة وغيرهما، فهي ما زالت أقرب إلى الوحدة من اللهجات القبلية المستعملة في الحديث اليومي. أضف إلى ذلك ما يشفع لها من أنها لغة القرآن الكريم والحديث الشريف والشعر والمأثور من الأمثال والأشعار، فإذا كان النحو إنما نشأ للحفاظ على القرآن فأولى به أن يستخرج من لغة القرآن ولا سيما أنها هي أيضاً لغة الدولة والدواوين وليس هناك من لهجة تستحق أن تسمى لغة العرب جميعاً أكثر مما تستحق هذه اللهجة الأدبية³.

1 السيوطي: الاقتراح في أصول النحو، ص 90-92.

2 ينظر: سعيد الأفغاني: في أصول النحو، ص 21-22.

3 ينظر: تمام حسان: الأصول، ص 88.



الدرس الخامس: الاستشهاد بالقرآن الكريم

أشرنا في الدرس السابق إلى أن السيوطي حدّ السماع بأنه ما ثبت من كلام يوثق بفصاحته، فشمّل القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف، وكلام العرب¹. فالقرآن الكريم كتاب العربية الأكبر، فلغته هي الأصل الذي يُقتدى به ويُنحى نحوه، ويَهْتدى به، وهو الذي يستأهل أن تقوم عليه دراسة العربية².

قال السيوطي: "أما القرآن فكل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية، سواء كان متواتراً، أو آحاداً، أم شاذاً، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياساً معلوماً، بل ولو خالفته يحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه، وإن لم يجز القياس عليه، كما يحتج بالمجمع على وروده ومخالفته القياس في ذلك الوارد بعينه، ولا يقاس عليه، نحو: استحوذ، ويأبى. وما ذكرته من الاحتجاج بالقراءة الشاذة لا أعلم فيه خلافاً بين النحاة، وإن اختلف في الاحتجاج بها في الفقه"³.

يجمع علماء اللغة على أنّ القرآن الكريم عماد الأدلة النقلية جميعها، وقد نزع النحاة إلى الاعتماد عليه وعلى قراءاته في الاستدلال على قواعدهم وأصولهم، على اختلاف مدارسهم واتجاهاتهم. فهم مجمعون على أنه أفصح مما نطقت به العرب، والأصح نقلاً، والأبعد عن التحريف، فـ "لم يتوافر لنص ما توافر للقرآن الكريم من تواتر رواياته، وعناية العلماء بضبطها وتحريرها سنداً وامتناً، وتدوينها وضبطها بالمشافهة من أفواه العلماء الأثبات الفصحاء من التابعين عن الصحابة عن الرسول صلى الله عليه وسلم، فهو النص العربي الصحيح المتواتر

1 ينظر: السيوطي: الاقتراح في أصول النحو، ص 67.

2 ينظر: أحمد عبد الستار الجوّاري: نحو القرآن، مطبوعات المجمع العلمي العراقي، مكتبة اللغة العربية - شارع المتنبي -

مجمع الزوراء، بغداد - 1974م، ص 7.

3 السيوطي: الاقتراح في أصول النحو، ص 67-68.

المجمع على تلاوته بالطرق التي وصل إلينا بها الأداء والحركات والسكات، ولم تعتن أمة بنص ما اعتنى المسلمون بنص قرآنهم¹.

الأحرف السبعة والقراءات:

عرض الزركشي في البرهان أربعة عشر رأياً في الحروف السبعة التي وردت في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي أورده البخاري في صحيحه: "حدثنا سعيد بن عفير قال حدثني الليث قال حدثني عقيل عن ابن شهاب قال حدثني عبيد الله بن عبد الله أن ابن عباس رضي الله عنهما حدثه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (أقرأني جبريل على حرف فراجعته فلم أزل أستزيده ويزيدني حتى انتهى إلى سبعة أحرف)²، ويرى السيوطي أن العلماء اختلفوا في معنى هذا الحديث على نحو أربعين قولاً³، وقد وبين الزركشي حجج هؤلاء وأولئك، والمآخذ التي أخذت عليهم في ما ذهبوا إليه⁴، ثم ختم برأى المتأخرين فقال: "وقال بعض المتأخرين الأشبه بظواهر الأحاديث أن المراد بهذه الأحرف اللغات وهو أن يقرأ كل قوم من العرب بلغتهم وما جرت عليه عادتهم من الإظهار والإدغام والإمالة والتفخيم والإشمام والهمز والتلين والمد وغير ذلك من وجوه اللغات إلى سبعة أوجه منها في الكلمة الواحدة فإن الحرف هو الطرف والوجه كما قال تعالى: {وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ} أي على وجه واحد وهو أن يعبد في السراء دون الضراء وهذه الوجوه هي القراءات السبع التي قرأها القراء السبعة فإنها كلها صحت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو الذي جمع عليه عثمان المصحف وهذه القراءات السبع اختيارات أولئك القراء فإن كل واحد اختار فيما روى وعلم وجهه من القراءة ما هو الأحسن عنده والأولى ولزم طريقة منها ورواها وقرأ بها واشتهرت عنه ونسبت إليه فقليل حرف نافع وحرف ابن كثير ولم يمنع واحد منهم حرف الآخر ولا أنكره بل سوغه وحسنه وكل واحد من هؤلاء السبعة روي عنه اختياران وأكثر وكل صحيح.

1 سعيد الأفغاني: في أصول النحو، ص 28.

2 البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله الجعفي: صحيح البخاري، تح: مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، اليمامة - بيروت، ط 3، 1987، رقم الحديث: 4705، ج 4، ص 1909.

3 السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين: الإقتان في علوم القرآن، ج 1، ص 134.

4 ينظر: الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر: البرهان في علوم القرآن، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، ط 1، 1957 م، ج 1، ص 213-226.

وقد أجمع المسلمون في هذه الأعصار على الاعتماد على ما صح عنهم وكان الإنزال على الأحرف السبعة توسعة من الله ورحمة على الأمة إذ لو كلف كل فريق منهم ترك لغته والعدول عن عادة نشئوا عليها من الإمالة والهمز والتلين والمد وغيره لشق عليهم ويشهد لذلك ما رواه الترمذي عن أبي بن كعب أنه لقي رسول الله صلى الله عليه وسلم جبريل فقال: «يا جبريل إني بعثت إلى أمة أميين منهم العجوز والشيخ الكبير والغلام والجارية والرجل الذي لم يقرأ كتاباً قط فقال يا محمد إن القرآن أنزل على سبعة أحرف» وقال حسن صحيح¹.

والأحرف السبعة غير القراءات السبع: وجواب من يقولون: إن الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن هي القراءات السبع المنقولة عن الأئمة السبعة المعروفين عند القراء. أن هذه شبهة تعرض كثيراً للعامة ممن لم يأخذوا نصيباً من علوم القرآن والحديث. وهذا القول غير صحيح من وجهين: أحدهما: أن الأحرف التي نزل بها القرآن أعم من تلك القراءات المنسوبة إلى الأئمة السبعة القراء، ومن ثمة فهذه القراءات أخص من تلك الأحرف السبعة النازلة. لأن الوجوه التي أنزل الله عليها كتابه تنتظم كل وجه قرأ به النبي صلى الله عليه وسلم، وأقرأه أصحابه، وذلك ينتظم القراءات السبع المنسوبة إلى هؤلاء الأئمة السبعة القراء، كما ينتظم ما فوقها إلى العشرة وما بعد العشرة وما كان قرآناً ثم نسخ ولم يصل إلى هؤلاء القراء جميعاً. ثانيهما: أن القراء السبعة لم يكونوا قد خلقوا ولا وجدوا حين نطق الرسول صلى الله عليه وسلم بهذا الحديث الشريف. ومحال أن يفرض الرسول على نفسه وعلى أصحابه ألا يقرؤوا بهذه الأحرف السبعة النازلة إلا إذا علموا أن هؤلاء القراء السبعة قد اختاروا القراءة بها، في حين أن بين العهدين بضعة قرون، وهؤلاء القراء وغيرهم أخذوا عن النبي صلى الله عليه وسلم من طريق أصحابه ومن أخذ عنهم إلى أن وصلوا إليهم. والواقع قراءة النبي - صلوات الله وسلامه عليه - وقراءة أصحابه وتابعيه بالأحرف السبعة من قبل أن يولد القراء السبعة المعروفون².

1 الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر: البرهان في علوم القرآن، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء

الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، ط1، 1957م، ج1، ص226-227.

2 ينظر: محمد عبد العظيم الزرقاني: مناهل العرفان في علوم القرآن، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ط3، ص190-

قال المحقق ابن الجزري: "وَيَنْبَغِي أَنْ لَا يَتَوَهَّمُ مُتَوَهِّمٌ فِي قَوْلِهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: أَنْزَلَ الْقُرْآنَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ، أَنَّهُ مُنْصَرَفٌ إِلَى قِرَاءَةِ سَبْعَةٍ مِنَ الْقُرَاءِ الَّذِينَ وَلِدُوا بَعْدَ التَّابِعِينَ ؛ لِأَنَّهُ يُؤَدِّي أَنْ يَكُونَ الْخَبَرُ مُتَعَرِّياً عَنِ الْفَائِدَةِ إِلَى أَنْ يُولَدَ هَؤُلَاءِ الْأُتَمَّةُ السَّبْعَةُ فَيُؤْخَذُ عَنْهُمْ الْقِرَاءَةُ وَيُؤَدِّي أَيْضًا إِلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ أَنْ يَقْرَأَ إِلَّا بِمَا يَعْلَمُ أَنَّ هَؤُلَاءِ السَّبْعَةَ مِنَ الْقُرَاءِ إِذَا وَلِدُوا وَتَعَلَّمُوا اخْتَارُوا الْقِرَاءَةَ بِهِ"¹، إذ طريق أخذ القراءة أن تؤخذ عن إمام ثقة لفظاً عن لفظ إماماً عن إمام. إلى أن يتصل بالنبي صلى الله عليه وسلم.

القراءات القرآنية

على الرغم من الإجماع على أن القرآن الكريم وقراءاته منبع شواهد الدرس اللغوي العربي؛ في المسائل النحوية والصرفية والصوتية والدلالية. إلا أن من العلماء يرى أنهما "حقيقتان متغايرتان؛ فالقرآن هو الوحي المنزل على محمد صلى الله عليه وسلم للبيان والإعجاز، والقراءات هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتبة الحروف أو كيفيةها من تخفيف وثقل وغيرهما"². ومن هنا نجد أن نظرتهم إلى القرآن تختلف عنها إلى القراءات، فالقرآن هو المتداول بين الناس على القراءة المشهورة؛ قراءة حفص (180 هـ) عن عاصم (129 هـ)، التي لم يختلف اثنان في صحة قرآنيتهما، غير أنها ليست القراءة الوحيدة التي يمكن أن نعدّها الوحي المنزل نفسه، بل القراءات سبع، أو عشر، أو أكثر من ذلك³.

غير أننا لا نقبل بهذا الطرح، ليس لأن صاحبه شيخي فحسب، وإنما للأدلة البيّنة التي قدّمها السيوطي في الاقتراح، وقد بيّناه في مقدّمة هذا العرض، قال: "أما القرآن فكل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية، سواء كان متواتراً، أو آحاداً، أم شاذاً"⁴ ثم قال: "وما ذكرته من الاحتجاج بالقراءة الشاذة لا أعلم فيه خلافاً بين النحاة، وإن اختلف في الاحتجاج بها في الفقه"⁵. وقال ابن الجزري "كُلُّ قِرَاءَةٍ وَافَقَتِ الْعَرَبِيَّةَ وَلَوْ بِوَجْهِ، وَوَأَفَقَتْ أَحَدَ

1 ابن الجزري، شمس الدين أبو الخير، محمد بن محمد بن يوسف: النشر في القراءات العشر، تح: علي محمد الضباع، دار الكتاب العلمية - المطبعة التجارية الكبرى، ج1، ص46-47.

2 الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر: البرهان في علوم القرآن، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، ط1، 1957م، ج1، ص318.

3 ينظر: محمد الصدر: منة المنان في الدفاع عن القرآن، دار إحياء التراث، دار المحبين للطباعة والنشر، مطبعة الكوثر، ط1، 2011م، ج1، ص49.

4 السيوطي: الاقتراح في أصول النحو، ص67.

5 السيوطي: الاقتراح في أصول النحو، ص68.

المصاحف العثمانية ولو احتمالاً وصحَّ سندُها، فهي القراءةُ الصحيحةُ التي لا يجوزُ ردها ولا يحلُّ إنكارُها، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن ووجب على الناس قبولُها، سواء كانت عن الأئمة السبعة، أم عن العشرة، أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين، ومتى اختل ركنٌ من هذه الأركان الثلاثة أُطلق عليها ضعيفة أو شاذة أو باطلة، سواء كانت عن السبعة أم عن أكبرِهم، هذا هو الصحيح عند أئمة التحقيق من السلف والخلف¹.

وقد قدّم السيوطي بعض نماذج الاختلاف على القراءات، فقد كان قوم من النحاة المتقدمين يعيبون على عاصم وحمة وابن عامر قراءات بعيدة في العربية وينسبونهم إلى اللحن. وهم مخطئون في ذلك، فإن قراءاتهم ثابتة بالأسانيد المتواترة الصحيحة التي لا مطعن فيها، وثبت ذلك دليل على جوازه في العربية، وقد رد المتأخرون منهم ابن مالك، على من عاب عليهم ذلك بأبلغ رد، واختار جواز ما وردت به قراءاتهم في العربية، وإن منعه الأكثرون مستدلاً به من ذلك احتجاجه على جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار بقراءة حمزة: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ (النساء: 1). وعلى جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بمفعوله بقراءة ابن عامر: ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَاءُهُمْ﴾ (الأنعام: 137). وعلى جواز سكون لام الأمر بعد (ثم) بقراءة حمزة: ﴿مَنْ كَانَ يَظُنُّ أَنْ لَنْ يَنْصُرَهُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى السَّمَاءِ ثُمَّ لِيَقْطَعْ فَلْيَنْظُرْ هَلْ يُذْهِبَنَّ كَيْدُهُ مَا يَغِيظُ﴾ (الحج: 15).

فإن قلت فقد روي عن عثمان أنه قال: لما عرض عليه المصاحف: إن فيه لحناً ستقيمه العرب بالسنتها.

قلت: معاذ الله كيف يظن أولاً بالصحابة أنهم يلحنون في الكلام، فضلاً عن القرآن وهم الفصحاء اللد؟! فقلت: كيف يظن بهم ثانياً في القرآن الذي تلقوه من النبي صلى الله عليه وسلم كما أنزل وضبطوه وحفظوه وأتقنوه؟! ثم كيف يظن بهم ثالثاً اجتماعهم كلهم على الخطأ وكتابته؟! ثم كيف يظن بهم رابعاً عدم تنبيههم ورجوعهم عنه؟! ثم كيف يظن

1 ابن الجزري: النشر في القراءات العشر، ج 1، ص 9.

بعثمان أن يقرأه ولا يغيره؟! ثم كيف يظن أن القراءات استمرت على مقتضى ذلك الخطأ، وهو مروي بالتواتر خلف عن سلف؟! هذا مما يستحيل عقلا وشرعا وعادة¹.

القياس والقراءات القرآنية:

من المسائل التي كان لها حضورٌ في مواقف النحويين إزاء القراءات القرآنية، والتي ترتبط بشكل أو بآخر بالاحتكام إلى القياس المسائل الآتية:

- قراءة ابن عامر²: ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَائِهِمْ﴾ (الأنعام: من الآية 137)، استنادا إلى ما ذهب إليه الكوفيون وهو جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وحرف الخفض لضرورة الشعر، غير أن البصريين ذهبوا إلى أنه لا يجوز ذلك بغير الظرف وحرف الجر. واحتج الكوفيون بأن قالوا: إنما قلنا ذلك لأن العرب قد استعملته كثيرا في أشعارها³. غير أن الفراء نفى ذلك، وألحقه بأهل الحجاز فقال: "وهذا مما كَانَ يَقُولُهُ نَحْوُ أَهْلِ الْحِجَازِ، وَلَمْ نَجِدْ مِثْلَهُ فِي الْعَرَبِيَّةِ"⁴

وقد علّق ابن الأنباري على قراءة ابن عامر بقوله: "وأما قراءة من قرأ من القراء: ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَائِهِمْ﴾ فلا يسوغ لكم الاحتجاج بها: لأنكم لا تقولون بموجبها؛ لأن الإجماع واقع على امتناع الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول في غير ضرورة الشعر، والقرآن ليس فيه ضرورة، وإذا وقع الإجماع على امتناع الفصل [به] بينهما في حال الاختيار سقط الاحتجاج بها على حالة الاضطرار، فبان أنها إذا لم يجوز أن تجعل حجة في النظر لم يجوز أن تجعل حجة في النقيض.

والبصريون يذهبون إلى وهي هذه القراءة ووهم القارئ؛ إذ لو كانت صحيحة لكان ذلك من أفصح الكلام، وفي وقوع الإجماع على خلافه دليل على وهي القراءة، وإنما دعا ابن عامر

1 ينظر: السيوطي: الاقتراح في أصول النحو، ص 69-72.

2 القراءة في المصحف الشريف ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَائِهِمْ لِيُرْدُوهُمْ وَلِيَلْبِسُوا عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا فَعَلُوهُ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ﴾ (الأنعام: 137).

3 ينظر: ابن الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، دار الفكر - دمشق، ج 2، ص 427.

4 الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي: معاني القرآن، تح: أحمد يوسف النجاشي، ومحمد علي النجار، وعبد الفتاح إسماعيل الشليبي، دار المصرية للتأليف والترجمة - مصر، ط 1، ص 358.

إلى هذه القراءة أنه رأى في مصاحف أهل الشام "شركائهم" مكتوباً بالياء ومصحف أهل الحجاز والعراق "شركاؤهم" بالواو، فدلّ على صحة ما ذهبنا إليه، والله أعلم¹.

وقرئ: (زَيْن) على البناء للفاعل الذي هو شركاؤهم، ونصب (قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ) وزَيْن، على البناء للمفعول الذي هو القتل، ورفع شركاؤهم بإضمار فعل دلّ عليه زين، كأنه قيل: لما قيل زين لهم قتل أولادهم من زينه؟ فقيل: زينه لهم شركاؤهم. وأما قراءة ابن عامر: (قتل أولادهم شركائهم) برفع القتل ونصب الأولاد وجرّ الشركاء على إضافة القتل إلى الشركاء، والفصل بينهما بغير الظرف، فشيء لو كان في مكان الضرورات وهو الشعر، لكان سمجاً مردوداً (...)

فكيف به في الكلام المنشور فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمته وجزالتها. والذي حمّله على ذلك أن رأى في بعض المصاحف شركائهم مكتوباً بالياء. ولو قرأ بجر الأولاد والشركاء لكان الأولاد شركاؤهم في أموالهم لوجد في ذلك مندوحة عن هذا الارتكاب².

- العطف على الضمير المخفوض:

أورد ابن الأنباري في الإنصاف خلاف الكوفيين والبصريين في مسألة العطف على الضمير المخفوض، نوجزها في ما يأتي³:

ذهب الكوفيون إلى جواز العطف على الضمير المخفوض، وذلك نحو قولك "مررت بك وزيد". وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز.

ودليل الكوفيين على جواز العطف على الضمير المخفوض أنه قد جاء ذلك في التنزيل وكلام العرب، قال الله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ (النساء: من الآية 1) بالخفض وهي قراءة حمزة الزيات⁴؛ أحد القراء السبعة. ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿لَكِنَّ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ﴾ [النساء: 162] فالمقيمين: في موضع خفض بالعطف على الكاف في "إليك" والتقدير: يؤمنون بما أنزل إليك وإلى المقيمين الصلاة من الأنبياء عليهم السلام، ويجوز أيضاً أن يكون عطفاً على الكاف في "قبلك" والتقدير: ومن قبل المقيمين الصلاة؛ يعني من أمتك.

1 ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، ج 2، ص 355.

2 الزنجشيري، أبو القاسم محمود بن عمر الخوارزمي: الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تخ: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ج 2، ص 66.

3 ينظر: ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، ج 2، ص 379-383.

4 القراءة في المصحف الشريف ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ (النساء: من الآية 1)

أما البصريون فلم يجوزوا ذلك، لأن الجار مع المجرور بمنزلة شيء واحد، فإذا عطفت على الضمير المجرور فكأنك قد عطفت الاسم على الحرف الجار، وعطف الاسم على الحرف لا يجوز. كما أن الضمير - هنا - قد صار عوضاً عن التنوين؛ فلا يجوز العطف عليه، كما لا يجوز العطف على التنوين، والدليل على استوائهما أنهم يقولون "يا غلام" فيحذفون الياء كما يحذفون التنوين، وإنما اشتبهتا لأنهما على حرف واحد، وأنهما يكملان الاسم، وأنهما لا يَفْصَلُ بينهما وبينه بالظرف؛ وليس كذلك الاسم المظهر.

وإذا كان الإجماع على أنه لا يجوز عطف المضمرة المجرورة على المظهر المجرور؛ فلا يجوز أن يقال "مررت بزيدٍ وك"، فكذلك ينبغي أن لا يجوز عطف المظهر المجرور على المضمرة المجرورة، فلا يقال "مررت بك وزيد" لأن الأسماء مشتركة في العطف، فكما لا يجوز أن يكون معطوفاً فلا يجوز أن يكون معطوفاً عليه.

أما ردّ البصريين على الكوفيين في قراءة الآيات السالف ذكرها فعلى النحو الآتي:
أما احتجاجهم بقوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ، الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ [النساء: 1] فلا حجة لهم فيه من وجهين؛ أحدهما: أن قوله ﴿وَالْأَرْحَامَ﴾ ليس مجروراً بالعطف على الضمير المجرور، وإنما هو مجرور بالقسم، وجواب القسم قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: 1] والوجه الثاني: أن قوله ﴿وَالْأَرْحَامَ﴾ مجرور بباء مقدرة غير الملفوظ بها، وتقديره: وبالأرحام، فحذفت لدلالة الأولى عليها.

وأما قوله تعالى: ﴿لَكِنَّ الرَّاغِبِينَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ﴾ [النساء: 162] فلا حجة لهم أيضاً من وجهين:

أحدهما: أنا لا نُسلم أنه في موضع جر، وإنما هو في موضع نصب على المدح بتقدير فعلي، وتقديره: أعني المقيمين، وذلك لأن العرب تنصب على المدح عند تكرار العطف والوصف، وقد يستأنف فيرفع، قال الله تعالى: ﴿وَأَتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ﴾ [البقرة: 177] فرفع "الموفون" على الاستئناف، فكأنه قال: وهم الموفون، ونصب "الصابرين" على المدح، فكأنه قال: اذكر الصابرين.



الدرس السادس: الاستشهاد بالحديث الشريف.

تخرج أئمة اللغة من رواية الحديث، خوفاً من الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم، فترى إماماً كالأصمعي يتجنب رواية الحديث إلا قليلاً، ونجد شعبة بن الحجاج - وهو من كبار أئمة الحديث - يميل إلى رواية الشعر، وحين عجب له أهل الحديث من ذلك، رد بأنه الأصلح والأسلم له.¹

وقد تعلل مانعو الاحتجاج بالحديث في اللغة والنحو: بأنهم لم تكن لديهم الثقة الكاملة بأن تلك المرويات بلفظ الرسول صلى الله عليه وسلم، إذ لو وثقوا به لجرى مجرى القرآن في إثبات القواعد الكلية.² وقد ترك ذلك الواضعون الأولون لعلم النحو، المستقرئون للأحكام من لسان العرب كأبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر، والخليل، وسيبويه من أئمة البصريين، والكسائي، والفراء، وعلي بن المبارك الأحمر، وهشام الضرير من أئمة الكوفيين، وتبعهم على هذا المسلك المتأخرون من الفريقين وغيرهم من نخبة بغداد، وأهل الأندلس.³

فقد كان الرواد الأوائل من دارسي النحو في القرن الأول وأوائل الثاني في فترة بداية جمع الحديث؛ فجمع الحديث لم يتم بعد، لكن مع فترة النضج العلمي كانت نصوصه موثقة موجودة بين أيديهم، وقد بذل علماء هذه الفترة جهداً كبيراً للحصول عليه وتوثيق طرقه، وعلى الرغم من ذلك فإن علماء النحو قد اجتنبوا في دراستهم، وراحوا يبذلون الجهد في غيره مما اعتقدوا فيه صلاحية لصنعهم، فكاتب سيبويه مثلاً لا يوجد فيه غير حديث واحد ورد على سبيل التوكيد لغيره من النصوص لا الاحتجاج.⁴ وبالمثل توجد هذه الظاهرة في مؤلفات النحو التي سارت على نهج سيبويه، فكأنما كان المسلك الأول الذي سلكه شيخ

1 ينظر: أحمد عمر هاشم: دفاع عن الحديث النبوي، مكتبة وهبة - القاهرة، ط1، 2000م، ص127.

2 ينظر: م ن، ص127-128.

3 ينظر: السيوطي: الاقتراح في علم أصول النحو، تع: محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، 2006م، ص91.

92. وينظر: البغدادي: خزائن الأدب ولب لباب لسان العرب، تع: محمد نبيل طريفي/أميل بديع يعقوب، دار الكتب

العلمية، بيروت، 1998م، ج1، ص33.

4 ينظر: محمد عيد: الاستشهاد والاحتجاج باللغة - رواية اللغة والاحتجاج بها في ضوء علم اللغة الحديث - عالم الكتب،

1988م، ص108-109.

النحاة قانوناً مطرداً نفذه النحاة بعده من غير مناقشة ولا نظر لا ما كان من (ابن خروف)، و(ابن مالك)، في القرنين السادس والسابع الهجريين¹.

على ذلك كان انصرف النحويون الأوائل عن الحديث تبعاً لسيبويه ومن تبعه من باب المسلم بتركه، حتى كان بن مالك في القرن السابع الهجري، فاعتمد على الحديث مخالفاً في ذلك عرف من سبقوه، وفتح النقاش في هذه المسألة المسكوت عنها².

غير أننا نجد في كتاب محمود فجّال: الحديث النبوي في النحو العربي - أسماء عدد من اللغويين والنحويين الذين استشهدوا بالحديث، ومنهم: "أبو عمر بن العلاء، والخليل، والكسائي، والفرّاء، والأصمعي، وأبو عبيدة، وابن الأعرابي، وابن السكيت، وأبو حاتم، وابن قتيبة، والمبرد، وابن دريد، وأبو جعفر النحاس، وابن خالويه، والأزهري، والفارابي، والصاحب بن عباد، وابن فارس..."³.

وكيف يكون لهؤلاء أن يستغنوا في الاستشهاد عن الحديث مع أن شروط المحدثين كانت أدق وأقوى، ولعل السبب في ذلك هو انصرافهم إلى ما يرويه لهم رواة الأشعار، وهو ما استغرق جهودهم، قال سعيد الأفغاني في (في أصول النحو): "ولكن ذلك (أي: الاحتجاج بالحديث) لم يقع كما ينبغي، لانصراف اللغويين والنحويين إلى ثقافة ما يزودهم به رواة الأشعار خاصة انصرفا استغرق جهودهم، فلم يبق فيهم لرواية الحديث ودرايته بقية، فتعللوا لعدم احتجاجهم بالحديث بعلة كلها واردة بصورة أقوى على ما احتجوا به هم أنفسهم من شعر وثر"⁴. في حين "كان من المنهج الحق بالبدهة أن يتقدم الحديث سائر كلام العرب من نثر وشعر في باب الاحتجاج في اللغة وقواعد الإعراب، إذ لا تعهد العربية في تاريخها بعد القرآن الكريم بيانا أبلغ من الكلام النبوي ولا أروع تأثيراً ولا أفعّل في النفس ولا أصح لفظاً ولا أقوم معنى"⁵، فكما أن الحديث الشريف هو المصدر الثاني في التشريع - فإنه المصدر الثاني كما ينبغي له أن يكون في اللغة والنحو

1 ينظر: محمد عيد: الاستشهاد والاحتجاج باللغة - رواية اللغة والاحتجاج بها في ضوء علم اللغة الحديث، ص 109.

2 ينظر: م ن، ص 109.

3 محمود فجّال: الحديث النبوي في النحو العربي، أضواء السلف - الرياض، ط 2، 1997م، ص 100.

4 سعيد الأفغاني: في أصول النحو، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، 1994، ص 46.

5 م س ن، ص 46.

العربي. خاصة وأن علماء الحديث تشددوا كثيرا في رواية الحديث، وبكروا في ذلك، فقد تداول الناس رواية الحديث في عهد الرسول والصحابة، ومنهم من دونه، غير أن ذلك لم ينظم إلا مع نهاية القرن الأول الهجري، ولم يكد القرن الثاني ينتهي إلا وشمل التأليف في السنة جوانب متعددة لنصوصها أو لكيفية روايتها وتوثيقها، ما أنتج كتب المسانيد، ثم كتب الصحاح في القرن الثالث الهجري، وقد التزم مؤلفوها بمنهج صارم في توثيق الرواية متنا وسندا.¹ ومن علامات الاهتمام بالحديث ولفظه أن العكبري أتى على إملاء كتابه الموسوم بـ: "إعراب الحديث النبوي"، حرصا على سلامة لغة الحديث، وقد وضع ذلك في مقدمة كتابه عندما قال: "فإن جماعة من طلبة الحديث التمسوا مني أن أُملي مختصرا في إعراب ما يشكل من الألفاظ الواقعة في الأحاديث وأن بعض الرواة قد يخطئ فيها"²، وقد علق على ذلك محقق الكتاب بأن دافع العكبري إلى إملاء كتابه تفادي اللحن، لأنه لا يجوز لعربي أن يلحن في عامة حديثه، فما باله في الحديث النبوي، الذي يعد أصلا من أصول التشريع، وأصلا للاحتجاج في اللغة والنحو.³

بعد هذا العرض يمكن أن نقف على مذهبين أساسيين (مانع للاستشهاد) وآخر (مجيز)، يضاف إليهما ثالث يتوسط بين المنع والجواز، وبيان ذلك على النحو الآتي:

أولا - مذهب المانعين: منعوا الاستشهاد لأمرين:

1- أحدهما أن الرواة جوزوا النقل بالمعنى، فتجد قصة واحدة قد جرت في زمانه صلى الله عليه وسلم نقلت بألفاظ مختلفة، ومن ذلك حديثه صلى الله عليه وسلم: (زوجتكها بما معك من القرآن) في رواية، وفي رواية أخرى (ملككتها بما معك من القرآن). وفي الثالثة (خذها بما معك من القرآن). وفي الرابعة: (أمككها بما معك من القرآن). فباختلاف هذه الألفاظ نعلم يقينا أنه صلى الله عليه وسلم لم يلفظ بها جميعا، بل ربما قال غيرها وكان مرادفا لهذه الألفاظ فأتت الرواة بالمرادف ولم تأت بلفظه إذ الغاية معنى الحديث لا لفظه، خاصة مع تقادم السماع وعدم ضبطه بالكتابة والاتكال على الحفظ. وذلك باب يبعد الثقة في نسبة لفظ

1 ينظر: محمد عيد: الاستشهاد والاحتجاج باللغة - رواية اللغة والاحتجاج بها في ضوء علم اللغة الحديث، ص 107.

2 العكبري: إعراب الحديث النبوي، تح: عبد الإله نبهان، مجمع اللغة العربية بدمشق، ط 2، 1986، ص 23.

3 ينظر: م ن، ص ن.

الحديث إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم¹، ويبيده بذلك أن يكون مصدرا من مصادر الاحتجاج في اللغة.

2 - الأمر الثاني: كثرة اللحن فيما روي من الحديث لأن كثيرا من الرواة كانوا من غير عرب، ولم يكن لهم علم بلسان العرب وصناعة النحو، فوقع اللحن في كلامهم دون علم، ودخل في كلامهم وروايتهم غير الفصيح من لسان العرب.²

وقد قاد اتجاه المنع هذا: أبو حيان النحوي (ت745هـ)، وقد جاء بعد ابن مالك وعارضه في الاستشهاد بالحديث النبوي³، وهو من قدم سببي المنع المذكورين: النقل بالمعنى، واللحن فيما روي من الحديث، وقد أرجع ابن الضائع (ت680هـ) - قبل ذلك - عدم استشهاد الأوائل بالحديث النبوي الشريف إلى تجويز نقله بالمعنى⁴، ولم تثر مسألة منع الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف في اللغة والنحو قبل ذلك لأن الأوائل لم يحتجوا به مطلقا، فكان ذلك كالمسلم به.

ثانيا- مذهب المجيزين:

وقد رد أصحاب المذهب المجيز على المانعين على النحو الآتي:

فأما المانع الأول وهو: تجويز الرواية بالمعنى فيجيبون عليه بأن الأصل في رواية الحديث الرواية باللفظ، ومعنى تجويز الرواية بالمعنى أن ذلك احتمال عقلي فحسب إذا لم يحظر اللفظ

1 ينظر: سعيد الأفغاني: في أصول النحو، ص47-48. وينظر: السيوطي: الاقتراح في علم أصول النحو، ص92. وينظر: خديجة الحديثي: موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، دار الرشيد للنشر - منشورات وزارة الثقافة والإعلام - الجمهورية العراقية، سلسلة دراسات، 1981، ص21. وينظر: البغدادي: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، ج1، ص33-34.

2 ينظر: سعيد الأفغاني: في أصول النحو، ص48. وينظر: السيوطي: الاقتراح في علم أصول النحو، ص93. وينظر: خديجة الحديثي: موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، ص21. وينظر: البغدادي: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، ج1، ص34.

3 ينظر: محمد عيد: الاستشهاد والاحتجاج باللغة - رواية اللغة والاحتجاج بها في ضوء علم اللغة الحديث، ص109.

4 ينظر: خديجة الحديثي: موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، ص20.

نفسه في ذهن الراوي، فالرواية بالمعنى جواز لا إطلاق، وعلى فرض وقوعه فالمغير لفظاً بلفظ في معناه عربي مطبوع يحتاج بكلامه في اللغة، ونحن ندرك مقدار تحري علماء الحديث في ضبط ألفاظه، حتى إذا شك راو بين (على وجوههم) و(على مناخرهم) أثبتوا شكه ودونوه مبالغة في التحري والدقة. كما أن كثيراً من الرواة صحابة وتابعين دونوا الأحاديث من عهد النبي صلى الله عليه وسلم، فقد كان عبد الله بن عمر بن العاص يكتب الحديث، وكذلك روي عن عبد الله بن عمر وأنس بن مالك، وسهل بن سعد الساعدي من الصحابة الكرام. وقد كتب عمر بن عبد العزيز إلى الأمصار بأن يكتبوا حديث رسول الله وسنته، فإن كان هناك إبدال لفظ بمرادفه فإن ما أبدله عربي فصيح يحتاج به. وإن وقع بعد ذلك شك في بعض الروايات من غلط أو تصحيف فقليل لا يقاس أبداً إلى أمثاله في الشعر وكلام العرب، فكثير من الأشعار نفسها رويت بروايات مختلفة، وبعضها موضوع وربما كان ما فطنوا إلى وضعه منه أقل من القليل، غير أنها كانت أساساً في الاستشهاد باللغة¹.

ثم إن الخلاف في جواز النقل بالمعنى إنما هو فيما لم يتم تدوينه ولم يكتب، وأما ما دون وثبت في بطون الكتب فلا يجوز تبديل ألفاظه من غير خلاف بينهم، وهو رأي ابن الصلاح الذي يرحح صحة النقل باللفظ فيما تضمنته بطون الكتب، فليس لأحد أن يغير لفظ شيء من كتاب مصنف ويثبت فيه لفظاً آخر، علماً أن تدوين الأحاديث والأخبار بل وكثير من المرويات وقع في الصدر الأول من الإسلام؛ أي قبل فساد اللغة العربية، وحين كان كلام أولئك المبدلين على تقدير تبديلهم يسوغ الاحتجاج به، فما كان إلا تبديل لفظ بلفظ يصح الاحتجاج به فلا فرق بينهما في صحة الاستدلال، ثم دون ذلك المبدل - على تقدير التبديل - ومنع من تغييره ونقله بالمعنى فبقي حجة في بابه². وعلى ذلك فإن الرواية

1 ينظر: سعيد الأفغاني: في أصول النحو، ص 51-52.

2 ينظر: أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري: مقدمة ابن الصلاح، مكتبة الفارابي، ط 1، 1984م، ص 123. وينظر: البغدادي: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، ج 1، ص 37.

بالمعنى - إن صح الطرح - قد تكون محل نظر من الوجهة الدينية، ولكن الاستشهاد بها لغويا لا حاجة له إلى هذا النظر والتوقف¹.

وأما الرد على المانع الثاني وهو وقوع لحن في بعض الأحاديث المروية: فإن وقوعه فيها - إن وقع - قليل جدا، وقد تنبه إليه الناس وتجنبوه ولم يحتج به أحد، ولا يصح أن يمنع من أجل هذا القليل الاحتجاج بهذا الفيض الزاخر من الحديث الصحيح، وإلا جاز إسقاط الاحتجاج بالقرآن الكريم لأن بعض الناس يلحن فيه، ولا شك في أن علماء الحديث قد تشددوا في أخذ الناس بضبط ألفاظ الحديث، حتى إذا لحن فيه شاذ أو عامي أنكروا عليه ذلك، بل إن بعضهم ليدخله النار بسببه²، وعلى ذلك كان ما في روايات الحديث من ضبط ودقة وتحرم لا يتحلى ببعضه شعر العرب ونثرهم مما استشهد به النحاة واللغويون³. كما أن كثيرا من الأحاديث قد دون في الصدر الأول قبل فساد اللغة العربية حين كان الكلام كله مما يصح الاحتجاج به، وحتى وإن بدل في هذا الوقت فقد بدل من يحتاج بلغته⁴. بل إن نقل الحديث كان على قدر كبير من الاهتمام وصل ببعض الرواة إلى تقديره أن يخز من السماء أحب إليه من أن يزيد في الحديث واوا أو ألفا أو دالا⁵، وإنما ما يرح من عزوف اللغويين عن الاحتجاج بالحديث - حسب رأي سعيد الأفغاني - التفاتهم إلى ما كان يزودهم به رواة الأشعار من مادة شعرية، استغرقت جهودهم، ما لم يبق فيهم لرواية الحديث ودرايته بقية⁶.

1 ينظر: محمد عيد: الاستشهاد والاحتجاج باللغة - رواية اللغة والاحتجاج بها في ضوء علم اللغة الحديث، ص 113.

2 ينظر: سعيد الأفغاني: في أصول النحو، ص 52.

3 ينظر: أحمد عمر هاشم: دفاع عن الحديث النبوي، ص 129.

4 ينظر: محمد عيد: الاستشهاد والاحتجاج باللغة - رواية اللغة والاحتجاج بها في ضوء علم اللغة الحديث، ص 112.

5 ينظر: البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت: الكفاية في علم الرواية، تح: أبو عبد الله السورقي، إبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية - المدينة المنورة، ص 177.

6 ينظر: سعيد الأفغاني: في أصول النحو، ص 46.

أما أن بعض من روى الحديث كان من الأعاجم ويكثر في حديثه اللحن، فإن ذلك كان موجوداً أيضاً في غير نصوص السنة من مادة اللغة التي اعتمد عليها النحاة، وعلى الرغم من ذلك اعتمدت في الاستشهاد من غير معارضة أو رد، وتعليل ذلك أن العبرة كانت بغلبة العصر لا بلحن الأفراد¹، فهل نكيل في البحث بمكيالين.

ثالثاً: مذهب المتوسطين.

وقف أصحابه موقفاً وسطاً بين المانعين مطلقاً والمجيزين مطلقاً، وعلى رأسهم الشاطبي، الذي أجاز الاحتجاج بالأحاديث التي اعتنى بنقل ألفاظها، ويعيب على النحويين القدماء عدم استشهادهم بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهو يستشهدون بكلام أخلاف العرب وسفهاءهم - كما يصفهم - ويتركون الأحاديث الصحيحة لأنها تنقل بالمعنى. وهو بعد ذلك يقسم الحديث النبوي قسمين: قسم يعتني ناقله بمعناه دون لفظه، وقسم اعتنى به ناقله بلفظه لمقصود خاص، كالأحاديث التي قصد بها بيان فصاحة النبي صلى الله عليه وسلم، أو ما كان من الأحاديث القصار، لسهولة حفظها بلفظها².

يمكن القول في ختام هذا العرض أن اللغويين والنحاة عامة أجمعوا على أن النبي صلى الله عليه وسلم أفصح العرب قاطبة، وأروعهم بلاغة وصحة عبارة، وأن الحديث لا يتقدمه شيء في باب الاحتجاج إذا ثبت لهم أنه لفظ النبي نفسه، غير أنهم انقسموا فيما يروى من الأحاديث فريقين: فريقاً غلب على ظنه أنها لفظه عليه السلام فأجاز الاحتجاج بها، وفريقاً غلب على ظنه أنها مروية بالمعنى لا باللفظ، وعلى ذلك لم يجز الاحتجاج بها³، وبقي الظن مانعاً دون الاستفادة من كنز لغوي عظيم، ولو أن المجيزين أقنعوا كثيرين بحججهم وبدأ الدرس اللغوي في الحديث النبوي يستقطب العقول ويستهيوي النفوس.

1 محمد عيد: الاستشهاد والاحتجاج باللغة - رواية اللغة والاحتجاج بها في ضوء علم اللغة الحديث، ص 114.

2 ينظر: خديجة الحديثي: موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، ص 25-26. وينظر: البغدادي: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، ج 1، ص 35-36.

3 ينظر: سعيد الأفغاني: في أصول النحو، ص 47. وينظر: خديجة الحديثي: موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، ص 14.

يتضح بعد كل هذا أن الحديث نوعان¹:

أما النوع الأول ففيه قولان:

1- القول الأول: أنه قد يكون مما روي بمعناه. وهو مما لا يؤخذ في الاستشهاد.

2- أما القول الثاني: فإنه قد يكون مما روي بلفظه، وأن رواته قد يكونون عرباً، وقد يكونون غير عرب، وهذا الذي جعل النحاة يترددون في موقفهم منه، ويرجحون تركه، وإن كان البدر الدمايني* وابن الطيب المغربي* والشاطبي قد دافعوا عنه وعن صحة رواته وسلامتها.

أما النوع الثاني فهو قسمان: أحدهما: المكتوب المحفوظ في بطون الكتب، وأشهرها الصحاح الستة، ولا سيما الصحيحان: صحيح البخاري وصحيح مسلم، والآخر: مروي محفوظ في صدور الرواة. أما القسم الأول فيرى الأكثرون الاحتجاج بما تواتر منه، وعدم الطعن في لفظه؛ لأن لفظ المكتوب لا يصح تغييره، والأكد أنه لم يقع، وإذا كان ذلك كان قبل تدوين الصحيحين، أي في زمن الاحتجاج بلغة هؤلاء الرواة، وبذلك لم يقع عليه تغيير بعد التدوين.

ومما يؤكد أن الحديث النبوي حفظ بلفظه أيضاً أن أبا هريرة كان يعد نفسه أكثر أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم حديثاً عنه، لولا ما كان من عبد الله بن عمر، فإنه كان يكتب²، وإن كانت الكتابة من صحابة رسول الله لحديثه حقيقة، وهم الحفظة لكتاب الله، وأقوال نبيه، وهم بعد ذلك أفصح العرب بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم، فإن اطمئنان النفوس إلى نسبة لفظ أغلب أحاديثه صلى الله عليه وسلم إليه أوجب، مع التسليم بصحة تعليقات المانعين لكن بتخفيض نسبتها.

1 ينظر: خديجة الحديثي: موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، ص 29.

* (البدر الدمايني): (763 - 827 هـ = 1362 - 1424 م) ينظر: خير الدين الزركلي: الأعلام، ج 6، ص 57.

♣ (ابن الطيب): (1110 - 1170 هـ = 1698 - 1856 م) ينظر: خير الدين الزركلي: الأعلام، ج 6، ص 177.

178.

2 ينظر: عبد العال مكرم: الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 2 - 1993م، ص 17.



الدرس السابع: الاستشهاد بكلام العرب.

قلنا في درس الاستشهاد: إن مصادر الاحتجاج في اللغة العربية كما يتفق على ذلك المتخصصون في الدراسات اللغوية، هي: القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف، وكلام العرب. وبعد ما تدارسنا القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف، جاء دور كلام العرب. وعلى الرغم من أننا تحدثنا عن مراحل جهود اللغويين في الاستشهاد، وعن زمن الاحتجاج، ومكانه، ومادته، بما يقدم نظرة شاملة إلى الاحتجاج بصفة عامة، وإلى الاحتجاج بكلام العرب بصفة خاصة، على الرغم من ذلك سنحاول في هذه الصفحات التعمق أكثر في مسألة الاستشهاد بكلام العرب من زاويتي التمثيل، وشروط الاستشهاد.

قال ابن سلام الجهمي في أهمية الشعر وقيّمته عند العرب: "وكان الشعر في الجاهلية عند العرب ديوان علمهم ومنتى حكمهم به يأخذون وإليه يصيرون (...) قال عمر بن الخطاب كان الشعر علم قوم لم يكن لهم علم أصح منه فجاء الإسلام فتشاغلت عنه العرب وتشاغلو بالجهاد وغزو فارس والروم ولهت عن الشعر وروايته، فلما كثر الإسلام وجاءت الفتوح واطمأنت العرب بالأمصار راجعوا رواية الشعر فلم يؤولوا إلى ديوان مدون ولا كتاب مكتوب وألفوا ذلك وقد هلك من العرب من هلك بالموت والقتل فحفظوا أقل ذلك وذهب عليهم منه كثير (...) قال يونس بن حبيب قال أبو عمرو بن العلاء ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا أقله ولو جاءكم وافرا لجاءكم علم وشعر كثير"¹.

حفلت معاجم اللغة وكتب النحو بشواهد الشعر والنثر في إثبات المعاني أو استعمال الكلمات أو صياغة التراكيب، وقد كان حظ الشعر بالاستشهاد أوفر، بل كاد النحاة يقتصرون عليه²، ومن ذلك أن مسحل كان "يروى عن علي بن المبارك الأحمر أربعين ألف بيت شاهدا في النحو"³.

والواقع أن الاحتجاج في النحو بالشواهد النثرية مقارنة بالشواهد الشعرية ضئيل جدا، بل إنهم حملوا كل شعر لم ينطبق على قواعدهم ومقاييسهم على الضرورة الشعرية،

1 ابن سلام الجهمي: طبقات لغوي الشعراء، تح: محمود محمد شاكر، دار المديني - جدة، ج1، ص24-25.

2 ينظر: سعيد الأفغاني: في أصول النحو، ص59.

3 السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، لبنان - صيدا، ج2، ص42.

على الرغم من أن تلك القواعد أقيمت على استقرار ناقص جداً، ما جعل أساس تلك القواعد والقوانين غير متين من الناحية النظرية على الأقل، فقد كان بعض قدماء النحاة لا يستشهد بشعر جرير والفرزدق والأخطل، ويلحنونهم فيما لا ينطبق على قواعدهم¹، قال المرزباني: "حدثني إبراهيم بن شهاب، قال: حدثنا الفضل بن الحباب، عن محمد بن سلام، قال: أخبرني يونس أن عبد الله بن أبي إسحاق قال للفرزدق في مدحه يزيد بن عبد الملك:

مستقبلين شمال الشام تضربنا بحاصب من نديف القطن منشور

على عمامنا تلقي، وأرجلنا على زواحف تزجي، منحها رير

أسأت، إنما هو «رير»، وكذلك قياس النحو في هذا الموضع. قال يونس: (....) فلها ألحوا على الفرزدق قال: على زواحف تزجها محاسير².

وحكى يونس أن ابن أبي إسحاق وعيسى بن عمر كانا يطعنان على العرب، وكان عيسى يقول: أساء النابغة في قوله حيث يقول: «في أنيابها السم «ناقع» ؛ يقول: موضعها «ناقعا»³، إذ "تجب موافقة النعت لما قبله فيما هو موجود فيه من أوجه الإعراب الثلاثة، ومن التعريف والتذكير، لأن المخالفة في ذلك تجعل الشيء معينا، وغير معين في وقت واحد، ويشارك في الموافقة فيما تقدم النعت مطلقا؛ حقيقيا، أو سببيا"⁴. وعلى ذلك عدّها عيسى بن عمر حالا.

قواعد الاحتجاج:

أورد سعيد الأفغاني في (في أصول النحو) تسع قواعد للاحتجاج بكلام العرب، أخذها عن السيوطي، وزاد أربعة، فاجتمعت له ثلاث عشرة قاعدة مختصرها⁵:

الأولى: المسموع إما مطرد وإما شاذ: والاطراد والشذوذ أربعة أضرب - كما بينا ذلك في درسي المطرد والشاذ: 1- مطرد في القياس والاستعمال معا، 2 - مطرد في القياس شاذ في الاستعمال 3 - مطرد في الاستعمال شاذ في القياس، 4 - شاذ في القياس وفي الاستعمال.

1 ينظر: سعيد الأفغاني: في أصول النحو، ص 60.

2 المرزباني، أبو عبيد الله بن محمد بن عمران بن موسى: الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء، تح: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، 1995، ص 132.

3 ينظر: القفطي، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف: إنباه الرواة على أنباه النحاة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي - القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية - بيروت، ط 1، 1982، ج 2، ص 106.

4 ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تح: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ج 3، ص 272.

5 ينظر: سعيد الأفغاني: في أصول النحو، ص 62-70.

- الثانية: لا تشترط العدالة في العربي المروي عنه وإنما تشترط في الراوي.
- الثالثة: يقبل ما ينفرد به الفصيح لاحتمال أن يكون سمع لغة قديمة بآد المتكلمون بها.
- الرابعة: اللغات على اختلافها حجة كلها. ألا ترى أن لغة المحجّزين في إعمال (ما)، ولغة التميميين في تركه كل منها يقبله القياس؟.
- الخامسة: في تداخل اللغات: إذا اجتمع في كلام الفصيح لغتان فصاعدا كقول القائل: وأشرب الماء ما بي نحوه عطش إلا لأن عيونه سال واديها فقال (نحوه) بالإشباع و(عيونه) بالإسكان... اعتبرتا معا، لأن العرب قد تفعل ذلك لحاجة إليه في أوزان أشعارها وسعة تصرف أقوالها.
- السادسة: إذا دخل دليل الاحتمال سقط به الاستدلال.
- رد أبو حيان بهذه القاعدة على ابن مالك كثيرة في مسائل استدلال بها، منها استدلاله على قصر (الأخ) بقوله:
- أخاك الذي إن تدعه للممة يبك ما تبغي ويكفيك من يبغي
- فإنه يحتمل أن يكون منصوبا بإضمار فعل (الزم). وبذا لا يصح الاستدلال بالبيت على قصر (الأخ).
- السابعة: كثيرا ما تروى الأبيات على أوجه مختلفة، ويكون الشاهد في بعض دون بعض:
- روي قول الشاعر: ولا أرض أبقل إبقاها على وجه ثان: ولا أرض أبقلت إبقاها بالتذكير مرة، و بالتأنيث مع نقل حركة الهمزة إلى التاء مرة أخرى، فإن صح أن القائل بالتأنيث هو القائل بالتذكير، صح الاستشهاد به على الجواز من غير الضرورة، وإلا فقد كانت العرب ينشد بعضهم شعر بعض، و كل يتكلم على سجيته التي فطر عليها. ومن هنا تكثر الروايات في بعض الأبيات.
- الثامنة: لا يحتج في اللغة العربية بكلام المولدين والمحدثين، فابن هرمة (150هـ) آخر الإسلاميين المحتج بأقوالهم، و بشار (167هـ) رأس المحدثين غير المحتج بكلامهم.
- التاسعة: لا يجوز الاحتجاج بشعر ولا نثر لا يعرف قائله إلا إذا رواه عربي ممن يحتج بكلامه، مخافة أن يكون لمولد أو لمن لا يوثق بفصاحته، فمثلا أجاز الكوفيون إظهار (أن) بعد (كي) مستشهدين بقول الشاعر: أردت لكيما أن تطير بقربتي وهذا الرأي لا يثبت لأن البيت مجهول القائل فلا يحتج به.

العاشرة: لا يحتاج للقاعدة بكلام له روايتان متساويتان في القوة، إحداهما تؤيدها والأخرى لا علاقة لها بها، لاحتمال أن تكون الثانية هي التي قالها المتكلم، الجرب (لعل) اعتمادا على احدي روايتين في بيت كعب بن سعد الغنوي:

فقلت ادع أخرى وارفع الصوت جهرة لعل أبا المغوار منك قريب
والرواية الثانية: (لعل أبي المغوار) بالجرب، فترفض لاستدعائها إنشاء كم جديد للأداة (لعل) هو الجرب، ولأن الأصل هو أولى بالاتباع وهو النصب بها.
ولا تُقبل رواية المثل المشهور (مكره أخاك لا بطل)، لأن الأصل (مكره أخوك لا بطل)، حسب القاعدة المطردة.

الحادية عشرة: لا يبنى على شاهد قبل تحريه والتوثق من ضبطه، إذ كثيرة ما ترد الشواهد في كتب النحاة محرقة ويكون موضع التحريف هو موضع الاستشهاد على القاعدة، ولو حرر الشاهد ما كان للقاعدة مؤيد،

قالوا: إن نون التوكيد الخفيفة قد تحذف ويبقى آخر الفعل مفتوحا دليلا عليها، واستشهدوا بقول الأضبط بن قريع الذي روه:

لا تهين الفقير علك أن تر كع يوما و الدهر قد رفعه
وهذه الرواية محرقة فالبيت من قصيدته التي مطلعها:

لكل هم من الهموم سعة، من البحر المنسرح، وروايتهم له جعلته من البحر الخفيف، وصحة البيت:

لا تحقرن الفقير علك أن تر كع يوما و الدهر قد رفعه
وبهذا تبقى قاعدتهم مفتقرة إلى شاهد قوي.

الثانية عشرة: لا يكتفى بالكلام الأبر، إذ كثيرا ما يكون داعية الخطأ في المبنى والمعنى، فيجب الرجوع إلى الشاهد في ديوان صاحبه إن كان شعرا، وفي مصادره المحققة الأولى إن كان نثرا لمعرفة ما قبله وما بعده؛ وهناك شواهد شعرية قليلة فيها لغة «أكلوني البراغيث» اضطر فيها الشاعر إلى مطابقة الفعل المتقدم للفاعل المتأخر في التثنية والجمع، وقد أراد نحاة أن يخرجوا هذه اللغة التي نسبت إلى بعض طيء و بعض أزد، فأتعبوا أنفسهم في غير طائل، لأن هذه الروايات - إن صحت - فهي شاذة، ولغتها رديئة لاحتج بها.

الثالث عشرة: ينبغي التفريق بين ما يرتكب للضرورة الشعرية وما يؤدي به على السعة والاختيار، فإن اطمأنت النفس إلى بناء القواعد على الصنف الثاني ففي جعل الضرورات الشعرية قانوناً عاماً للكلام نظمته ونثره الخطأ كل الخطأ. وهو كثير جداً، ومنه قول الشاعر:

- لكنني حينما يثني الهوى بصري من حيثما سلكوا أدني فأنظور
فجوز أن يشبع (فأنظر) بتوليد واو من الضمة، وهذا خطأ وكثير مثله حصل عندما كان
الشعر يرتجل، فلا يجوز بناء حكم عليه البتة.



الدرس الثامن: القياس عند اللغويين القدامى.

نقصد باللغويين القدامى (النحاة)، لأن الفرق بين علم اللغة وعلم النحو أنّ الأول طريقته السماع، والثاني طريقته القياس، وسنحاول هنا - زيادة على ما تم تناوله من جهودهم في القياس في الدروس السابقة - تتبع تاريخ القياس عند العرب، وأبرز أعلامه.

يقترن القياس في التراث العربي باسم «عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي» (117 هـ) في الكلمة المشهورة التي قالها عنه ابن سلام ورددها بعده الآخرون بأنه: «أول من بعج النحو ومد القياس والعلل»¹ ثم تلميذه من بعده عيسى بن عمر الثقفي (149 هـ) الذي قيل: إنه وضع كتابين في النحو سمي أحدهما «الأكال» والآخر «الجامع»، ولكن لم يصلنا هذان الكتابان، ولا مقتطفات منهما في الكتب المتأخرة، كما لم يصلنا شيء عن «القياس» الذي مده ابن أبي إسحاق.

والحقيقة أن الذي وصل إلينا هو ما بعد هذه الفترة، مما أفاض به عبقرى البصرة الخليل بن أحمد، الذي قام على نحوه كتاب سيبويه، ومنه تُعرف طريقته في القياس والتعليل. والملاحظ أنه لم يحدث أن كتب أحد النحاة ممن تأخر عن الخليل، ما يشفي الغليل عن أصول هذا القياس، واختلاف النحاة في مدرستي البصرة والكوفة في طريقة الأخذ به، مع إمكان أن يستخرج أتباع المدرستين النحويتين - كما استخرج أتباع المدرستين الفقهيّتين - أصول هذا النحو والقياس من كتاب سيبويه وشروحه، ومن معاني الكسائي، ومعاني الفراء، ومقتضب المبرد، ومجالس ثعلب، والكتب النحوية المتأخرة عنها، ولكن شيئا من ذلك لم يحدث، وكل ما حدث أن انبرى نحوي في القرن الرابع، وآخر في القرن السادس، وثالث في القرن العاشر، ووجدوا أمامهم صنيع الفقهاء، وما حرروه من أصول القياس ومسالك علته، فأخذوا يستعيرونها لقياسهم النحوي، كأن لم تكن هناك فوارق بين اللغة والشريعة².

1 ابن سلام الجهمي: طبقات خول الشعراء، ج 1، ص 14.

2 ينظر: مصطفى جمال الدين: رأي في أصول النحو وصلته بأصول الفقه، مجلّة تراثنا، مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث - قم، مطبعة مهر، ص 118.

تأريخ القياس:

استقرى مدونو النحو ما وصلهم من كلام العرب وراعوا الحكم السائد في الأعم الأغلب منه، فدققوا علله وصنفوها ثم وضعوا قوانينهم المطردة. ولا شك في أن بعض المنقول من مختلف اللهجات يخرج على هذه القوانين، فحاول النحاة تسجيله و تذييل بعض أحكامهم باستثناءات و تفريعات، و بذلوا في ذلك جهدا صادقا حتى لا يشذ على قوانينهم شيء ذو بال، وحتى تكون محيطة بكلام العرب على قدر الإمكان. ومع ذلك شذت على استثناءاتهم و قيودهم بعض نواذر لا قيمة لها، وإنما العبرة بما اطرده في أكثر كلامهم¹.

كان هناك فريقان من علماء العربية: فريق أنكر القياس وحاول قصر الناس على السماع والتزامه والجمود عليه، وهذا مخالف لطبائع الأشياء، قال السيوطي: "فن أنكر القياس فقد أنكر النحو، ولا يعلم أحد من العلماء أنكره؛ لثبوته بالدلالة القاطعة، وذلك أنا أجمعنا على أنه إذا قال العربي: كتب زيد فإنه يجوز أن يسند هذا الفعل إلى كل اسم مسمى تصح منه الكتابة نحو عمرو وبشر وأزدشير إلى ما لا يدخل تحت الحصر، وإثبات ما لا يدخل تحت الحصر بطريق النقل محال"².

أما الفريق الثاني فهم القياسيون؛ قال ابن جني: "وقد نصَّ أبو عثمان [المازني] عليه فقال ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب ألا ترى أنك لم تسمع انت ولا غيرك اسم كل فاعل ولا مفعول وإنما سمعت البعض فقست عليه غيره فإذا سمعت قام زيد أجرت ظرف بشر وكرم خالد"³. وإليهم يرجع حياة اللغة واستمرارها نشيطة من الخليل حتى أيامنا هذه⁴.

نشأ حول القياس أخذ ورد بين المجيزين (المجددين) والممانعين (المحافظين)، وانتهى هذا الجدل بنشوء مدرسة للقياس، حاولت فرض سيطرتها حتى على أصحاب اللغة نخطؤوا بعض الشعراء الجاهليين والإسلاميين وحكموا على أبيات بالشذوذ لعدم انطباقها على قواعدهم، وكان أهم الأعلام في هذه المدرسة - حينئذ - الخليل و تلميذه سيبويه.

1 ينظر: سعيد الأفغاني: في أصول النحو، ص 79.

2 السيوطي: الاقتراح في أصول النحو، ص 79.

3 ابن جني: الخصائص، ج 1، ص 357.

4 ينظر: سعيد الأفغاني: في أصول النحو، ص 80-81.

1 - قياس الخليل وسيبويه¹:

لم يكن الخليل أول القياسين في النحو، بل سبقه شيوخه إليه، لكن كان الخليل فيهم كما قال ابن جني: "سيد قومه وكاشف قناع القياس في علمه"²، وإذا ذكرت أنه واضع أساس المعاجم وله أول معجم ألف في العربية، وأنه بخصب ذهنه ابتكر العروض لقياس الشعر، لم تستكثر أن يكون لهذا الذهن تلك المراتبة المولدة في النحو.

فإليه يرجع الفضل في إظهار معالم القياس ومناهجه، وتجد في كتاب سيبويه أنماطاً كثيرة من قياسه مبعثرة في أبواب شتى. منها قوله: "وما جاء محدوداً عن بنائه محذوفة منه إحدى الياءين ياءي الإضافة قولك في الشَّام: شَام، وفي تهامة: تَهَام، ومن كسر التاء قال: تَهَامِي، وفي اليمن يَمَانٍ. وزعم الخليل أنهم ألحقوا هذه الألفات عوضاً من ذهاب إحدى الياءين، وكأن الذين حذفوا الياء من ثقيف وأشباهه جعلوا الياءين عوضاً منها. فقلت: أرايت تهامة، أليس فيها الألف؟ فقال: إنهم كسروا الاسم على ن يجعلوه فعلياً أو فعلياً، فلما كان من شأنهم أن يحذفوا إحدى الياءين ردوا الألف، كأنهم بنوه تهمي أو تهمي، وكأن الذين قالوا: تَهَام، هذا البناء كان عندهم في الأصل، وفتحتم التاء في تهامة حيث قالوا: تَهَام يدلك على أنهم لم يدعوا على بنائه. ومنهم من يقول: تَهَامِي وَيَمَانِي وَشَامِي، فهذا كبحراني وأشباهه مما غير بناءؤه في الإضافة. وإن شئت قلت: يميني. وزعم أبو الخطَّاب أنه سمع من العرب من يقول في الإضافة إلى الملائكة والجن جميعاً روحاني، وللجميع: رأيت روحانيين"³.

وقال ابن جني مستشهداً برأي الخليل في هذا القياس: "فإن قلت: فإن في تهامة ألفاً فلم ذهب إلى أن الألف في تَهَام عوض من إحدى الياءين للإضافة قيل: قال الخليل في هذا: إنهم كأنهم نسبوه إلى فَعَل أو فَعَلَ وكأنهم فكوا صيغة تهامة فأصاروها إلى تَهَم أو تَهَم ثم أضافوا إليه فقالوا: تَهَام وإنما ميل الخليل بين فَعَلَ وفَعَل ولم يقطع بأحدهما لأنه قد جاء هذا العمل في هذين المثالين جميعاً وهما الشَّام واليَمَن"⁴.

استمر القياس على الطريق التي رسمها الخليل وسيبويه حتى برز أبو علي الفارسي وابن جني في المئة الرابعة للهجرة، فهنضا بالقياس نهضة لا نظير لها.

1 ينظر: سعيد الأفغاني: في أصول النحو، ص 84-86.

2 ابن جني: الخصائص، ج 1، ص 361.

3 سيبويه: الكتاب، ج 3، ص 338.

4 ابن جني: الخصائص، ج 2، ص 111.

2 - قياس أبي علي الفارسي:

فأما الفارسي (-- بغداد 377) فقد عرف فارس و العراق والشام وأقام طويلاً ببلاد الشام وكان أكثر مقامه يجلب في بلاط سيف الدولة وطار صيته في النحو وأخذ في القياس يفكر فيه ليله ونهاره، حتى استقام له منه مذهب وسع الشقة بين الجامدين على السماع وأنصار القياس. والظاهر أن عشق القياس بهره وأخذ على فكره السبل، فصار يمتحن به كل مسألة تعرض له، وعلى رسومه يصدر فتاواه ويعتقد آراءه، وقد كان الخطأ في خمسين مسألة في اللغة أحب إليه من الخطأ في مسألة واحدة من القياس، كما قال لتلميذه ابن جني. وكذلك كان رحمه الله، فقد حظيت مدرسة القياس من ثمرات تفكيره بفيض غزير¹، حتى قال ابن جني "وقلت مرة لأبي بكر أحمد بن علي الرازي رحمه الله وقد أفضنا في ذكر أبي علي ونبل قدره ونباوة محله أحسب أن أبا علي قد خطر له وانتزع من علل هذا العلم ثلث ما وقع لجميع أصحابنا"²، وليس هذا بالقليل.

وقد ذكر ابن جني أنه شاهد "أبا علي غير مرة إذا أشكل عليه الحرف الفاء أو العين أو اللام، استعان على علمه ومعرفته بتقليب أصول المثال الذي ذلك الحرف فيه، فهذا أغرب مأخذاً مما تقتضيه صناعة الاشتقاق"³، ومن ذلك " (ل ق و)، ومنه اللقوة للعقاب قيل لها ذلك لخفتها وسرعة طيرانها، ومنه اللقوة في الوجه والتقاؤهما أن الوجه اضطرب شكله فكأنه خفة فيه وطيش منه وليست له مسكة الصحيح ووفور المستقيم، ومنه قوله وكانت لقوة لاقت قيساً، واللقوة الناقة السريعة اللقاح وذلك أنها أسرع إلى ماء الفحل فقبلته ولم تنب عنه نبو العاقر، فهذه الطرائق التي نحن فيها حزنة المذاهب والتوردها وعمر المسلك ولا يجب مع هذا أن تستنكر ولا تستبعد فقد كان أبو علي رحمه الله يراها ويأخذ بها؛ ألا تراه غلب كون لام أثفية* فيمن

1 ينظر: سعيد الأفغاني: في أصول النحو، ص 86.

2 ابن جني: الخصائص، ج 1، ص 208.

3 ابن جني: الخصائص، ج 1، ص 12.

* جاء في لسان العرب: "(تفا) الثَّفَةُ عَنَاقُ الْأَرْضِ وَهُوَ سَبْعٌ لَا يَقْتَاتُ التَّنُّ إِلَّا يَقْتَاتُ اللَّحْمَ قَالَ ابْنُ سَيِّدِهِ وَهُوَ مِنَ الْوَاوِ لِأَنَّا وَجَدْنَا ت وَف وَهُوَ قَوْلُهُمْ مَا فِي أَمْرِهِمْ تَوَيْفَةٌ. (قوله « تويفة » ضبط في الأصل هنا كسفية وكذلك في مادة ت و ف) ولم نجد (ت ي ف) فإن أبا علي يستدل على المقلوب بالمقلوب ألا تراه استدل على أن لام أثفية واو بقولهم وثف والواو في وثف فاء"، ابن منظور: لسان العرب، مادة (تفا)، ج 14، ص 102.

وجاء في (وثف): "حكى الفارسي عن أبي زيد وثفه من ثفاه وبذلك استدل على أن ألف ثفا واو وإن كانت تلك فاء وهذه لاماً وهو مما يفعل هذا كثيراً إذا عدم الدليل من ذات الشيء"، ابن منظور: لسان العرب، مادة (وثف)، ج 9، ص 352.

جعلها أفعوله على كونها ياء وإن كانوا قد قالوا جاء يثفوه ويثفيه بقولهم جاء يثفه قال فيثفه لا يكون إلا من الواو ولم يحفل بالحرف الشاذ من هذا وهو قولهم: يئس مثل يعس لقلته فلها وجد فاء وثف واواً قوى عنده في أثفية كون لامها واواً فتأنس للام بموضع الفاء على بعد بينهما¹.

ومن أمثلة القياسات التي أوردتها الجاحظ عن أبي علي الفارسي قوله: "وقال أبو عثمان [المازني] في الإلحاق المطرد إن موضعه من جهة اللام نحو قعدٍ ورمدٍ وشملٍ وصعرٍ، وجعل الإلحاق بغير اللام شاذاً لا يقاس عليه، وذلك نحو جوهرٍ ويطرٍ وجدولٍ وحذيمٍ ورهوكٍ وأرطىٍ ومغزىٍ وسلقىٍ وجعبي، قال أبو علي - وقت القراءة عليه كتاب أبي عثمان -: لو شاء شاعر أو ساجع أو متسع أن يبنى بإلحاق اللام اسماً وفعلاً وصفة لجاز له، ولكن ذلك من كلام العرب، وذلك نحو قولك: خرج أكرم من دخلٍ، وضرب زيد عمراً، ومررت برجل ضربٍ وكرمٍ، ونحو ذلك. قلت له أفترجل اللغة ارتجالاً؟، قال ليس بارتجال، لكنه مقيس على كلامهم، فهو إذاً من كلامهم. قال: ألا ترى أنك تقول: طاب الخشكان، فتجعله من كلام العرب وإن لم تكن العرب تكلمت به هكذا. قال: فبرفعك إياه كرفعها ما صار لذلك محمولاً على كلامها ومنسوباً إلى لغتها².

وقال الجاحظ في باب في هل يجوز لنا في الشعر من الضرورة ما جاز للعرب أو لا: "سألت أبا علي رحمه الله عن هذا فقال كما جاز أن نقيس منشورنا على منشورهم فكذلك يجوز لنا أن نقيس شعرنا على شعرهم فما أجازته الضرورة لهم أجازته لنا وما حظرت عليهم حظرت علينا، وإذا كان كذلك فما كان من احسن ضروراتهم فليكن من أحسن ضروراتنا وما كان من أقبحها عندهم فليكن من أقبحها عندنا وما بين ذلك بين ذلك³".

وسأل ابن جني أبا علي الفارسي عن إثبات النون في قول الشاعر:

أن تقرأن على أسماء ويحكما... مني السلام وألا تعلما أحدا

فقال: "أن مخففة من الثقيلة، كأنه قال إنكما تقرأن إلا أنه خفف من غير تعويض، وأولاها الفعل بلا فصل للضرورة أيضاً، فهذا شاذ عن القياس والاستعمال جميعاً... لأن الغرض

1 ابن جني: الخصائص، ج 1، ص 11.

2 ابن جني: الخصائص، ج 1، ص 358-359.

3 ابن جني: الخصائص، ج 1، ص 323-324.

فيما ندونه من هذه الدواوين ونقننه من هذه القوانين إنما هو ليلحق من ليس من أهل اللغة بأهلها، ويستوي من ليس بفصيح ومن هو فصيح، فإذا ورد السماع بشيء لم يبق غرض مطلوب و عدل عن القياس إلى السماع. وذهب أبعد من ذلك فكان يرى رسم الألف اللينة ألفا داما سواء أكان أصلها واوا أم ياء، وعلة ذلك عنده أن الأصل أن يطابق الرسم اللفظ¹.

وقد أثنى ابن جني على أستاذه أبي علي أيما ثناء فقال: "ولله هو وعليه رحمته فما كان أقوى قياسه، وأشدّ بهذا العلم اللطيف الشريف أنسه، فكأنه إنما كان مخلوقا له، وكيف كان لا يكون كذلك وقد أقام على هذه الطريقة مع جلة أصحابها وأعيان شيوخها سبعين سنة زائحةً علّه، ساقطةً عنه كلفه، وجعله همّه وسدّمه [حرصه]، لا يعتاقه عنه ولد، ولا يعارضه فيه متجبر، ولا يسوم به مطلباء، ولا يخدم به رئيسا إلا بأخرة، وقد حط من أثقاله وألقى عصا ترحاله"².

3 - قياس ابن جني³:

تجلت ذروة القياس وفلسفته عند ابن جني، فقد كان أعلى علماء العربية كعبا في جميع عصورها، وأغوصهم عامة على أسرار العربية، وأنجحهم في الاهتداء إلى النظريات العامة، فلا يزال كتابه الخصاص محط إعجاب علماء العرب والغرب على السواء، وحسبك أن ابن جني هو مبتدع نظرية الاشتقاق الكبير، ومؤسس علم فقه اللغة على ما يحسن أن يفهم عليه هذا العالم اليوم، أما التصريف فهو إمامه دون منازع، وقلما تقرأ كتابا فيه ولا يكون ابن جني مرجع كثير من مسأله.

1 سعيد الأفغاني: في أصول النحو، ص 88-89.

2 ابن جني: الخصاص، ج 1، ص 276-277.

3 ولد ابن جني بالموصل من ملوك رومي لسلطان بن فهد الأزدي الموصل، وتوفي بغداد سنة (392 هـ). صحب أستاذه الفارسي أربعين سنة، وعاش مدة طويلة ببلاط سيف الدولة بجلب حيث أملى المسائل الحلبية، ونشأت هناك بينه وبين المتني صداقة أساسها إعجاب كل منهما بمواهب الآخر، وكان من نتائج ذلك أنه شرح ديوان المتني ودافع عنه هجمات النقاد، وأن المتني كان يقول فيه: "هذا رجل لا يعرف قدره كثير من الناس"، و"ابن جني أعرف بشعري مني". ينظر: ياقوت الحموي: شهاب الدين أبو عبد الله بن عبد الله الرومي: معجم الأدباء = إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، قح: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط 1، 1414 هـ - 1993 م، ج 4، ص 1585-1586.

يغوص كتاب (الخصائص) في أسرار اللغة الشاملة، ويطرد القياس ما استطاع إلى ذلك سبيلا، ونجد أثر الفارسي في تلميذه بارزا في هذا الكتاب*، وقد مضى ابن جني بمذهب أستاذه بعيدا وتقدم إلى الأمام مسافات شاسعة، ولعل الحافز على تأليفه أن يجعل أصول النحو كأصول الدين¹.

اهتم ابن جني بالقياس أقصى اهتمام، وقد عبر عن ذلك بنفسه حين قال: "ونحن نعتقد إن أصبنا فُسحة أن نشرح كتاب يعقوب بن السكيت في القلب والإبدال فإن معرفة هذه الحال فيه (أمثل من معرفة عشرة أمثال لغته وذلك أن مسألة واحدة من القياس) أنبل وأنبه من كتاب لغة عند عيون الناس. قال لي أبو علي رحمه الله (بحلب) سنة ست وأربعين: أخطئ في خمسين مسألة في اللغة ولا أخطئ في واحدة من القياس"².

ومن قياساته فيما أورده في الخصائص، قوله: "وسألت الشجري يوما فقلت: يا أبا عبد الله كيف تقول: ضربت أخاك؟، فقال: كذاك. فقلت: أفتقول ضربت أخوك؟ فقال: لا أقول أخوك أبدا. قلت: فكيف تقول ضربني أخوك؟ فقال: كذاك. فقلت: ألسن زعمت أنك لا تقول أخوك أبدا؟ فقال: أيش هذا؟ اختلفت جهتا الكلام. فهل هذا في معناه إلا كقولنا نحن: صار المفعول فاعلا وإن لم يكن بهذا اللفظ البتة فإنه هو لا محالة.

ومن ذلك ما يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم - أن قوما من العرب أتوه فقال لهم: من أنتم؟ فقالوا: نحن بنو غيَّان. فقال: بل أنتم بنو رَشْدان. فهل هذا إلا كقول أهل الصناعة إن الألف والنون زائدتان، وإن كان عليه السلام لم يتفوه بذلك، غير أن اشتقاقه إياه من الغيِّ بمنزلة قولنا نحن إن الألف والنون فيه زائدتان، وهذا واضح. وكذلك قولهم إنما سميت هائنا لتهنأ، قد عرفنا منه أنهم كأنهم قد قالوا: إن الألف في هائئ زائدة"³.

وقد تميز ابن جني عن سابقيه بمزرية الشمول في نظراته، فان غوصه على السر دفعه إلى أن يجمع في حكم واحد ما لا يجمعه النحاة عادة لعدم انتباههم إليه، فقد جمع نصب جمع المؤنث السالم والمثنى وجمع المذكر السالم في علة واحدة⁴، فقال: "وأعلم أن العرب تؤثر من التجانس

* وقد أشرنا إلى محطات من ذلك في معرض الحديث عن أبي علي الفارسي.

1 ينظر: سعيد الأفغاني: في أصول النحو، ص 91-92.

2 ابن جني: الخصائص، ج 2، ص 88.

3 ابن جني: الخصائص، ج 1، ص 250-251.

4 ينظر: سعيد الأفغاني: في أصول النحو، ص 95.

والتشابه وحمل الفرع على الأصل ما إذا تأملتته عرفت منه قوة عنايتها بهذا الشأن وأنه منها على أقوى بال ألا ترى أنهم لما أعربوا بالحروف في التثنية والجمع الذي على حدّه فأعطوا الرفع في التثنية الألف والرفع في الجمع الواو والجرّ فيهما الياء وبقي النصب لا حرف له فيماز به جذبه إلى الجرّ فحملوه عليه دون الرفع لتلك الأسباب المعروفة هناك فلا حاجة بنا هنا إلى الإطالة بذكرها ففعلوا ذلك ضرورة ثم لما صاروا إلى جمع التأنيث حملوا النصب أيضاً على الجرّ فقالوا ضربت الهندات كما قالوا مررت بالهندات ولا ضرورة هنا لأنهم قد كانوا قادرين على أن لفتحوا التاء فيقولوا رأيت الهندات فلم يفعلوا ذلك مع إمكانه وزوال الضرورة التي عارضت في المذكور عنه فدلّ دخولهم تحت هذا مع أن الحال لا تضطرّ إليه على إثارتهم واستحبابهم حمل الفرع على الأصل وإن عرى من ضرورة الأصل وهذا جليّ كما ترى. ومن ذلك حملهم حروف المضارعة بعضها على حكم بعض في نحو حذفهم الهمزة في نكرم وتكرم ويكرم لحذفهم إياها في أكرم لما كان يكون هناك من الاستثقال لاجتماع الهمزتين في نحو أكرم وإن عريت بقية حروف المضارعة لو لم تحذف من اجتماع همزتين وحذفهم أيضاً الفاء من نحو وعد وورد في يعد ويرد لما كان يلزم لو لم تحذف من وقوع الواو بين ياء وكسرة ثم حملوا على ذلك ما لو لم يحذفوه لم يقع بين ياء وكسرة نحو أعد وتعد ونعد لا للاستثقال بل لتساوى أحوال حروف المضارعة في حذف الفاء معها. فإذا جاز أن يحمل حروف المضارعة بعضها على بعض ومراتبها متساوية وليس بعضها أصلاً لبعض كان حمل المؤنث على المذكور لأن المذكور أسبق رتبة من المؤنث أولى وأجدر. ومن ذلك مراعاتهم في الجمع حال الواحد لأنه أسبق من الجمع ألا تراهم لما أعلت الواو في الواحد أعلوها أيضاً في الجمع في نحو قيمة وقيم وديمة وديم ولما صحت في الواحد صحوها في الجمع فقالوا زوج وزوجة وثور وثورة¹.

لم يتخذ ابن جني القياس مذهباً لنفسه فحسب، بل كان يغري به ويدعو إليه ويحض عليه ويبيح فيه الارتجال فيقول: للإنسان أن يرتجل من المذاهب ما يدعو إليه القياس ما لم يلو بنص أو ينتهك حرمة شرع. حتى إذا أدرك القياس إلى ما لم تنطق به العرب قط فليس لك أن ترمي به، بل عده لشاعر مولد أو لساجع أو لضرورة، لأنه قياس على كلامهم، والأساس عنده في القياس الاعتبار المعنوي فهو يرحح القياس المعنوي على القياس

1 ابن جني: الخصاص، ج1، ص111-112.

اللفظي¹، قال: "وأعلم أن القياس اللفظي إذا تأملته لم تجده عاريا من اشتغال المعنى عليه، ألا ترى أنك إذا سئلت عن (إن) من قوله:

ورج الفني للخير ما إن رايته على السن خيرا لا يزال يزيد

فإنك قائل دخلت على ما وإن كانت ما ههنا مصدرية لشبهها لفظا بما النافية (...). وشبه اللفظ بينهما يصير (ما) المصدرية إلى أنها كأنها ما التي معناها النفي أفلا ترى أنك لو لم تجذب إحداهما إلى أنها كأنها بمعنى الأخرى لم يجز لك إلحاق إن بها، فالمعنى إذا أشيع وأسير حكما من اللفظ لأنك في اللفظي متصور لحال المعنوي ولست في المعنوي محتاج إلى تصور حكم اللفظي"².

1 ينظر: سعيد الأفغاني: في أصول النحو، ص 97.

2 ابن جني: انحصائص، ج 1، ص 110-111.



الدرس التاسع: القياس عند اللغويين الحديثين 1.

قسمت هذا الموضوع قسمين؛ قسم يتناول المقاربة الغربية للقياس مقارنة بالرؤية العربية، وقسم ثانٍ يتناول جهود بعض أعلام الغرب في المسائل اللغوية المتعلقة بالقياس.

- المقاربة الغربية للقياس مقارنة بالرؤية العربية:

لدراسات اللغوية قديمها وحديثها منهجان أساسيان: منهج معياري ومنهج وصفي؛ الأول يرمي إلى صيانة اللغة المدروسة من اللحن والانحراف، ويسعى إلى الحفاظ على اللهجة الفصيحة من اللحن، ويعدها المثل الأعلى فيما يقال وفيما يكتب. والثاني لا يعبأ بصحة أو خطأ، وفصاحة أو شذوذ، بل يقصر همه الأول على وصف ما تتداوله الألسن في بيئة محدودة وزمن محدود. ويستنبط مما يصف أنظمة اللغة ونواميسها، سواء أكانت موافقة لمعايير الفصاحة أم مفارقة لها.

ولما كان النحو من أهم الفروع اللغوية فإنه تأثر بهذين المنهجين تأثراً واضحاً، وكان للمرحلة التاريخية التي يدرس فيها النحو، وللأحوال الثقافية المحيطة بدراسته تأثيرها في اختيار المنهج وصبغه بصبغة معينة. ولنا في دراسة النحو العربي ما يوضح هذه المسألة.

حينما شرع نحائنا الأوائل يدرسون العربية ليصلوا إلى قواعدها كانوا يوجهون دراستهم نحو غاية محددة؛ هي الحفاظ على قراءة القرآن الكريم سليمة من الانحراف، بريئة من أوشاب اللحن. ولذلك جعلوا اللهجة الحجازية محكاً تضرب عليه اللهجات الأخرى، وتماز به التراكيب الفصيحة من سواها؛ أي جعلوها معياراً يحتج به للقبول والرفض، لكنهم لم يصلوا إلى هذا المعيار إلا عن طريق المنهج الوصفي.

فلما تأثر النحو بمنطق أرسطو، وحمل لواءه كثير من المعتزلة زادت معيارية المنهج رسوخاً، وأخذ القياس يحل محل السماع لسبب معروف، وهو اختفاء البيئة الفصيحة التي كان النحاة يستلهمون منها النصوص والشواهد. فاضطروا إلى الإصرار على التعلق باللهجة المعيارية (لهجة قریش) والمنهج المعياري، وقصروا علمهم على التعليل والتأويل والشرح والاختصار لترسيخ ما توصل إليه الأقدمون.

وبعد أن ازدهرت الدراسات اللغوية الحديثة وجد اللسانيون أن المنهج الوصفي أقرب المناهج إلى الأساليب العلمية، فانتهجوه وانتبدوا المعايير المسبقة التي تخلع على اللغة قيمة تاريخية،

أساسها الفصاحة والسلامة والنقاء. لكنهم في الوقت نفسه لم يخسوا المنهج المعياري حقه، ولم ينكروا القواعد التي توصل إليها، بل أقروا بما أنجز في حدود الفترات التاريخية التي ساد فيها، وفي حدود النتائج الخاصة بكل لغة درسها نحاتها معزولة عن اللغات الأخرى، وأبقوا لهذه الدراسة اسمها القديم، وهو النحو Grammar¹.

الجملة بين اللغة العربية واللغات الغربية:

تأسس الجملة في العربية على مصطلحي: المركب والإسناد. أما المركب فيعرف بأنه قول مؤلف من كلمتين أو أكثر لفائدة، سواء كانت الفائدة تامة أم لا، فإن كانت تامة سمي مركباً إسنادياً وإن كانت الفائدة ناقصة سمي مركباً تقييدياً، فكل مركب إسنادي يعطي معنى تاماً هو ما يسمى بالجملة، وهي قائمة عند النحاة على فكرة الإسناد وقد ذكرها سيبويه في مطلع كتابه: "هذا باب المسند والمسند إليه، وهما مما لا يغني أحدهما عن الآخر ولا يجد المتكلم منه بدءاً، فن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه وهو قولك: عبد الله أخوك، وهذا أخوك، ومثل ذلك يذهب عبد الله، فلا بدء للفعل من اسم كما لم يكن للاسم الأول بدء من الآخر في الابتداء"³.

ونجد هذه الفكرة تكرر عند النحاة، وقد قُسمت عليها الجملة إلى عمدة وفضلة، فالعمدة قائمة على الإسناد، وهي المبتدأ والخبر والفعل والفاعل، والفضلة كل ما يقع خارج الإسناد، والفضلة هي كل ما يُستغنى عنه من حيث هو كلام نحوي لا لغوي، أي ما يقع خارج الإسناد وليس ما يتوقف عليه المعنى⁴. فمقياس التقسيم إلى عمدة وفضلة هو الاستغناء النحوي لا اللغوي (أي من حيث المعنى)، فالعمدة يمكن أن تستغنى عن الفضلة بينما الفضلة لا يمكنها الاستغناء عن العمدة.

1 ينظر: غازي مختار طليمات: في علم اللغة، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ط2، 2000م، ص185-193.

2 ينظر: محمد سعيد أسبر وبلال جنيدي: المعجم الشامل لعلوم اللغة العربية ومصطلحاتها، دار العودة - بيروت، 2004، ص834.

3 سيبويه: الكتاب، ج1، ص25.

4 ينظر: محمد بن علي الصبان: حاشية الصبان على شرح الاشموني لألفية ابن مالك، مكتبة الصفا، القاهرة، ط1، 2002، ج2، ص169.

يبدو من إحصاء الجمل العربية وقياس الاسمية إلى الفعلية أن الفعلية أشيع، وأجل شأنًا لأنها أحفل بالمعاني. والدليل على ما نذهب إليه أنك لو أحصيت جمل الأبيات الثلاثة الأولى من معلقة امرئ القيس: «قفا نبك...» لوجدت فيها خمسة فعلية، وجملة اسمية واحدة. ولعل كثرة الجمل الفعلية هي الدليل على أصالتها، وعلى فرعية الجمل الاسمية. ولذلك يذهب بعض المشتغلين بعلم المعاني إلى أن بين الجمل الاسمية جملة محولة عن جمل فعلية. فقولك الحق ظهر محولة عن ظهر الحق، والباطل هزم محولة عن: هزم الباطل، والمخلصون يثيهم الله محولة عن: يثيب الله المخلصين.

والجملة الاسمية المحولة عن الفعلية هي تلك التي صدرها أسم وعجزها فعل. أما التي صدرها وعجزها من الأسماء الخالصة كقوله تعالى: والله نور السموات والأرض فهي غير محولة، ويسمى أحد المستشرقين الجملة الاسمية المحضة، ويرى أنها تركيب قديم، تفردت به اللغات السامية، وافتقرت إليه اللغات الأوروبية.

ومن يحلل بنية الجملة الإنكليزية يجد الفعل عنصراً أساسياً في تركيبها، سواء أكان فعلاً أساسياً نحو: He went to London أم من أفعال الكون الثانوية الرابطة بين اسمين نحو: The boy is lazy. وإذا عددنا كل جملة تبدأ بالاسم اسمية قلنا: ليس في الإنكليزية غير الجمل الاسمية، أي: الجمل التي صدرها أسماء وأعجازها أفعال. فإن تصدر الفعل انقلبت الجملة من الخبر إلى الاستفهام نحو: Are you going? وهذا النوع من الجمل يسمى الجمل البسيطة Simple Sentences وإلى جانب الجمل البسيطة يستعمل الإنكليز ما يعرف باسم الجملة المركبة Compound Sentence وهي مركبة من جملتين بسيطتين تربطهما أداة رابطة، أو تفصل بينهما فاصلة إملائية من علامات الترقيم، نحو: She failed

for she never studied, وهذه الجمل بسيطة ومركبة لا تبدأ بالأفعال، فهي لذلك تعادل الجملة الاسمية الكبرى في اللغة العربية، أي التي مبتدؤها اسم، وخبرها جملة فعلية¹.

ولعل الفرق الجوهرى بين الجملتين العربية والإنكليزية هو اعتماد الإنكليزية على الترتيب في تمييز العامل من المعمول، واعتماد العربية على حركات الإعراب نحو وثيا بك فطهر، ونحو وإن مع العسر يسراً. فإذا اختفت علامات الإعراب لم يكن بد من الاعتماد على الترتيب،

1 ينظر: غازي مختار طليمات: في علم اللغة، ص 189.

نحو: زار أخي صديقي فالأخ الزائر، والصديق المزور. ويسمى الشكل الأول من الجمل النمط الإعرابي، لأن حركة الإعراب تحدد وظيفة الكلمة في الجملة. ويسمى الشكل الثاني النمط التحليلي لأن معرفة الوظيفة التي تقوم بها الكلمة في الجملة تنجم عن تحليل التركيب اللفظي. والنمط الإعرابي أشيع النمطين في لغة العرب لأنها لغة معربة، والنمط التحليلي هو الشكل السائد في اللغات الأوروبية لإهمالها الإعراب.

عكف اللسانيون على تحليل التراكيب الإسنادية في مختلف اللغات لاعتقادهم أن أصول الإسناد متطابقة، وإن اختلفت الصور والفروع، وسلکوا في تحليلها ثلاثة اتجاهات، وهي الاتجاه الوظيفي *Fonctionnalisme* والاتجاه التوزيعي *Distributionnalisme* والاتجاه التوليدي التحويلي *Transformational Generative System*: وهذه الاتجاهات جميعا تؤسس لقواعد تبنى عليها قياسات اللغة¹.

1 الاتجاه الوظيفي:

ركّزت جلّ الدراسات اللسانية الغربية - قديمة أم حديثة - في تحديدها للجملة على الجانب الشكلي التركيبي مغفلة الجانب الوظيفي (الدلالي التداولي) أو مقللة من قيمته، ومرجع هذا هو الزاوية التي اتخذتها تلك الدراسات وجهة نظر لها، فقد عرّفت الجملة عند كثير من البنيويين بأنها "صيغة لغوية تقع بين نقطتين" حين يتعلّق الأمر بالمكتوب، وبين وقفين حين يتعلّق الأمر بالمنطوق؛ أي إنّ الجملة وفق المنظور الكمي الشكلي مجموعة عناصر متتالية لها نقطة بداية ونقطة نهاية. والأمر نفسه تقريبا يمكن أن يستشفّ عند التوليديين التحويليين؛ يقول تشومسكي معرّفا اللغة: "سوف أعتبر اللسان في هذه الدراسة مجموعة (محدودة أو غير محدودة) من الجمل ذات طول محدود، ومكوّنة من مجموعة محدودة من العناصر، كلّ الألسنة الطبيعية في شكلها المنطوق والمكتوب هي ألسنة بهذا المعنى ... لأنّ كلّ لسان طبيعيّ يضمّ عددا محدودا من الفونيمات أو الرموز الكائنية، ويمكن تمثيل كل جملة على شكل سلسلة محدودة من هذه الرموز الصوتية أو الكائنية، وذلك على الرغم من أن عدد الجمل غير محدود².

1 ينظر: غازي مختار طلبمات: في علم اللغة، ص 190.

2 ينظر: الزايد بودرامه: النحو الوظيفي والدرس اللغوي العربي - دراسة في نحو الجملة، رسالة دكتوراه، إشراف: د. نضر بلخير، جامعة الحاج لخضر - باتنة، 2013-2014، ص 73-74.

إذا كان اتباع المنهج الوصفي هو السمة الأولى للنحو الحديث، فإن هذا المنهج لا يغفل العلاقات التي تربط أجزاء الجملة، بل يعني بها كل العناية. وعنايته تلك تضيف إلى النحو الحديث سمة ثانية، وهي أنه نحو وظيفي، لأنه يقوم على إدراك الدور الذي تقوم به الكلمة في الجملة. وقيام كل كلمة من كلمات الجملة بوظيفتها يؤدي آخر الأمر إلى ظهور نظام خاص في رصف الألفاظ، يساعد على ترجمة الفكرة المختلجة في ذهن المتكلم.

ولا يفهم من ذلك أن للمتكلم الحرية الكاملة في اختيار النظام الذي ينتظم أجزاء الجملة، وإنما هو أسير العلاقات الثقافية واللغوية التي ترسم له أنظمة خاصة في رصف الكلمات. فالكلمة المفردة جزء من آلة صغيرة متعاونة هي الجملة، كما أن الفرد جزء من آلة كبيرة متعاونة هي المجتمع. وهذا يعني أن التحليل الوظيفي للجملة رهين البيئة اللغوية.

ويذهب أصحاب هذا الاتجاه إلى أن تحليل الجملة - وإن كان يردّها إلى مسند ومسند إليه - لا يرتبط بالمعنى النحوي لطرفي الإسناد، أي: ليس شرط المسند أن يكون خبرة أو فعلا، ولا شرط المسند إليه أن يكون مبتدأ أو فاعلا، بل يتحدد كل منهما استنادا إلى ما نثيره كل كلمة من كلمات الجملة من الانتباه. فالمسند، كما يرى الاتجاه الوظيفي، هو المعنى المألوف الذي لا يثير ذكره اهتمام المتكلم أو السامع. والمسند إليه هو المعنى غير المألوف المراد إفادة السامع بمعرفته. فإن قيل لك: أين شاهدت النمر؟ فقلت: شاهدت النمر في الغابة. فالفعل (شاهدت) عنصر ثانوي انتقالي، و (النمر)، وإن كان مفعولا به، هو المسند، لأنه معروف دل عليه سؤال السائل، و(في الغابة) هو المسند إليه، وإن لم يكن مبتدأ ولا فاعلا، لأنه المعنى المقصود تحديده بالسؤال. وهم أهم ما في هذا التركيب.

والوظيفيون الغربيون ليسوا سواء في التحليل. فمنهم من يرى أن الفعل هو نواة الجملة، وأن المسند إليه التقليدي (أي الفاعل أو المبتدأ) أقل شأنًا. فإذا قلت: الشاعر ينشد القصيدة، ففعل الإنشاد نواة الجملة لا الشاعر ولا القصيدة¹.

1 ينظر: غازي مختار طليمات: في علم اللغة، ص 191-192.

2 - الاتجاه التوزيعي:

ينادي الاتجاه التوزيعي بضرورة وصف اللغة مستقلة عن المعنى الفضفاض وغير المحدود، وببدل ذلك الاعتماد على العلاقات الموجودة بين الكلمات؛ أي الأماكن المتواترة التي نتواجد فيها، في السلسلة الخطية لعملية التكلم، وهذا ما يعرف بالتوزيع¹.

إن الأساس الذي بني عليه الاتجاه التوزيعي هو أن اللغة كلها، لا الجملة وحدها، مبنية من لبنات أو وحدات متراففة، يمكن إدراكها، وتمييز بعضها من بعض بالتوزيع والتفريع. وهناك طرق متعددة في التوزيع، فمن التوزيعيين من وزع عناصر التركيب اللغوي توزيعاً هرمياً، ومنهم من فرعها على شكل شجرة، ومنهم من جعلها قوساً منحنيًا. وهذه الطرق التي شق الطريق الأولى منها بلومفيلد تهدف إلى تحقيق غاية واحدة، وهي أن يقف الباحث اللغوي على العناصر المكونة للتركيب. ومحصلة هذه الطرق أنك لو أردت أن تحاكي تركيباً منها لجأت إلى طريقة التعويض، فاستبدلت ببعض المكونات التي يشتمل عليها التركيب مكونات أخرى، فيتحصل لك تركيب جديد للفكرة، نمطي الشكل²، وهو عين القياس.

3 - الاتجاه التحويلي التوليدي:

النحو التوليدي التحويلي نظرية وضعها اللغوي الأمريكي تشومسكي (A. N. Chomsky) عام 1957، ودعمها ووسعها عدد من مريديه، وعدت منذ هذا التاريخ ثورة على المنهج الوصفي السائد آنذاك³.

مع أن الشهرة التي أصابها تشومسكي. تعود إلى نظريته في النحو التحويلي التوليدي فإن في كتبه ثلاثة أنواع من النحو:

أولها نحو الحالة المحدودة Finite State وهذا النحو «يحاول أن يفهرس السلاسل النحوية للجملة». والفكرة الأساسية فيه «أن النحو يجب أن يكون مجموعة محدودة من القواعد تولد عدد غير محدود من الجمل التي تسير وفق القواعد.

1 ينظر: شفيقة العلوي: محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة، أبحاث للترجمة والنشر والتوزيع - بيروت، ط1، 2004، ص33-34.

2 ينظر: غازي مختار طليمات: في علم اللغة، ص192.

3 ينظر: محمد حسن عبد العزيز: علم اللغة الحديث، مكتبة الآداب - القاهرة، ط1، 2011م، ص234.

وثانيها نحو التراكيب العباري Phrase Structure. وهذا النحو « يذهب وراء النحو ذي الحالة المحدودة. وهو يتكون من تحليل الجمل إلى الوظائف التركيبية Syntactic لكلماتها. والنوع الثالث هو النحو التحويلي الذي أضيف إليه بعد ذلك النحو التوليدي فأصبح المصطلح الذي يعرف بـ (Transformational generative)¹. ولنا وقفة مع هذا النحو في الدرس الرابع عشر؛ والذي نتناول فيه القياس بين الوصفين التجريبيين والنحو التوليدي.

1 ينظر: غازي مختار طليمات: في علم اللغة، ص 193.



الدرس العاشر: القياس عند اللغويين المحدثين 2.

نتناول في هذا الدرس جهود بعض أعلام الغرب في المسائل اللغوية المتعلقة بالقياس، ولئن كان لبومفيلد وسابير وهاريس إلى جانب تشومسكي (الذي سنخصه بدرس مستقل)، لئن كان لهم الأثر الواضح في إمكانية ربط أفكارهم بمنطق القياس، فإننا نجد ربط أفكار فيرث بالقياس عصياً، فقد كانت عنايته وأتباعه منصبة على علمي الصيغ، والدلالة، ولم يول النحو، والصرف العناية التي يستحقانها، غير أننا أردنا أن نخصص له موقعا بين أعلام الدرس اللغوي الغربي للعلاقة التكاملية التي لا يغفل عنها الدراسون بين الاتجاهات اللغوية المختلفة.

فيرث*:

انصب اهتمام فيرث على الصوتيات الوظيفية وعلم الدلالة، أو ما يعرف بالنظرية السياقية (La Théorie de contexte) التي تقوم على إعادة الاهتمام بالأحوال والمحيط الذي يتضمن الأحداث الكلامية، استنادا إلى أن الكلام ليس أقوالا بل أفعال تحتوي الحدث الكلامي، والقضايا المادية المحيطة بالنص المنطوق أو المكتوب¹. ولعل أبرز من تبني رؤية فيرث ونقلها إلى العربية تمام حسان، باستناده إلى تكريس الطابع الاجتماعي للغة، رابطا البنية الشكلية بالدلالة، ويبدو أن السبب الموضوعي لهذا التبني ما

* جون روبرت فيرث (J.R. Firth) (1890-1960) هو لغوي بريطاني ساهم في تطوير علم اللغة ببريطانيا، يعرف إجمالا بعلم اللغة الفيرثيان وبنظريته السياقية عن المعنى وأفكاره فيما يخص المتلازمات والأنظمة التعددية. اعتقد فيرث بأن علم الفونيمات (علم الفونولوجيا) العروضية هي طريقة منظمة للنماذج الصوتية في اللغة. وهذا النظام مبني على الفونيم (وحدة صوتية أو مجموعة أصوات تشكل وحدة صوتية متميزة) وتنشأ عناصر كهذه طبقة الصوت، وسرعة الكلام المحسوبة بعدد المقاطع بالثانية. ولد فيرث في كيغلي، يورك شاير بإنجلترا. وكان أستاذ اللغة الإنكليزية في جامعة البنجاب بلاهور، الهند من 1991 إلى 1928 وكان محاضرا في علم الأصوات في الكلية الجامعة بلندن من 1928 إلى 1938. وكان رئيس قسم علم اللغة العام في جامعة لندن من 1928 إلى 1956. ويتضمن أعماله المنشورة الكلام (1930) وألسنة الرجال (1937). وتظهر كتاباته العديدة الأخرى في صفحات في علم اللغة 1934-1951 (1957) وأوراق منتخبة (1968) 1959-1952. ينظر: عزري إيماني: جون روبرت فيرث، منتدى البحوث والمذكرات، الموقع الإلكتروني: <https://kayba.ahlamontada.net/t14203-topic>، اطلع عليه في: 2021/06/11، في الساعة:

يوجد من توافق منهجي بين اللغويين العرب بخاصة الجرجاني في نظرية النظم وما تدعو له النظرية السياقية الفيرثية من ضرورة الاهتمام بالسياق اللغوي وسياق الحال لدراسة معنى الكلام المنطوق¹. وقد حدد تمام حسان مفهوم القاعدة الوصفية بأنها تمثل جهة اشتراك بين حالات الاستعمال الفعلية فهي بهذا ليست معياراً جامداً، وتمثل المعيارية - عنده - الاحتكام للقياس والتعليل عوض الاستئناس بالجانب الاستعمالي الاجتماعي للغة، لقد كانت ثنائية المعيارية والوصفية ملحقاً تمييزياً فارقاً عند تمام حسان بين النحو العربي واللسانيات الحديثة متأثراً في ذلك بما قرره مؤرخو اللسانيات الغربية في نعت الأنحاء الأوربية بالمعيارية في سياق دفاعهم المستميت عن المنهج الوصفي الذي دعا إليه كل من سوسير في أوروبا وبلومفيلد في أمريكا في بداية القرن الماضي².

بلومفيلد*:

يعد بلومفيلد (Bloomfield) أول من دعا إلى إبعاد المعنى عن التحليل اللساني في كتابه (Languages) الذي وسم بأنه إنجيل علم اللغة الأمريكي، لكونه أرسى دعائم اللسانيات

1 ينظر: نعمان عبد الحميد بوقرة: الكتابة اللسانية العربية من الرؤية الغربية إلى التأصيل الإسلامي للنهج - قراءة وصفية في صور التلقي ونماذج الصياغة، مجلة الدراسات اللغوية والأدبية، ماليزيا، ع1، أوت 2014، ص8-9.

2 ينظر: تمام حسان: مناهج البحث في اللغة، دار الثقافة - الدار البيضاء، 1974م، ص13.

* ليونارد بلومفيلد Leonard Bloomfield عالم لغة أمريكي، ولد في شيكاغو في الولايات المتحدة الأمريكية، وتوفي في نيوهيفن في ولاية كونيتكت. درس في جامعة هارفرد وتخرج فيها عام 1906 وحصل على درجة الدكتوراه من جامعة شيكاغو عام 1909. درس في عدة جامعات أمريكية، فعمل أستاذاً في جامعة أوهايو من عام 1921 حتى عام 1927 كما عمل أستاذاً متخصصاً في فقه اللغات الجرمانية في جامعة شيكاغو من عام 1927 حتى عام 1940 وأستاذ اللغويات في جامعة ييل من عام 1940 حتى وفاته. وفي عام 1933 نشر بلومفيلد كتابه الشهير «اللغة» Language الذي أصبح من الأعمال اللغوية الخالدة، ويعد هذا الكتاب من أهم الكتب التي عالجت موضوع علم اللغة في النصف الأول من القرن العشرين. ويذهب بعضهم إلى القول: إنه ربما كان لهذا الكتاب وحده الأثر الأكبر في تحديد مسار تطور علم اللغة في الولايات المتحدة الأمريكية. وتأتي أهمية هذا الكتاب من احتوائه على مجموعة من المبادئ اللغوية التي أصبحت فيما بعد من المسلّمات. ومن بين هذه المبادئ رأيه في ضرورة أن تركز الدراسات اللغوية على اللغة المحكية عوضاً عن اللغة المكتوبة، وفي رأيه كذلك أن اللغة بوجه عام إنما تؤلف نظاماً كاملاً من الأصوات والكلمات أو الصيغ ذات الوجود المستقل، لذا فإن معرفة تاريخ هذه الكلمات والصيغ لا يكفي عند تفسير معانيها الحقيقية. ومن بين الآراء الأخرى التي وردت في كتاب بلومفيلد «اللغة»، أنه من الممكن دراسة الظواهر اللغوية بنجاح أكبر عندما يتم فصل هذه الظواهر عن محيطها غير اللغوي، أي إنه دعا إلى استقلالية علم اللغة. ينظر: أحمد حسن: بلومفيلد (نرد) الموسوعة العربية، الموقع الإلكتروني: <http://arab-ency.com.sy/detail/2384> اطلع عليه في: 2021/06/12، في الساعة: 11:59.

الأمريكية، ووطد مفاهيمها على أسس وصفية بحتة. لا يراعي فيها سوى الجانب السطحي والشكلي. فاللغة عنده هي ناتجة عن الاستجابة للمثيرات الخارجية. وقد شرح فكرته من خلال القصة الشائعة بين جاك وجيل والتفاحة. حيث كانت جيل جائعة، فرأت تفاحة أثرت فيها، فدفعها هذا إلى تحريك بعض العضلات في الجهاز الصوتي؛ نتج عنه الكلام. واندفع جاك متسلقا الشجرة، وأحضر لها التفاحة. فالجوع - حسب بلومفيلد - هو المنبه، وسلوك جاك بعد استجابة له. وانطلاقا من هذا المبدأ السلوكي (مثير - استجابة) يفسر بلومفيلد كافة العادات اللغوية؛ حيث يعتبر اللغة إنتاجا أليا، واستجابة كلامية ناتجة عن حافز سلوكي. وبهذا يتجلى لنا إبعاد المعنى عن الوصف اللساني¹.

اهتم بلومفيلد في كتابه "اللغة Language" بالفونيم وأنماطه، والتركيب الصوتي، والأشكال النحوية، وأنواع التغير اللغوي. وركز بلومفيلد في التحليل اللغوي على دراسة سلوك العناصر داخل البنية اللغوية من خلال المواضع والمواقع التي تحتلها في الكلام، وهذا ما عرف بالتوزيعية. التوزيعية Distribusional هي منهج في التحليل اللغوي يهتم أصحابها بالدراسة الشكل الظاهر للعناصر اللغوية كالفونيمات، والمورفيمات، والمقاطع، والكلمات. منهج التوزيعية يهتم برصد العناصر داخل البنية اللغوية من خلال المواقع التي تحتلها في الكلام، وهذه المواقع محدودة لكنها ذات قدرات توزيعية غير محدودة. وهذا ما يعبر عنه بالاستبدال Subtitusi.

فمثلا الجملة: ذهب علي إلى المدرسة

ذهب محمد إلى المسجد

ذهب صالح إلى المستشفى

ذهب عباس إلى الحديقة

بالنظر إلى النموذج السابق نجد أن كلمة "علي" في الجملة "ذهب علي إلى المدرسة" يمكن استبدالها بالكلمة "محمد أو صالح أو عباس". وكذلك كلمة "المدرسة" يمكن استبدالها بالكلمة "المسجد أو المستشفى أو الحديقة". وهذا يسمى بالاستبدال؛ يعني إمكانية استبدال عنصر لغوي بآخر للتأكد من انتمائهما لقسم واحد من أقسام الكلام كالفونيم، والمورفيم، والاسم، والفعل، والحرف، والصفة².

1 ينظر: شفيقة العلوي: محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة، ص34.

2 ينظر: عبد الحكيم: النظرية السلوكية البنوية في تعليم اللغة العربية وتطبيقها، مجلة التدريس - مج1، ع1، يونيو 2017، ص5-6.

ساير*:

يعد ساير رائداً للبنىوية الأمريكية، معتمداً على الدراسة الميدانية للغة التي تجمع بين اللغة والأنثروبولوجيا، وتعتمد في جمع مادتها اللغوية على المصدر البشري (المخبر اللغوي Informant)، وقد اعتمد في عمله هذا على الكلام La Parole، وليس على اللغة المعينة La Langue كما يرى دي سوسير، لأن كلام الفرد في نظره هو الشيء الذي يمكن رصده وتحليله. ولعل هذا مبني على نظريته للغة باعتبارها جزءاً أساسية من الثقافة التي هي أيضاً ذات مفهوم واسع..

لقد أدى هذا المنهج العلمي، كما يراه ساير، إلى الاهتمام بالأشكال اللغوية المستمدة من كلام أهل اللغة عن طريق الاتصال المباشر بهم. فقد ركز على دراسة الأشكال اللغوية في ذاتها، لا على أساس من المعاني والتصورات العقلية المسبقة، على الرغم من أنه لم يغفل المعنى تماماً من التحليل، بدليل أن العناصر الأساسية للشكل اللغوي عنده ثلاثة هي: العنصر النحوي الأساسي والكلمة والجملة.

وقد أدى اهتمام ساير بالأشكال اللغوية إلى التركيز على فكرة الأنماط اللغوية، Linguistic Patterns التي رأى أنها أولى بالدراسة لأهميتها في حياة اللغة، وفي

* هو عالم لسانيات وأنثروبولوجيا، ولد في ألمانيا سنة 1884، هاجر رفقة أسرته إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وهو في الخامسة من عمره، استقر في نيويورك، درس في جامعة كولومبيا، وهناك تعرف على فرانز بواس وتابع دروسه وتأثر بنظريته عن النسبية الثقافية. عمل باحثاً في جامعتي كاليفورنيا وبنسلفانيا. وقام بتدريس الأنثروبولوجيا والألسنية العامة في جامعة شيكاغو (1925-1931) ثم جامعة بال. قام بعدد البحوث الميدانية في كندا و"اكتسب معرفة واسعة بالثقافات واللغات الأمريكية. كان له تأثيره الأقوى على علم اللسانيات في الولايات المتحدة.. يعد أحد مؤسسي علم الأصوات (Phonologie) البنيوي والقاتل بنوع من النسبية الثقافية، والتي بموجبها تشكل اللغات الثقافات والتمثيلات المختلفة". وقد اشتهر ساير في المقام الأول بكونه ألسنياً، خاصة من خلال أعماله صحيحة بنيامين ورف (Worf) والنظرية القائمة على أن اللغة منظمة ومصنفة للتجربة الحسية، وهي نظرية شكلت "ركيزة أبحاثه الأنثروبولوجية، من مؤلفاته: أنثروبولوجيا (في جزأين الأول بعنوان ثقافة وشخصية، والثاني بعنوان ثقافة)، واللغة مدخل لدراسة الكلام. توفي إدوارد ساير في بال سنة 1939. ينظر: الأعلام: إدوارد ساير (Edward Sapir)، موقع: مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث:

<https://www.mominoun.com/articles/%D8%A5%D8%AF%D9%88%D8%A7%D8%B1%D8>

[AF-%D8%B3%D8%A7%D8%A8%D9%8A%D8%B1-dward-apir-1027](https://www.mominoun.com/articles/%D8%A5%D8%AF%D9%88%D8%A7%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%B1-dward-apir-1027)

اطلع عليه في: 2021/06/21، في الساعة: 10:59.

الاتصال بها. ويقصد بالأنماط اللغوية الملامح الأساسية التي يحملها الإنسان النظام لغته التي تختلف عن الاستخدام الفعلي للغة المتمثل في المادة اللغوية المنطوقة¹.

هاريس*:

أرشنا إلى التوزيعية في معرض الحديث عن بلومفيلد، ونفصل فيها الكلام هنا، لأننا نتحدث عن زعيم هذه المدرسة ومنشئها (زيليغ هاريس)، هذه المدرسة التي تعد الحجر الأساس في الدرس اللغوي الأمريكي، ومفتاح التوليدية التحويلية، إذ يرى المختصون في الدراسات اللغوية أن النحو التوليدي التحويلي لم يكن ليظهر في حقل الدراسات اللسانية، ويحظى بالمكانة المرموقة التي ذاع بها، لو لم تكن ثمة أرضية تمهد لظهوره وتطوره، وتكون البذرة الأولى له. وبالفعل، فقد حدث هذا الأمر، وتمثل خاصة في الاتجاه اللساني الأمريكي

1 ينظر: عبد العزيز بن ابراهيم العصيلي: النظريات اللغوية والنفسية وتعليم اللغة العربية، مجلة جامعة الإمام، العدد 22 ربيع الآخر 1419هـ، ص 326-327. وينظر: شفيقة العلوي: محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة، ص 26.

* زيلغ ساييتي هاريس (Zellig Sabbetai Harris 1909) صاحب النظرية التوزيعية، ولد سنة 1909م في روسيا، ثم قدم في الخامسة من عمره إلى الولايات المتحدة الأمريكية، التحق بجامعة (بنسلفانيا)، أين حصل على الدرجة الجامعية الأولى عام (1930)، وبعد سنتين من ذلك حصل على درجة الماجستير في الأدب من الجامعة ذاتها (1932م)، وعام (1934) تحصل على درجة الدكتوراه بالأطروحة التي تقدم بها عن قواعد اللغة الفينيقية. ثم عين للتدريس في الجامعة ذاتها، إلى أن انتقل إلى جامعة (فيلادلفيا)، ثم عاد بعد ذلك إلى (بنسلفانيا) واشتغل بالتدريس هناك. أين التقى تلميذه تشومسكي. أشهر مؤلفات هاريس ذلك الذي يعد المؤلف الرئيس في علم اللغة التوزيعي، والذي شرح فيه آراءه حول هذا المنهج، وهو كتاب موسوم بـ (مناهج في اللسانيات البنوية)، وبه ظهر هاريس صاحب مدرسة جديدة، إذ خرج على أفكار (بلومفيلد) الذي كان مثله الأعلى في المنهج الوصفي. سنة 1952 نشر هاريس مقاله (transformar grammar) الذي تحدث فيه عن استعمال الرموز لتحليل الجملة، كما تحدث عن الجملة التوليدية، وعن القواعد والقوانين اللازمة لتوليدها، ولعل هذا المقال هو البذرة الأولى التي انطلقت منها أعمال اللغوي تشومسكي في نظريته التوليدية التحويلية، حيث إنه طور آراءه اعتمادا على آراء أستاذه (في النحو التوليدي)، فطغت آراء التلميذ ونسبت النظرية التوليدية التحويلية لتشومسكي في النهاية، ولم يكن هاريس لينشر هذا المقال - كما يعتقد بعض الدارسين - لولا إحساسه أن منهجه الجديد (التوزيعي) الذي أخذ يدعوله لا يصلح لحل كثير من قضايا اللغة لكنه لم يصرح بذلك، بل حاول تعديل فكرته من خلال طرح فكرته الجديدة التي تأثر بها تشومسكي. ينظر: ندين حميدان: اللغوي زيلغ هاريس - Zellig Harris، موقع عربي:

<https://e3arabi.com/%D8%A7%D9%84%D8%A2%D8%AF%D8%A7%D8%A8/%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%BA%D9%88%D9%8A-%D8%B2%D9%84%D9%8A%D8%AC-%D9%87%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B3-zellig-harris>

اطلع عليه في: 2021/06/28، في الساعة: 14:02.

الوصفي الذي تزعمه «هاريس» (z. Harris)، والمعروف بالتوزيعية (Le (distributionnalisme).

وفي الواقع، إن هذا المنحى التوزيعي في الفكر اللساني الأمريكي، ينادي - أساسا - بضرورة وصف اللغة مستقلة عن المعنى الفضايف وغير المحدود؛ واعتماد العلاقات الموجودة بين الكلمات بدل ذلك، أي الأماكن المتواترة التي تتواجد فيها، في السلسلة الخطية لعملية التكلم. وهذا ما يعرف بالتوزيع.

فالتوزيع هو منطق التحليل اللساني في المدرسة الأمريكية الوصفية؛ وهو ينطلق من مدونة محدودة، ليحصر مجموع السياقات أو المواضع التي ترد فيها الوحدات اللغوية الدالة (أي الكلمات عن طريق استبدال كلمة بأخرى من أجل تحديد توزيعها، أي القسم الذي تنتمي إليه، متميزة بذلك عن الوحدات الأخرى. فالتوزيع - إذا - هو (مجموعة القرائن الخاصة بالعناصر.

إن التوزيع مفهوم يرتبط بالموضوع الذي توجد فيه الكلمات، أي كل ما يحيط بها يمينا أو شمالا. وهذا ليس غريبا عن اللسانيات العربية التقليدية؛ ذاك لأن تقسيم الكلمة إلى اسم وفعل وحرف، يعد ضربا منه، إن لم نقل هو التوزيع نفسه ما دام ينطلق في ذلك من جملة المحددات التي تدخل عليها من اليمين أو اليسار، فتميزها عن الأنواع الأخرى من الكلم. فالاسم - مثلا - يحدد بالقرائن التي تتصل به، كالجر والتنوين، والتعريف والنداء. فهذه القرائن هي توزيع الاسم. وأما الفعل، فإنه يتميز عنه بتوزيعه الخاص، إذ تدخل عليه بعض الحروف مثل: قد، وسوف، والسين، وأدوات النصب والجزم؛ فلكل توزيعه الذي ينفرد به¹.

وقد أشرنا في الصفحات السابقة إلى الجملة: ذهب علي إلى المدرسة، وممكّات التوزيع فيها. تستند التوزيعية إلى أن المعنى ليس عنصرا رئيسا في تقسيم الجمل، وتوزيع مفرداتها، متأثرا في ذلك بآراء بلومفيلد الذي يرى أن المعنى هدف بعيد المنال، وعلى الباحث - حتى لا يدخل في متاهات تبعده عن لب الدراسة - أن ينصرف عنه إلى ما هو أهم، وعلى الرغم من هذا التوجه إلا أنه وجد نفسه عند التطبيق يتحدث عن العلاقة الوثيقة بين المعنى المائل في ذهن المتكلم، والمورفيمات المستعملة والتركيب الجملي الذي تنتظم فيه هذه المورفيمات انتظاما توزيعيا.

1 ينظر: شفيقة العلوي: محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة، ص 34-36.



الدرس الحادي عشر: القياس عند دي سوسير *

اللغة ظاهرة اجتماعية:

أراد دي سوسير أن يجعل من دراسة اللغة عملاً علمياً، وقد وجد ضالته في مبادئ (دور كايم) التي حدد بها موضوع علم الاجتماع والقواعد التي ينبغي أتباعها في دراسة الظواهر الاجتماعية. واستناداً إلى ذلك حدّد دي سوسير اللغة بأنها: ظاهرة اجتماعية يمكن النظر إليها على أنها شيء منفصل عن صور استخدام الأفراد لها، ونحن نكتسب اللغة من أفراد المجتمع المحيطين بنا، وهم يلقنوننا إياها، ونحن نتعلمها منهم، فهي - بهذا الاعتبار - ليست من إنتاجنا. واللغة ظاهرة عامة في مجتمع معين، وهذا المجتمع يفرضها على أعضائه فرضاً، فليس لهم اختبار في اكتسابها ولا يملكون بديلاً عنها، والمجتمع يفرضها في مجالات مختلفة، حين يكتسبها الطفل في البيت، أو حين يتعلمها في المدرسة، وإن كان لا يتنبه إلى أنها مفروضة عليه من المجتمع الذي ينتسب إليه.

* فرديناند دي سوسير أو فرديناند دي سوسور (بالفرنسية: Ferdinand de Saussure) ولد في 26 نوفمبر 1857 وتوفي في 22 فبراير 1913، عالم لغوي سويسري شهير. يعد أب علم اللسانيات. فيما عده كثير من الباحثين مؤسس علم اللغة الحديث. عُني بدراسة اللغة الهندية، الأوروبية، وقال إن اللغة يجب أن تعد ظاهرة اجتماعية. من أشهر آثاره: دروس في الألسنية العامة (كتبه باللغة الفرنسية ونُشر عام 1916، بعد وفاته) وقد نُقل إلى العربية بترجمات متعددة ومتباينة.

فرديناند دي سوسور من أشهر علماء اللغة في العصر الحديث، واتجه بفكره نحو دراسة اللغات دراسة وصفية باعتبار اللغة ظاهرة اجتماعية، وكانت اللغات تدرس دراسة تاريخية، وكان السبب في هذا التحول في دراسة اللغة هو اكتشاف اللغة السنسكريتية.

ولد دي سوسور في جنيف، وكان مساهماً كبيراً في تطوير العديد من نواحي اللسانيات في القرن العشرين. كان أول من عد اللسانيات فرعاً من علم أشمل يدرس الإشارات الصوتية. اقترح دي سوسير تسميته (سيمولوجي)، ويعرف حالياً بالسيمويك أو علم الإشارات. ينظر: الموسوعة الحرة: ويكيبيديا، الموقع الإلكتروني:

<https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%81%D8%B1%D8%AF%D9%8A%D9%86%D8%A7%D9>

%86%D8%AF_%D8%AF%D9%88_%D8%B3%D9%88%D8%B3%D9%88%D8%B1

في الساعة: 15:24، 2021/06/30.

واللغة ظاهرة اجتماعية يمكن أن تدرس دراسة علمية، ويتحقق هذا عندما ندرسها مستقلة عن مظاهرها أو تحققاتها الفردية، وهذا ما فعله (دي سوسير) بتفريقه بين اللسان واللغة والكلام¹.

اللغة والكلام:

ودون الدخول في التفريق بين اللسان واللغة والكلام، لأنها قد تأخذ مساحة كبيرة في هذا الدرس*، رأيت أن أركز على اللغة بوصفها موضوعا للدراسة عند دي سوسير، ثم على الكلام بوصفه الصورة العملية للقياس. فاللغة عنده ليست موجودة بشكل تام عند أي متكلم، إنها موجودة فحسب بكاملها في الجماعة، أي أن كل فرد من أفراد الجماعة اللغوية يحاول أن يأتي بكلامه وفقا لها، ولكنه لا يمكن أن يحققها تحقيقا كاملا، ومن ثم يتفاوت هؤلاء الأفراد في مراعاة قواعدها، ولعل هذا هو ما جعل (اللغة) لا (الكلام) هي موضوع علم اللغة، لأن الكلام يتحقق في صور مختلفة لا حصر لها، وليس ثمة علم يمكن أن يدرس هذه الصور في الواقع، فالمفردات والعبارات والجمل (في أية لغة) لا حصر لها، ولا سبيل إلى دراستها، أما الطرق التي تبني بها المفردات أو العبارات أو الجمل فتقع تحت الحصر ويمكن دراستها، ولهذا كان موضوع الدراسة العلمية للغة النماذج التي يأتي الكلام عليها. كان أو إحدى أخواتها + اسم مرفوع + اسم منصوب. هذا الشكل نموذج (من اللغة) أما الشكل: كان المطر غزيرا.

جملته تأتي مطابقة له، وفي مقدورنا أن نأتي بعدد لا حصر له من أمثالها، أي أن النموذج واحد، والجمل لا حصر لها، ونحن ينبغي علينا أن ندرس النماذج أو القواعد لا الجمل الفعلية².

لقد أراد (سوسير) أن تدرس اللغة دراسة علمية صحيحة؛ لأنها طائفة من علامات لغوية متفق عليها، وطائفة من قواعد تنتظم هذه العلامات. بخلاف الكلام الذي هو عرضي وفردى. فاللغة - لا الكلام - هي التي يمكن أن تدرس. فنحن ندرس نماذج وقواعد لا

1 ينظر: محمد حسن عبد العزيز: علم اللغة الحديث، ص 305.

* للاستزادة في فهم الفرق بين اللسان واللغة والكلام ويمكن العودة إلى: كتب محمد حسن عبد العزيز: علم اللغة الحديث، وسوسير رائد علم اللغة الحديث، والقياس في اللغة العربية.

2 ينظر: محمد حسن عبد العزيز: سوسير رائد علم اللغة الحديث، دار الفكر العربي، رقم الإيداع: 1990/1932م، ص 22.

منطوقات؛ النموذج ثابت مع مرور الوقت، ثابت في شعور الأفراد، وإن تغير تغير ببطء شديد لا يكاد يدرك، بحيث يمكننا الزعم بأنه ثابت، ونقوم بالدراسة على هذا الاعتبار¹.

بعد هذا العرض يمكننا الآن الوقوف على رؤية دي سوسير للقياس في اللغة، باعتبار القياس (analoy) من أهم المفاهيم التي حددها في كتابه (محاضرات في علم اللغة العام) إذ خصه بالفصل الرابع والخامس من الجزء الثالث الخاص بعلم اللغة التاريخي (Diachronic)، وقد عرّف القياس بأنه محاكاة صيغة لصيغة أخرى باطراد، ومن ثم فالصيغة القياسية (المقيس) هي الصيغة التي وضعت طبقاً لصيغة أخرى (المقيس عليه) بحسب قاعدة معينة.

ولا يتوقف القياس - عنده - على وجود صيغة مثالية كاملة أو (فصحى) ينبغي أن تحتذى تماماً، فالصيغة قياسية - عنده - متى حاكت نموذجاً آخر، وإن عده اللغويون شاذاً أو خطأ، وهو ما يعرف بالقياس الزائف أو الخاطئ (Flase analogy) عند اللغويين الأوائل الذين لم يفهموا صيغة القياس، إذ كانوا يعدون كل خروج على النموذج الأصلي شذوذاً وتشويهاً، وبهذا وقعوا في وهم كان سائداً في عصرهم حين نظروا إلى الحالة الأصلية للغة على أنها شيء مثالي كامل، مع أنهم لم يسألوا أنفسهم سؤالاً بسيطاً: هل سبقت تلك الحالة المثالية حالة أخرى؟.

وعلى ما سبق فإن سوسير لا يعد الخروج على القياس - بهذا المفهوم - خطأ مادام الاستعمال الجديد قد استقر في اللغة، لأن هذا الاستعمال حرية تمارسها كل لغة، وما القياس الذي استقرت عليه لغة ما إلا حرية سبقت من قبل أن تصبح قياساً يراد له أن يستبد بالغة².

وتجدر الإشارة هنا إلى أن أهم ما يميز الدراسة اللغوية الحديثة تبني النظرة الوصفية، حيث تقوم الدراسة على وصف نظام اللغة المدروسة وصفاً خالصاً معتمداً على الملاحظة المباشرة دون اللجوء إلى إصدار أحكام بالصواب أو الخطأ، بالجمال أو القبح على النصوص المدروسة. أما الدراسة المعيارية فتهدف إلى وضع قواعد اللغة، قواعد من شأنها أن تحدد الصواب الذي ينبغي الوصول إليه والخطأ الذي ينبغي الانتهاء عنه، وغالباً ما يكون ذلك راجعاً إلى

1 ينظر: محمد حسن عبد العزيز: سوسير رائد علم اللغة الحديث، ص 25.

2 ينظر: محمد حسن عبد العزيز: القياس في اللغة العربية، ص 127-128.

المكانة التي تحظى بها هذه اللغة عند الباحثين لسبب ديني أو سياسي، أو اجتماعي، ولكنه لا يكون أبداً بسبب لغوي، فاللغة من حيث هي أصوات لا تتضمن شيئاً يجعلها صواباً أو خطأ. وقد ألح (دي سوسير) على عدم الخلط بين هذين النوعين من الدراسة، وهدف الدراسة الوصفية هو تحري الحقيقة، أما الدراسة المعيارية فهدفها وضع المعايير الضرورية لكي يكون الكلام صواباً. أو بعبارة أخرى: الدراسة الوصفية هي دراسة الوحدات والعلاقات التي توجد في أحداث لغوية واقعية سواء كانت هذه العلاقات تاريخية أو متعاصرة (متزامنة)، والدراسة المعيارية دراسة ذات هدف عملي؛ هو تدريب الناس على التزام طرق تعبيرية تعدّ صواباً، وتجنب طرق أخرى تعدّ خطأ¹.

العلاقة بين ركني القياس :

يرى دي سوسير أنّ "القياس بأكمله يقع ضمن القواعد، ولكن ينبغي أن نضيف في الحال أن نتيجته النهائية - الخلق - إنما تعود في أول الأمر إلى الكلام. فهي الناتج الطارئ لمتكلم واحد. وعلينا أن نبحث عن هذه الظاهرة، في الأمر، في حواشي اللغة. وعلى كل حال ينبغي أن نفصل بين أمرين هما: الأول: الشعور بالعلاقة التي تربط بين الصيغ المثمرة، والثاني: النتيجة التي توحى بها المقارنة، أي الصيغة التي يرتجلها المتكلم للتعبير عن فكره. فالنتيجة وحدها تعود إلى الكلام (٠٠٠) فعملية الخلق، مهما كان نوعها، ينبغي أن تسبقها مقارنة لا شعورية لمحتويات الذخيرة اللغوية، حيث ترتب الصيغ المثمرة حسب علاقاتها السياقية والايحائية.

يكتمل الجزء الأكبر من ظاهرة القياس، إذن، قبل أن تظهر الصيغة الجديدة. فاللسان يقوم دائماً وبصورة مستمرة، بتحليل وحداته، وتنطوي هذه الفعالية على إمكانية الكلام الفعال، فضلاً عن إمكانية الابتكار عن طريق القياس. ومن الخطأ والاعتقاد أن عملية الخلق لا وجود لها إلا في أثناء صيغة الكلمة الجديدة فعلاً، فالعناصر كانت موجودة هناك سلفاً².

وهذا مؤداه أن المتكلم قبل أن يبدع الكلمة الجديدة قد استخرج من ذخيرته كل عناصرها بطريقة لا شعورية، وأن الصيغة الجديدة كان لها وجود كامن (بالقوة) في اللغة قبل أن توجد (بالفعل). فالكلمة المبتدعة inescapable (لا مفر) كانت موجودة في اللغة سلفاً،

1 ينظر: محمد حسن عبد العزيز: علم اللغة الحديث، ص 310-311.

2 فردينان دي سوسير: علم اللغة العام، تر: يوثيل يوسف عزيز، مر: مالك يوسف المطليبي، دار آفاق عربية - بغداد، 1985م، ص 188.

فجميع عناصرها موجودة، في in موجودة في كلمات مثل: (in-elegant) (غير أنيق) و (escape) موجودة في (escape) (يفر) كما أن able موجودة في كلمات مثل (Suitable)¹.

القياس والكلمات المثمرة والعقيمة:

يتميز دي سوسير بين اللغات المعجمية، واللغات القواعدية؛ أي بين اللغات التي تقوم على الكلمات العقيمة، واللغات التي تقوم على الكلمات الخلاقية، قال: "إن القياس بأكمله يقع ضمن القواعد والظاهرة السنكرونية. والطبيعة القواعدية السنكرونية للقياس توحى لنا بإمكانية أن تقاس قدرة الكلمات على خلق كلمات أخرى استناداً إلى قابلية الكلمات للتحليل. فالكلمات البسيطة بطبيعة تعريفها غير مثمرة (لاحظ (magasin) (مخزن)، (artbre) (شجرة)، (racine) (جذر)، وغيرها) .

أما كلمة (magasinier) (صاحب المخزن)، فلم تشتق على قياس (magasin): بل على قياس (prisonier) (سجين)، (prison) (سجن) وغيرها. وكذلك (emmagisiner) يخزن، فهي مدينة بوجودها إلى القياس بالصيغ (enmailloter) (لف) و (oncadrer) (يضع في إطار)، و (encapuchonner) (يضع على رأسه قلنسوة) وغيرها. وهي تحتوي على (maillot) (قماط) و (cadre) (إطار) و (capuchin) قلنسوة وغيرها. كل لغة - إذن - تحتوي على كلمات مثمرة وكلمات عقيمة، بنسب مختلفة . ويعود بنا هذا الأمر إلى التمييز بين اللغات المعجمية، واللغات القواعدية. (....) . فأكثر الكلمات في الصينية غير قابلة للتحليل أما في اللغة المصطنعة فتكاد جميع كلماتها تخضع للتحليل"². موجز القول³:

1- يربط سوسير القياس بالكلام (النشاط الفردي) لا باللغة (الوجود الجمعي)، لأنه في بدايته يقوم به الفرد، ولكن إذا ما استقر الاستعمال على الصورة الجديدة انتقلت إلى اللغة، وأصبحت من مذخورها الجمعي، وليس ثمة تناقض بين هاتين سمتين، لأن كل سمة تختص بمرحلة محددة .

1 ينظر: محمد حسن عبد العزيز: القياس في اللغة العربية، ص 129-130.

2 فردينان دي سوسير: علم اللغة العام، ص 189.

3 ينظر: محمد حسن عبد العزيز: القياس في اللغة العربية، ص 130-131.

2- وتبدو السمة الإبداعية للقياس واضحة من حيث إن الكلمة الجديدة حين تظهر وتستقر تطرد الصيغة المنافسة لها، وذلك لأن الصيغة القديمة كما يقول: ليست بديلا عن القديمة، فقد تعايشت الصيغتان زمنا، كانت تستخدم فيه إحداها محل الأخرى، ولما كانت اللغة تكره أن تبقي دالين لفكرة واحدة فإن الأغلب أن تتوارى الصيغة القديمة شيئا فشيئا ثم تختفي.

3- القياس - مع أنه جزء من القواعد - ليس عملية تقعيد، بل هو نشاط الغوي يمارسه الفرد حين يبتدع الصيغة الجديدة على وفق صيغة أخرى بصورة مطردة.

4- تقوم عملية القياس على أساس المشابهة في الشكل أو في المعنى أو فيهما ما بين المقيس والمقيس عليه، وليس شرطا في القياس أن يكون المقيس عليه شكلا مثاليا كاملا، فليس ثمة سبب لمثل هذه الصفة في مرحلة لغوية معينة ، بل يتوقف الأمر في الحقيقة على مجرد العلاقة بينهما، وعلى استقرار الاستعمال الجديد.

5- القياس عملية لغوية تتخذ شكلا مطردا، ومن ثم يؤدي - بعامة - إلى غلبة الانتظام والتجانس بين الصيغ والتراكيب، وإن كان هذا لا يمنع من وجود صيغ تستعصي على القياس وتقاوم النظام. يقول سوسير: ليس لدى أية لغة في أي وقت من الأوقات نظام كامل متجانس مستقر من الوحدات.

6- للقياس دور هام في التطور اللغوي من حيث إنه يساعد على توليد الصيغ الجديدة التي تحل محل الصيغ القديمة، ومع ذلك فإنه يمثل دورا في المحافظة على اللغة من حيث إنه يولد صيا جديدة مطردة تحل محل الصيغ الشاذة أو البائدة، ومن حيث إنه يستخدم دائما مادة قديمة لصنع صيغ جديدة ، ومن حيث إنه يحافظ على بقاء الصيغ المطردة ويحول دون تغييرها.



الدرس الثاني عشر: القياس عند اللغويين العرب المحدثين 1

قسمت هذا الموضوع قسمين؛ قسم يتناول نظرة اللغويين العرب المحدثين إلى القياس، وقسم ثانٍ يتناول القياس عند المجمعين.

أولاً: نظرة المحدثين للقياس :

أرجع إبراهيم أنيس سر الخلاف بين علماء العربية في شأن القياس إلى اختلاف وجهات النظر في فهم بعض المسائل المتصلة به، ومنها: معنى السليقة اللغوية. وكيفية تقعيد القواعد للغة من اللغات، ومنهما تفريعات أخرى سنرصدها في هذا العرض بإذن الله.

1- معنى السليقة اللغوية:

ترتبط السليقة اللغوية عند الأقدمين من علماء العربية ارتباطاً وثيقاً بالجنس العربي، ولذا يتكرونها على الفارسي أو اليوناني إمكان إتقان هذه اللغة كما يتقنها أهلها من العرب، مهما بذلوا في تعلمها، وثابروا في المران عليها، بل يظنون في رأيهم أجانب عن اللغة كما هم أجانب عن الجنس العربي. فكأنما تصور هؤلاء الرواة أن هناك أمراً سحرانياً يمتزج بدماء العرب، ويختلط برمالهم وخيامهم، وهو سر السليقة العربية، يورثه العرب لأطفالهم، وترضعه الأمهات لأطفالهن في الألبان. ولذا لم يتورع الرواة عن الأخذ من صبيان العرب والرواية عنهم. ولذا لم يروا في شعر أبي تمام والمتنبي ما يؤهلهم لتلك السليقة اللغوية التي قصروها على قوم معينين، وعلى زمن معين، وعلى بيئة معينة، فنشأ في مخيلاتهم ما يمكن أن يعبر عنه بدكتاتورية الزمان والمكان، مغالين في الحرص على العربية والاعتزاز بها¹.

ومن أجل تهديم نظرية السليقة التقليدية والموروثة ذهب تمام حسان يحدد للخليقة معنى اصطلاحياً يقابل معنى السليقة، بحيث يهدف تحديد المعنى إلى تخصيص معينين مختلفين لكل من السليقة والخليقة. فقال في وصفهما: "الخليقة هي تلبس الإنسان بطبيعته الناطقية في خلقه وتكوينه، أي: من حيث هو إنسان مجبول على استخدام اللغة أية لغة... ويحدد له اللغة التي يتكلمها ما يصادفه من ظروف النشأة والاكتساب، وهي الظروف التي تتصل

1 ينظر: إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، ط6، 1978م، ص36.

بالسليقة لا بالخليقة. أما السليقة فهي اكتساب اللغة في مرحلة خاصة من حياة الإنسان، أي: تعلم الطفل لغة أمه ف رؤية تمام حسان للسليقة اللغوية هي أشبه باكتساب العادات التي يجنيها الفرد من احتكاكه بغيره في حياته. فالسليقة عنده هي عملية نمو مستمرة في تعلم اللغة، ما دام الفرد حيا في الجماعة التي ينتمي إليها¹.

يمر الطفل حين يتعلم لغة أبويه بمراحل معينة تتطلب منه جهدا كبيرا وزمنا طويلا، بعده يستطيع الكلام بهذه اللغة في سهولة ويسر دون تكلف أو تعسف، فلا يكاد يخطر المعني بباله حتى ينطق بما يعبر عن هذا المعني بتلك الطرائق والأساليب الشائعة في بيئته، لا يخطئ فيها أو يخرف عنها، بل تتم عملية الكلام في صورة آلية دون شعور بخصائصه. ومثله حينئذ مثل راكب الدراجة يشعر شعورا قويا بحركات بدنه ورجليه في أثناء تعلم الركوب، فإذا أتقنه أمكنه أن ينسى أو يتناسى كل شيء عن دراجته وهو فوقها، ولا يكاد يشعر بحركاته أو سكاته. وكذلك الطفل يظل يشعر شعورا قويا بتركيب الأصوات في لغة أبويه، واختلاف الصيغ، والربط بين الكلمات في الجمل حتى تتم مراحل نمو اللغة عنده، فيصبح وقد سيطر على كل هذا سيطرة تامة، فلا يتردد ولا يتلعثم، ولا يفكر في خصائص تلك الأصوات أو تلك العبارات بل يرسل القول على سجيته وبحسب ما تعود في صغره. فإذا تم له هذا تمت له السليقة اللغوية².

وتجدر الإشارة هنا إلى ما نبه إليه إبراهيم أنيس من خصوصية العربية، فهي ليست كغيرها من اللغات متروكة لسنة التطور، والقياس فيها بأيدي الأطفال والعامة، بل القياس فيها مباح فحسب للموثوق من أدباء العربية وشعرائها³.

السليقة بين البيئة والتعلم:

هناك نوعان من المتكلمين باللغة: أولئك الذين يشعرون بخصائصها في أثناء الكلام، وآخرون لا يكادون يشعرون بتلك الخصائص، والفرق بين الفريقين لا يعدو أن يكون فرقا في الكمية أو درجة الإتقان للغة. ونرى هذا واضحا جليا حين نقارن بين صغار الأطفال وال كبار حولهم، وحين نقارن الأجنبي عن اللغة بآبن اللغة الذي نشأ في بيئتها، ومرن على الكلام بها

1 ينظر: أحمد جيلالي: السليقة اللغوية، الأثر - مجلة الآداب واللغات - الجزائر - العدد الرابع - ماي 2005م، ص 300.

2 ينظر: إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة، ص 34-35.

3 ينظر: محمد حسن عبد العزيز: القياس في اللغة العربية، ص 133.

مرانا كافيا .. فاللغة ملك من يتعلمها، لا أثر للوراثة أو الجنس فيها : فالطفل الذي ولد من أبوين مصريين وينشأ بعيدا عنهما في بيئة إنجليزية أو فرنسية يتكلم هاتين اللغتين بالسليقة، والطفل الفارسي الذي ينشأ في جزيرة العرب بعيدا عن أهله يتكلم العربية بالسليقة¹. وهكذا نرى أن الطفل في مراحل تعلم لغة أبويه لا يوصف كلامه بالسليقة، بل يكاد يمر في نفس المراحل التي يمر بها الأجنبي عن اللغة في أثناء تعلمه لها. غير أن الطفل نتاج له من فرص التعلم، ومن المدرسين الذين لا نظير لهم في الصبر والجلد ممثلين في الأم والمربية والأب، كما يستغرق من الزمن ما لا يتأني لأي أجنبي في تعلم لغة من اللغات. ومن هنا ينشأ الفرق بين تعليمين: أحدهما على يدي معلم يجد اللذة كل اللذة والسعادة كل السعادة في تقدم تلميذه، والآخر على يدي معلم أقل صبرا و حلما، لا يصرف من زمنه في تعليم تلميذه إلا بقدر، ولا يبذل من جهده إلا بقدر. ولذا ينشأ الطفل وقد أتقن لغة أبويه وسيطر عليها، في حين أن الأجنبي عن اللغة يظل حتى بعد تعلمها يتعثّر في بعض تعابيرها وأصواتها، ولكنه قد يصل إلى ما وصل إليه ابن اللغة يوما ما، حين يوالي التعلم ويتحصن بالمثابرة، ولا ينقطع عن المراس².

ويمكن مما سبق أن ندعي القول بأن السليقة في زماننا هذا تعني ما يتعلمه الفرد من لغة في مجتمعه، ونقصد اللغة العربية العامية، أو لغة التعامل اليومي، والتي تفرع هي نفسها إلى مجموعة من اللهجات العربية العامية، إن على مستوى قطر بعينه، أو على مستوى الأقطار العربية جميعها. فهي سليقتنا اليوم، لأنها اللغة التي ينطقها الإنسان العربي ببسر، من غير أن يشعر بعبء وصعوبة أثناء النطق، ومن غير أن يكون على وعي بخصائصها وأسرارها، لا سيما مستوياتها الثلاث: الصوت والصرف والنحو. ومن أجل ذلك فاللغة العربية الفصحى في مجتمعاتنا اليوم ليست بلغة السليقة، لأنها لغة تكتسب بالتعلم والتدريب والتكلف، سواء كان تعلمها في البيت أو المدرسة أو في غيرها من معاهد التعليم، ولذلك يقل عدد الناطقين بها في العالم العربي، كما يتفاوت المتحدثون بها في درجة إتقانها، بل يستحيل علينا في زماننا أن ينطق العرب كلهم اللغة العربية الفصيحة بالسليقة عن طريق المحاكاة، وفقا لاعتبارات مختلفة وكثيرة. وعلى الرغم من اختلاف الفصحى والعامية فإن اللغة العامية تشبه سليقة

1 ينظر: إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة، ص35.

2 ينظر: إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة، ص35-36.

القدماء من حيث إنها لا تسلم من اللحن أو التعثر، فإن العرب الفصحاء أنفسهم قد خالفوا القياس واستعملوا الشذوذ، مع أنهم كانوا أهل السليقة الأولى¹.

2- كيفية تقعيد القواعد للغة من اللغات:

حتى نفصل في هذه المسألة، ونحيط بجوانبها، رأيت أن أقسم الحديث فيها على النحو الآتي:

أ- قوانين علم اللغة:

قام علم اللغة على الأساس القوانين، كما قام غيره من العلوم الاجتماعية، واتجهت عناية الباحثين فيه إلى كشف القوانين التي تخضع لها الظواهر اللغوية في مختلف أشكالها ومناحيها. وقد اهتموا إلى طائفة كبيرة من هذه القوانين : منها ما يتعلق بالأصوات ومنها ما يتعلق بالدلالات، ومنها ما يتعلق بحياة اللغة، ومنها ما يتعلق بوظائفها بعضها خاص يصدق على لغة معينة، وبعضها عام ينطبق على فصيلة من اللغات، وبعضها أعم يصدق على جميع اللغات².

إذن فعلم اللغة علمٌ استنادا إلى ذلك - وإن خالف - كثيرا أو قليلا، العلوم الطبيعية مثلا. فمادة اللغة. لا تخضع لما تخضع له تلك العلوم من التجربة العملية - وإن استعين في درس أصوات اللغة ببعض الآلات والأدوات والقوانين اللغوية، ليس لها ما للقوانين في العلوم الطبيعية مثلا من حتمية وجبرية³.

فالظواهر اللغوية لا تخضع لإرادة الأفراد والجماعات، وإنما تسير وفقا لنواميس لا تقل في ثباتها وصرامتها واطرادها وعدم قابليتها للتخلف عن النواميس التي تخضع لها ظواهر الفلك والطبيعة. فقد يكون في استطاعة الفرد أو في استطاعة الجماعة اختراع لفظ أو تركيب، ولكن بمجرد أن يقذف بهذا اللفظ أو بهذا التركيب في التداول اللغوي وتناقله الألسنة يفلت من إرادة مخترعة ويخضع في سيره وتطوره وحياته ... لقوانين ثابتة صارمة لا يستطيع الفرد ولا الجماعة إلى تعويقها أو تغييرها سبيلا. ومن هذا يظهر أنه ليس في قدرة الأفراد

1 ينظر: أحمد جيلالي: السليقة اللغوية، ص 300.

2 ينظر: علي عبد الواحد وافي: علم اللغة، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ط 9، 2004م، ص 20.

3 ينظر: محمود السعران: علم اللغة - مقدمة للقارئ العربي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر - بيروت، ص 12.

والجماعات أن يوقفوا تطور لغة ما، أو يجعلوها تجدد على وضع خاص، أو يحولوا دون تطورها على الطريقة التي ترسمها قوانين علم اللغة. فهما أجادوا في وضع معجماتها وتحديد ألفاظها ومدلولاتها وضبط قواعدها وأصواتها وكتابتها، ومهما أجهدوا أنفسهم في اتقان تعليمها للأطفال قراءة وكتابة ونطقا وفي وضع طرق ثابتة سليمة يسير عليها المعلمون بهذا الصدد، ومهما بذلوا من قوة في محاربة ما يطرأ عليها من لحن وخطأ وتحريف... فإنها لا تلبث أن تحطم هذه الأغلال، وتفلت من هذه القيود، وتسير في السبيل التي تريدها على السير فيها سنن التطور والارتقاء التي ترسمها قوانين علم اللغة¹.

ب - معايير اللغة:

العيار في اللغة القياس، والمعيار المقياس، من عايرت الشيء بالشيء: إذا قسته به تمتحنه وتعرف صحته. والعيار أو المعيار هو ما جعل مقياسا للدراهم والدنانير ليعرف ما فيها من الفضة والذهب. فلك أن تعد المنهج المعياري في دراسة اللغة، استنادا إلى هذا الأساس، اصطلاح حديثا لما كان يعرف بمدرسة القياس، ويسميه الغربيون (Prescriptive System) ويسمون اللغة الفصيحة التي تجعل معيارا لغيرها من اللهجات (Standard Language). وأصل اللغة المعيارية لهجة من اللهجات القومية، قيض الله لها من أسباب الرقي والزعامة ما أعلاها على سواها، فأصبحت اللغة الرسمية للأمة، ولغة العلم والأدب. وأفضل مثال عليها لهجة قريش التي بزت في أواخر العصر الجاهلي غيرها من اللهجات، فأقرت لها القبائل بالسيادة والشرف.

وأهم العوامل التي بوأّت لهجة قريش هذه المكانة المعيارية سيادة قريش السياسية، ومنزلتها الدينية في حماية الكعبة وسدانتها، وسيطرتها على الأسواق. كل ذلك حمل العرب على أن يؤثرها على لهجاتهم، وعلى أن يتخذوها اللهجة المثلى في المحافل، يتحدث بها الوفود، وتلقى الخطب، وينظم الشعر. فلما نزل بها كتاب الله زادت رسوخا وشموخا، وأصبح التزامها واحترامها واجبا دينيا، يدين به المسلمون على اختلاف ألوانهم وألسنتهم، بعد أن كانت رابطة قومية، يعتصم بها العرب وحدهم. وغدت دراستها محور المنهج المعياري. ونقطة الدائرة في هذا المحور فهم القرآن الكريم وإفهامه². وزد على ذلك اعتماد المعجمات العربية

1 ينظر: علي عبد الواحد وافي: علم اللغة، ص 21.

2 ينظر: غازي مختار طليمات: في علم اللغة، ص 102-103.

على الحديث النبوي الشريف بالتأليف في غريبه، وأغلب الظن أن كل الحديث ممثل للغة قریش¹.

ولك أن تسأل عن السبب الذي جعل المنهج الوصفي يسبق المنهج المعياري في دراسة العربية، والإجابة كامنة في طبيعة التطور الذي اجتازته الحركة الفكرية العربية، ففي العهد الأول كان هم اللغويين الجمع والإحصاء والاستقصاء والاستقراء، ثم استنباط الأحكام من الكلام، وكل ذلك من طبيعة المنهج الوصفي. إن الوصفين لم يكونوا في حاجة إلى كثير من المنطق، بل كان يكفيهم منه اليسير القادر على تنسيق الدراسة وإسباغ الطابع العلمي المنظم عليها، تمهيدا لتحويل العلم الذي كشف عنه المنهج الوصفي إلى ميدان التعليم الذي تبنى المنهج المعياري؛ أي: لوضع القواعد في أيدي الناشئة، بغية دراستها لتعصم ألسنتهم من اللحن.

إن نقل علم اللغة من إطار الدرس إلى إطار التدريس ساعد على نقل المنهج من الوصف إلى المعيار لسبب واضح، وهو أن التدريس يفرض على المعلم والمتعلم معيارا يحتكمان إليه في تمييز الصواب من الخطأ. ولما كان المعيار القديم الذي احتكم إليه الكسائي وسيبويه وهو البيئة الأعرابية - قد اختفى فإن المرجع الوحيد الذي بقي بين أيدي العلماء هو ما ورثوه من قواعد وشواهد، ولذلك أخذت المناهج تبتعد عن السماع وتلتصق بالقياس، حتى أصبح القياس الحكم الوحيد في تمييز المقبول من المردول.

ولما كان القياس - وهو العصب المحرك للنحو المعياري - قد اتخذ وسيلة لضبط التفكير في أكثر العلوم، لا في علم اللغة وحده، فإنه سيطر على النحو سيطرة تامة، وأصبح علماء اللغة يؤثرون الصورة على المادة، فانصرفوا عن وصف اللغة وتحليلها إلى تثبيت القواعد الموروثة، وحرصها في تعريفات وحدود كلية، توخوا في صياغتها الدقة، لتكون جامعة مانعة، حتى ظهرت كتب كاملة لا تجد فيها غير التعريفات، يضيق بعضها فلا يزيد على بضع ورقات، ويتسع بعضها، فيعد بالمجلدات².

1 ينظر: مختار الغوث: لغة قریش، دار المعراج الدولية للنشر، ط1، 1997م، ص368.

2 ينظر: غازي مختار طليمات: في علم اللغة، ص103.

وقد حاول البصريون تحديد نسبة شيوع الظاهرة التي يقاس عليها، على خلاف المحدثين الذين لا يرون في نسبة الشيوع معياراً مطلقاً، فقد يكون القياس في بعض الأحيان على قدر سيطرة المذخور في المحافظة على شعور صاحبه، وإن تمثل في قليل من الشواهد، فقد يحدث أن يتم القياس في ذهن المرء على مثال واحد أو مثالين¹.

على هذا النحو انقلبت النهاية إلى بداية، إذ انقلبت النتائج أي: القواعد التي توصل إليها المتقدمون من انتهاجهم المنهج الوصفي إلى ركائز يعتمد عليها المتأخرون في بناء المنهج المعياري، وأصبح الخطأ في خمسين مسألة من مسائل السماع أهون على أبي علي الفارسي من الخطأ في مسألة واحدة من مسائل القياس. وراح علماء اللغة يلتمسون العلل من أصول الفقه، ويقارنون على النحاة بعلل الفقهاء، والمتكلمين، ويصنفون الأشباه والنظائر في النحو على غرار الأشباه والنظائر في الفقه، ويخصصون كتباً مطولة لعلل النحو، أي لفلسفة النحو المعياري.

وتجلى الكلف بالعلل في مظهرين: أولهما الإسراف في تشقيق العلل وسردها، حتى إن أبا البقاء العكبري جمع منها مجلدين يقعان في أكثر من ألف صفحة، واستطاع أن يعلل المسألة الواحدة باثنتي عشرة علة، وهي في مجموعها علل عقلية خالصة، قاد إليها المنطق، ولم يرد بها السماع. والمظهر الثاني الذي تجلى به كلف العلماء بالتعليل تشقيق العلل بعضها من بعض وتفريغها وتنويعها وبناء بعضها على بعض، ومن يستعرض عنوانات الجزء الأول من خصائص ابن جني يظفر بأكثر مما تحتاج إليه الدراسة اللغوية لو أنها سلكت غير المنهج المعياري، فبعضها يدعي العلل الموجبة، وبعضها يدعي العلل المجوزة، وبعضها يعلل العلة ويسمى علة العلة، والمعلول قد يعلل بعلمتين، والحكم قد يبقى مع زوال العلة، والعلل قد تتعارض وتتاقض، وقد تتظاهر وتتآزر².

1 ينظر: محمد حسن عبد العزيز: القياس في اللغة العربية، ص 133.

2 ينظر: غازي مختار طليمات: في علم اللغة، ص 104.

ج - القاعدة والقياس:

كتب (هرمان بول) (Herman Paul) في أواخر القرن التاسع عشر بحثاً مستفيضاً عن القياس اللغوي، وأثره في تطور اللغات و تغييرها، فكان ملخص ما قاله: أن الناس حين يتلقون الكلمات والصيغ لا يحللونها إلى عناصرها، ولا يستخرجون منها الأصول والزوائد أو الواحق والسوابق، بل يدركون تلك الصيغ إدراكاً كلياً، ويفهمون كلا منها على أنها كلمة واحدة لا انفصام بين أجزائها، كما يستعملونها في كلامهم على تلك الصور المركبة التي سمعوها من غيرهم، ولا يكادون يشعرون بتلك الزوائد التي تفيد معنى خاصاً في الأسماء والأفعال. وهم في حياتهم العادية يسمعون اللغة ككلام مركبة، ويتكلمون بها ككلام مركبة أيضاً، ويحفظونها على تلك الصور المركبة، فتعياها الذاكرة وتستقر فيها مخزونة أو محبوسة حتى تدعو الحاجة لانطلاقها من عقالها.

وليس من الضروري أن كل ما ينطق به المتكلم يكون مما لقنه من غيره، أو تلقاه من قبل عن متكلم آخر، ليس من الضروري الحكم على أن كلام المرء لم يكن إلا وليد التلقين، بل إن هذا مستحيل، لأن صيغ اللغة كثيرة وأساليبها متعددة، وطرق التعبير فيها لا تكاد تقع تحت حصر، ومن المستحيل أن نتصور أن كل متكلم قد مرت به تجربة السماع لكل صيغة، ولكل أسلوب ولكل استعمال، ولكل عبارة، وإنما سمع البعض فاخترته في الحافظة مرتباً منظماً مبوباً في مجاميع منسجمة: منها مجموعة للأسماء المذكورة، وأخرى للمؤنثة، وثالثة المفردات ورابعة للمجموع، وخامسة لنوع من الأفعال و سادسة لنوع آخر منها .. إلخ. غير أنه يجب ألا نتصور أن عملية التجميع في الحافظة مع ما فيها من تبويب وتنظيم، تشبه عمل النحاة وواضعي القواعد، أو أن فهم الإنسان العادي للصيغ وطرق استعمالها يشبه فهم اللغويين لها، ولكنه على كل حال تبويب وتنظيم بعين الذاكرة حين تدعو الحاجة إلى شيء مما هو محفوظ مخزون¹.

بل إن القدماء من علماء العربية كانوا يظنون أن عملية القياس إنما يقوم بها أولئك الذين كرسوا حياتهم لخدمة العربية، أما أصحاب اللغة من الفصحاء الذين يحتاج بكلامهم فلا

1 ينظر: إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة، ص 39-40.

يكادون يلجأون إلى هذا القياس في حياتهم، ولهذا ظهر في بحوثهم ما يسمى القياسي والسماعي¹.

ويعمد المتكلم - كلما دعت الحاجة - إلى قياس أمور جديدة على ما في حافظته من أمور قديمة، فيقيس ما لم يسمع من قبل على ما سمع، ويستنبط من ظواهر اللغة ما لم يعرفه بالتلقين، عن طريق ما عرفه بالتلقين، وهو في كل هذا لا يهدف إلا إلى التعبير عما يدور بخله كما يعبر الناس حوله. وهكذا نرى أن القياس يدخل في ثلغة الفرد، دون عمد إليه أو شعور به. فعملية القياس مستمرة في كل لغة وفي كل عصر من عصورها، بل ويقوم بها كل فرد من أفراد هذه اللغة.

ومن الصعب الحكم حين نسمع متكلماً ينطق بصيغة من الصيغ، عما إذا كانت هذه الصيغة قد سمعها هذا المتكلم من قبل، أو أنها بنت الساعة. كونها هو قياساً على ما سمع وما عرف، من الصعب مثل هذا الحكم حين يكون القياس موافقاً لما درج عليه الناس في كلامهم، أما إذا خالف هذا القياس ما شاع في اللغة فينبئنا نستطيع الحكم على أنه من عمل الفرد وليس مما سمعه من قبل. وذلك هو القياس الخاطئ False Analogy الذي وقع فيه كل منا في وقت من الأوقات².

فعلى الرغم من أن الطفل يأخذ اللغة عن أبويه والمحيطين به، فإن اللغة الخلف في كل أمة تختلف عن لغة السلف في كثير من المظاهر، وبخاصة مظاهر الصوت، ويرجع جزء يسير من نواحي هذا الاختلاف إلى أمور خاصة مقصورة على بعض الأفراد: كالعيوب الصوتية التي يصاب بها بعض الناس، وضعف السمع، واختلاف أعضاء النطق ... وما إلى ذلك. - وليس لمثل هذه الأمور شأن كبير في تطور اللغة، لأن آثارها مقصورة على أصحابها، تبقى معهم وحدهم في حياتهم وتختفي بموتهم. أما معظم نواحي هذا الاختلاف وأكبرها أثراً في تطور اللغة فترجع إلى أمور عامة يشترك فيها جميع أفراد الطبقة الواحدة ويمتازون بها عن أفراد الطبقة السابقة لهم: كالتطور الطبيعي لأعضاء النطق في الفصيلة الإنسانية (لأن أعضاء النطق في تطور طبيعي مطرد، فتختلف في كل طبقة عنها في الطبقة السابقة لها)، والتطور الطبيعي للظواهر النفسية (فالقوى العقلية تختلف أنواعها في تطور

1 ينظر: محمد حسن عبد العزيز: القياس في اللغة العربية، ص 133.

2 ينظر: إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة، ص 40.

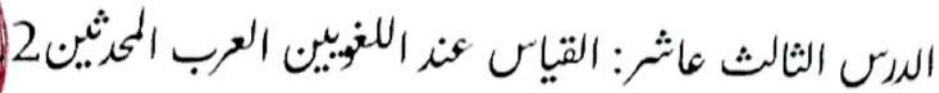
طبيعي مطرد فتختلف في كل طبقة عنها في الطبقة السابقة لها، شأنها في ذلك شأن أعضاء النطق، ومن الواضح أن كل تطور يحدث في هذه القوى ينبعث صداه في اللغة؛ والأخطاء التي تنتشر بين الصغار في طبقة ما ولا يفطن لها الكبار لدقتها وخفائها أو يهملون إصلاحها ولا يعنون بالقضاء عليها، وكثرة استخدام الكبار في جيل ما لبعض المفردات في غير ما وضعت له عن طريق التوسع أو المجاز لدواع اجتماعية خاصة فتنتقل هذه المفردات إلى الجيل اللاحق بمعانيها المجازية وحدها والنظم والتقاليد الخاصة التي يسير عليها المجتمع في جيل ما في تلقين الأطفال اللغة في الأسرة وتعليمهم إياها في المدارس¹.

يجب إذن أن ننظر إلى اللغة على أنها أمر معنوي لا وجود له إلا متصلاً بالإنسان، ومن الخطأ البين أن ننظر إليها على أنها مجموعة من كتب النحو والمعاجم اللفظية كما يفهم كثير من الناس.

والحكم على ما يسمى بالصواب والخطأ في اللغة بمجرد بنا ألا نقول هل هذا الاستعمال مألوف معهود في اللغة؟ أو هل هو يوافق قواعد النحاة واللغويين كما استنبطوها لنا؟ بل الواجب حين نسمع قولاً ونريد الحكم عليه أن نتساءل: هل استخرج المتكلم مثل هذا القول من حافظته أو كونه هو بنفسه، وعلى أي قول قاس هذا؟ فالطفل ينمي لغته بالالتجاء إلى القياس، والكبير يلجأ في كلامه إلى القياس كلما أوزته الحاجة ولم تسعفه الحافظة².

1 ينظر: علي عبد الواحد وافي: علم اللغة، ص 250.

2 ينظر: إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة، ص 41.



ثانياً: القياس عند المعجميين:

87

بجمع دمشق هذا النشاط أكثر من عشر سنين، لكن الأمر استمر خارجه، وسهرت المعاهد العليا والثانوية على استمرار النهضة¹.

ويعد مجمع اللغة العربية بالقاهرة ثمرة من ثمار النهضة العربية الحديثة، وتلبية لحاجة شعرت بها الأمة العربية لكي تكون لغتها الفصحى وافية بمتطلبات الحياة المعاصرة، وملائمة لمقتضيات الآداب والعلوم والفنون

ففي عام 1918م، عقد أبناء دار العلوم ندوة خاصة في نادهم دامت أسبوعين كاملين أقيمت فيها عدة بحوث للأسكندري و محمد الخضري وطنطاوي جوهري، وفتحي زغلول وحفني ناصف وغيرهم، واحتدم حولها نقاش طويل مثمر - وانتهت الندوة بقرار في تعريب المسميات الحديثة، وبال دعوة إلى إنشاء مجمع للغة العربية، وعلى إثر قيام ثورة 1919. وفي عام 1932م، صدر مرسوم بإنشاء مجمع اللغة العربية صدى لتلك المحاولات السابقة، وبدأ دور انعقاده الأول في يناير 1934م، وفي هذه الدورة المباركة تم وضع لائحته، تحديد أهدافه ووسائل تحقيقها، وما إن فرغ المجمعون من هذه الإجراءات حتى تفرغوا لمهمتهم الأصلية، وعنوا خاصة بأصول اللغة فقدموا فيها بحثاً قيمة، وقدموا قرارات مهمة، فيها تجديد وسعة. وقد حرص المجمع منذ إنشائه على تحقيق هدفه في أن يحافظ على سلامة اللغة العربية، وأن يجعلها وافية لمطالب العلوم والفنون في تقدمها، وملائمة لحاجات الحياة في العصر الحاضر. وتنوعت وسائله إلى تحقيق هذا الهدف، ومن تلك الوسائل: تيسير اللغة متنا وقواعد وكتابة ورسم حروف، وتوفير المصطلحات العلمية والألفاظ الحضارية، وتهذيب المعجمات اللغوية، ووضع معجم تاريخي شامل، وتشجيع الإنتاج الأدبي، وإحياء التراث القديم في اللغة والأدب².

ولا ينبغي أن ننسى هنا أثر التراجمة الأولين في مطلع النهضة بمصر ولا أثر المصححين في المطبعة الأميرية و فيها من شيوخ الأزهر وغيرهم، فترجم قديما من كتب علمية في الطب والهندسة والعلوم حافل بأوضاع عربية، و ثمرات من ثمرات القياس تستحق التقدير. وقد

1 ينظر: سعيد الأفغاني: في أصول النحو، ص 118-119.

2 ينظر: محمد حسن عبد العزيز: القياس في اللغة العربية، ص 151-152.

ينفع المجامع اليوم إطالة النظر فيما تشتت في هذه الطبقات القديمة النادرة من مصطلحات ونحت واشتقاق¹.

2 - من قرارات مجمع اللغة العربية بالقاهرة في أقيسة اللغة:

أسس مجمع اللغة العربية بالقاهرة قياسه على دعائم ثلاث، وهي:

(أ) - أقوال العلماء القدماء بصدد الظاهرة اللغوية، فإذا وجد المجمع منفذا ولو ضعيفا استغله. فإذا وجد أن جمهرة منهم يقولون برأي ووجد قلة منهم يقولون برأي آخر يلائم ما يرمي إليه المجمع أخذ برأي هذه القلة واستنبط ما يريد من ألفاظ. (ب) القيام بإحصاء الأمثلة المروية لهذه الظاهرة من المعجمات المطولة أي إعادة الاستقراء، ولا شك في أن المتقدمين قد قاموا بهذا الاستقراء ولكنه كان استقراء ناقصا في بعض الأحيان، وليس من العيب في مسلك المتقدمين بقدر ما هو في مسلك المتأخرين الذين اكتفوا بأقوال من سبقوهم، وقصروا عملهم في كثير من الحالات على هوامش وشروح وتعليقات على أقوال المتقدمين. (ج) موقف جمهور أبناء العرب في العصر الحديث من هذه الظاهرة: فالمجمع يحاول جاهدا ألا يصدد الناس في حسهم اللغوي فإذا وجدهم يأنسون إلى صيغة أو كلمة جديدة في صيغة قديمة ساعد المجمع على إقرارها².

ونقدم في هذا العرض بعض قرارات مجمع اللغة العربية المتصلة بأقيسة الألفاظ الحديثة، بالتركيز على: ما تعلق بالتضمنين، والتعريب، والتوليد، والاشتقاق من أسماء الأعيان.

أ - التضمنين:

قرر النحاة أن التضمنين واقع في اللغة، وأنه ركن من أركان التعليل لبعض المسائل النحوية، ولكن ما معنى التضمنين في عرفهم؟ يسعى عالم النحو نحو إلى وضع عبارة سليمة التركيب بحيث يحسن السكوت عليها، ولذلك فإن عنايته تتجه نحو التركيب الصحيح الذي يتفق وقواعد العربية بغض النظر عن القيمة الجمالية أو البيانية لهذا التركيب، أما عالم البيان فيعني بالإضافة إلى التركيب الصحيح للعبارة بالقيمة الفنية أو البيانية لها، وعلى ذلك فإن المفهوم الذي أورده النحاة ورجال البلاغة للتضمنين والذي ينص على أنه (اشراب لفظ معنى آخر،

1 ينظر: سعيد الأفغاني: في أصول النحو، ص 119.

2 ينظر: محمد صالح ياسين عباس: القياس اللغوي في دائرة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، مجلة كلية التربية الأساسية، المجلد

19، العدد 80، كلية التربية للعلوم الإنسانية جامعة ديالى، بغداد - العراق، ص 184.

بحيث تؤدي الكلمة مؤدي كلمتين) أقول إن هذا المفهوم قد تجاذبه عالم النحو وعالم البيان فنظر كل منهما إليه من الزاوية التي تتفق وتخصصه العلمي، فإن أدت الكلمة مؤدي كلمة أخرى فهذا من التضمنين النحوي، وإن كانت هناك علاقة ما بين المعنيين فهذا من التضمنين البلاغي¹.

والتضمنين من أوائل الموضوعات التي عرض لها المجمع منذ إنشائه ففي أثناء بحثه عن وسائل سلامة اللغة، والتوسع في أقيستها لجعلها أداة صالحة لنشر العلوم والفنون وجد أن مسائل لزوم الفعل وتعيده بنفسه أو بحرف جر خاص دون حرف مما اختلف في تقديره اللغويون المحدثون، فقد أثر بعضهم الاقتصار على ما ورد من هذه الأفعال في المعجمات، وبني على ذلك أحكاماً بالمنع بزعم أن هذا سماعي لا يجوز القياس عليه، وقد تبين للمجمع أن بعض النقاد اللغويين قد أخطئوا في فهم هذا الموضوع حين جعلوا الأمثلة الجزئية الواردة في المعجمات حكماً فيما يقاس وما لا يقاس، على حين كان ينبغي أن يجعلوا الكثرة الغالبة في القرآن وفي الشعر القديم معتمدهم في الصواب والخطأ وأن ما يتكرون ليس ممنوعاً على إطلاقه، لأن التوسع في التعدية واللزوم إن جرى على سبيل القياس فهو جائز مباح استعماله، وإن تخلف عنه فهو ممنوع، والتوسع القياسي إما بطريق التجوز في الفعل أو الحرف، أو باتباع قياس الكوفيين بنبابة بعض الحروف عن بعض، وإما باتباع قياس أكثر البصريين وجميع البيانين القائلين بقياسية التوسع في الأفعال والمشتقات بتضمنين الفعل أو المشتق معنى فعل أو مشتق غيره مناسب له وإعطائه حكمه في التعدية².

جاء في قرارات المجمع: "التضمنين أن يؤدي الفعل أو ما في معناه في التعبير مؤدي فعل آخر أو ما في معناه، فيعطي حكمه في التعدية واللزوم"

ومجمع اللغة العربية يرى أنه قياسي لا سماعي، بشروط ثلاثة: الأول: تحقق المناسبة بين الفعلين. الثاني: وجود قرينة تدل على ملاحظة الفعل الآخر ويؤمن معها اللبس. الثالث: ملائمة التضمنين للذوق العربي). ويوصي المجمع ألا يلجأ إلى التضمنين إلا لغرض بلاغي³.

1 ينظر: أحمد حسن حامد: التضمنين في العربية - بحث في البلاغة والنحو، الدار العربية للعلوم، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط 1، 2001م، ص 41.

2 ينظر: محمد حسن عبد العزيز: القياس في اللغة العربية، ص 153.

3 مجمع اللغة العربية: مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاماً، إخراج ومراجعة: محمد شوقي أمين وإبراهيم الرزي، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، 1984م، ص 6.

عاد محمد صالح ياسين عباس إلى التضمين في رأي نحاة البصرة فقال بأنه: "إشراب فعل معنى فعل آخر فيأخذ حكمه في التعدية واللزم، وله صورتان: الأولى: صورة تضمين فعل متعد بحرف جر معنى فعل متعد بحرف جر آخر. الثانية: تضمين فعل متعد بنفسه معنى فعل يتعدى بحرف من حروف الجر فيتعدى مثله بحرفه"¹. ثم فصل الحديث في جهود أعضاء المجمع في التضمين، فأورد ملخصات بحوث بعض المجمعين، ومنها: بحث الشيخ حسين والي الذي قدم بحثاً إلى المجمع، بعنوان: (التضمين)، ذكر فيه أقوال العلماء في التضمين من حيث العناصر الآتية: (أ) تعريفه. (ب) الغرض من استعماله. (ج) التضمين بين الحقيقة والمجاز. (د) التضمين بين السماع والقياس. (هـ) ما يشترط فيه لكي يكون جائزاً. ويرى الباحث أنه قياسي، وأنه ركن من أركان البيان، ويقصر استعماله على العارف بدقائق اللغة وأسرارها. وقد قدم بحثاً آخر إلى المجمع بعنوان: (هل ينوب بعض حروف الجر عن بعض)، بحث مفصل في آراء النحاة والبيانين في نيابة بعض الحروف عن بعض، وعن علاقته بالتضمين، مع تفصيل القول في معاني الحروف: إلى ومن وفي. وغاية القول في هذا البحث أن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر، وكان أحدهما يصل إلى معموله بحرف والآخر يصل بآخر، فإن العرب قد تنوع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه إيذاناً بأن هذا الفعل بمعنى ذلك الآخر. وقدم الشيخ محمد الخضر حسين بحثاً إلى المجمع بعنوان: (التضمين)، وضع فيه الشيخ اعتبارات لكي يكون جائزاً: فالتضمين غرض هو الإيجاز، وللتضمين قرينة هي تعدية الفعل بالحرف وهو يتعدى بنفسه أو تعديته بنفسه وهو يتعدى بالحرف، وللتضمين شرط هو وجود مناسبة بين الفعلين، وكثرة وروده في الكلام المنشور والمنظوم يدل على أنه أصبح من الطرق المفتوحة في وجه كل ناطق بالعربية متى حافظ على شرطه².

وقد كان قرار التضمين مسوغاً لكثير من الألفاظ والأساليب المحدثات التي خطأها بعض النقاد، وأجازها المجمع، ومنها: أنه أجاز قول المحدثين (أجاب على السؤال) بتضمين الفعل أجاب معنى ردد. وأجاز قول المحدثين (يجوب في البلاد ببضاعته) بتضمين الفعل جاب معنى طاف وسار. وأجاز قول المحدثين (ننتج كل ما نحتاجه) بتضمين الفعل احتاج معنى طلب. وأجاز قول المحدثين (عاش الأحداث) بتضمين الفعل عاش معنى لابس. وأجاز

1 محمد صالح ياسين عباس: القياس اللغوي في دائرة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ص 188.

2 ينظر: محمد صالح ياسين عباس: القياس اللغوي في دائرة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ص 188.

قول المحدثين (فوضت فلانا بالأمر) بتضمين الفعل فوض معنى أناب أو وكل. وأجاز قول المحدثين (عزف لنا) بتضمين الفعل عزف معنى أدى. وأجاز قول المحدثين (لعب دورا) بتضمين الفعل لعب معنى أدى. وأجاز قول المحدثين (قبل بالأمر) بتضمين الفعل قبل معنى رضي¹.

ب - التعريب:

التعريب في اللغة "الإبانة يقال أعرب عنه لسانه وعرب أي أبان وأفصح وأعرب عن الرجل بين عنه وعرب عنه تكلم بحجته"²، وهو تفعيل للمفعّل؛ أي تعريب للمعرب، لأن العرب استعملت لفظ المعرب، قال الجوهري: "وتعريب الاسم الأعجمي: أن تنفوه به العرب على منهاجها، تقول: عَرَّبْتَهُ العربُ وأعربته أيضاً"³. وهو: اللفظ الأعجمي الذي يدخل اللغة العربية عن طريق الاحتكاك باللغات الأجنبية، وقد تطرأ عليه تغيرات في الحذف أو الزيادة، وقد تبقى الكلمة الأجنبية بمجموع حروفها وتعامل معاملة المفردة العربية في إجراء مقاييس العربية عليها، والتعريب وهو "تحويل طبيعي أو تغيير تدريجي يطرأ على اللغة ويجري بها في ناموس مطرد، وقد خضعت له اللغة العربية بمجموعها ومن أول نشأتها، كما تخضع له الآن وبعد الآن"⁴.

وقد عرّف المعجميون المعرب بأنه: "كل ما استعمل في اللغة العربية من ألفاظ أجنبية سواء ألحقت بأبنية عربية أو لم تلحق"⁵.

وقد أجاز "المجمع أن يستعمل بعض الألفاظ الأعجمية عند الضرورة على طريقة العرب في تعريبهم"⁶. وأقر المجمع قواعد تتعلق بعمل اللجان أعدها الشيخ أحمد الاسكندري، ومنها ما هو خاص بالتعريب⁷، ومنها:

"يفضّل اللفظ العربي على المعرب القديم، إلّا إذا اشتهر المعرب"⁸.

1 ينظر: محمد حسن عبد العزيز: القياس في اللغة العربية، ص 154-155.

2 ابن منظور: لسان العرب، ص 587.

3 الجوهري: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، ج 1، ص 179.

4 عبد القار بن مصطفى المغربي: الاشتقاق والتعريب، مطبعة الهلال بالقجالة، 1908، ص 26.

5 مجمع اللغة العربية: مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاما، ص 13.

6 مجمع اللغة العربية: مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاما، ص 187.

7 ينظر: محمد صالح ياسين عباس: القياس اللغوي في دائرة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ص 189.

8 مجمع اللغة العربية: مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاما، ص 188.

"ينطلق الاسم المعرب على الصورة التي نطقت بها العرب"¹. ومن أمثلة القياس في التعريب أيضا تعريب أصناف المواليد، وفيها: "أجناس المواليد التي ليس لها أسماء عربية تعرب أسماءها العلمية، إذا كانت منسوبة إلى أعلام، وترجم بمعانيها إذا أمكنت ترجمتها في كلمة عربية واحدة سائغة، وإن لم يكن ذلك ممكنا رجع تعريبها"².

ج - التوليد:

أكد محمد صالح ياسين عباس على عناية المجمع منذ دورته الأولى سنة 1934م بالبحث في المولد من الكلم؛ إذ وضعت اللجنة قرارا في الجلسة الثالثة والعشرين³، وقد عدنا إلى قرارات قرارات المجمع، ووجدنا في ما أورده في المولد أنه: "اللفظ الذي استعمله المولدون على غير استعمال العرب وهو قسمان: 1 - قسم جروا فيه على أقيسة كلام العرب من مجاز، أو اشتقاق، أو نحوهما؛ كاصطلاحات العلوم والصناعات وغير ذلك. وحكمه أنه عربي سائغ. 2 - وقسم خرجوا فيه عن أقيسة كلام العرب، أما باستعمال لفظ أعجمي لم تعربه العرب (...) وإما بتحريف في اللفظ أو في الدلالة لا يمكن معه التخريج على وجه صحيح. وإما بوضع اللفظ ارتجالا. والمجمع لا يميز النوعين الآخرين في فصيح الكلام"⁴.

د - الاشتقاق من أسماء الأعيان:

كان الاشتقاق من أسماء الأعيان من أصعب العقبات في سبيل وضع مصطلحات العلوم والفنون والصناعات، ولهذا أفرغ المجمع جهده في تجاوزها وهي اقتراح أيسر الطرق لصياغة هذه المصطلحات، وقد اشتق القدماء كثيرا من أسماء عربية أو معربة كما اشتقوا من أسماء المعاني: فمن ذلك أنهم اشتقوا من (أسد) أسد الرجل، واستأسد، أي صار كالأسد في جرائته وأخلاقه، كما اشتقوا من أسماء الأزمنة (وهي معان جامدة) فقالوا: أخرف القوم؛ أي دخلوا في الخريف، بل اشتقوا من الحرف فقالوا: سوف الرجل تسويفا أي آخر من (سوف) وهي حرف تنفيس، والذي عليه أغلب النحاة أنه سماعي⁵. وقد أخذ المجمع في

1 مجمع اللغة العربية: مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاما، ص 189.

2 مجمع اللغة العربية: مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاما، ص 194.

3 ينظر: محمد صالح ياسين عباس: القياس اللغوي في دائرة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ص 189.

4 مجمع اللغة العربية: مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاما، ص 12.

5 ينظر: محمد حسن عبد العزيز: القياس في اللغة العربية، ص 156.

جوازه برأي ابن جني وأبي على الفارسي القائلين: "إن ما قيس على الوارد الكثير من كلام العرب فهو من كلام العرب (٠٠٠) وأخذ أيضا برأي بعض علماء العربية ممن يفسر القياس بأنه الجري على مقتضى الكثرة في جنسها لا الأغلبية العامة"¹.

وقد أرجع المجمع سبب إجماع المتقدمين عن التصريح بقياسية الاشتقاق من الأعيان والجواهر إلى أمرين: الأول - قلة ما ورد من مشتقات الأعيان ولو بلغت ألوفاً، بالنسبة إلى ما ورد من مشتقات أسماء المعاني، التي تعد بعشرات الألوف، وهذه الأقلية النسبية تمنع من اتخاذها قياساً يقاس عليه عندهم.

الثاني - أن المشتق يدل على حدث: إما قائم بذات، وإما مرتبط بزمان أو مكان. والاسم الدال على الحدث مجرداً عن الذات والزمان والمكان هو الأصل الذي تنشأ عنه المشتقات، لأنه معنى مفرد، والمشتق معنى مركب، والمفرد أصل المركب، وهذا الأصل هو المصدر على رأي البصريين؛ وتطبيق مذهبهم على هذه المسألة أجلى من تطبيق مذهب الكوفيين، والمصدر لا يكون الا اسم مغنى لا اسم عين.

فعلى هذا بنى المتقدمون قياسهم؛ فلم يصرحوا بقياسية الاشتقاق من أسماء الجواهر والأعيان، وإن لم يجهلوا كثرتها في ذاتها. ولم تقم عقبة في سبيل وضع اصطلاحات العلوم الكيميائية والطبيعية والطبية والحيوية، أصعب من منع الاشتقاق من الأعيان"².

وقد احتج الشيخ الإسكندري لقياسه بما يقرب من ثلاثمائة صيغة، ومعها بعض مشتقاتها لا كلها، وهي إذا ضربت في متوسط المشتقات التي يجوز أن تشتق منها كان لنا ما يزيد على ألفين عداً. والقاعدة المعتمد بها في تحقيق اسم العين هي - كما يقول الشيخ الإسكندري: أن المحسوس أصل للمعقول، وأن الأولويات الضرورية للحياة في النطق والتفاهم الإنساني أصل للكليات في الوضع الأول مثل: الأرض والسماء والشمس والقمر والماء والهواء والبحر .. والرجل والمرأة والأب والأم والابن والبنت .. والزرع والشجر والثمر .. وأسماء الصيد من البهائم والطيور والوحش .. وغير ذلك. والمعتبر - بعد ذلك - أن كل اسم مشتق

1 مجلة مجمع اللغة العربية، الجزء الأول، رجب 1353هـ، أكتوبر 1934م، المطبعة الأميرية ببولاق - القاهرة - 1935م، ص232.

2 مجلة مجمع اللغة العربية، الجزء الأول، ص233.

سمي به اسم عين، ثم تنوسيت فيه الوصفية على طول الزمان بعد اسم عين، فإذا اشتق منه بهذا المعنى الجديد مشتقات كانت من نوع المشتقات التي اشتقت من أسماء الأعيان: كالمنكب فإنه مشتق وضع وضعاً ثانوياً للعضو الخاص من جسم الإنسان والحيوان، فإذا قيل: تنكب فلان قوسه، أي أدخل ذراعه فيها وحملها على منكبه، كان فعل (تنكب) مشتقاً من اسم عين هو (المنكب) لا من (النكوب) بمعنى العدول والتنجي ناحية، بل المعنى ألقاها على مجتمع الكتف والعضد من الجسم، وفي رد الفعل إلى المعنى الأصلي تكلف وركاكة كما يفعل ذلك من ليس له إلمام بمبادئ علم اللغات وتاريخ نشأة البشر والشعوب¹.

ورأى المجمع "أن لا حاجة حافزة في لغة الأدب إلى قرار يبيح الاشتقاق من أسماء الأعيان؛ فإن في السباعي الوارد من كلام العرب أي غنية للأديب. لذلك أوصى المجمع بجعل جواز الاشتقاق من الأعيان خاصاً بلغة العلوم للضرورة. ونضرب لتوضيح ذلك بعض الأمثلة:

اشتق العرب من الذهب، والفضة، والزأوق، وهو الزئبق والدينار والدرهم. فقالوا: مذهب، ومفضض، وشوق، مدر، ومدرهم. واشتقوا من الحجر، والجص، والصاروج، والتراب، والرمل، والماء، فقالوا: استحجر الطين، وقالوا: هذا البناء مجصص، ومصهرج، وهذا الكتاب مترب، وهذا الشيء مموه، ومرمل. واشتقوا من الناقة، والتيس، والبغاث، والسَّعْلاة (وهي الغول أو ساحرة الجن) فقالوا: استنوق الجمل، واستتيست الشاة، واستنسر البغاث، واستسعلت المرأة. ونحو ذلك مئات (...). فلم لا نقيس عليها؟ فنقول: منحس: من النحاس. ومزرنخ: من الزرنخ. ومبلر: من البلور. ومقصدر: من القصدير. ومكهرب: من الكهربا. وممغطس أو ممغط: من الممغطيس².

وقد أعاد المجمع النظر في الموضوع ثم قرر التوسع في الإجازة بجعل الاشتقاق من أسماء الأعيان من غير تقييد بالضرورة. وقد وضع المجمع لذلك قواعد على النحو الآتي:

أولاً: في الاسم الجامد العربي: إذا كان الاسم الجامد عربياً، وأريد اشتقاق فعل ثلاثي منه، فبابه (نَصَر) لازماً (قَطَنْت) الأرض (تَقَطَّن) أي؛ كثر قطنهما، وبابه (ضَرَبَ) متعدياً نحو

1 ينظر: محمد حسن عبد العزيز: القياس في اللغة العربية، ص 156-157.

2 مجلة مجمع اللغة العربية، الجزء الأول، ص 233-234.

(قَطَنْتُهَا - تَقْطِنُ) أي زرعناها قَطْنًا. ويشق الفعل من غير الثلاثي على (فعلل) متعديا نحو: قلب، و(تفعلل) لازما نحو: تقولب.

ثانيا : في الاسم الجامد المعرب: يشق الفعل من الاسم الجامد المعرب الثلاثي على وزن (فَعَّلَ) متعديا نحو (أَيَّن) ولازمه (تَفَعَّلَ) نحو (تَأَيَّنَ) من الأيون.

كما يشق من الاسم الجامد غير الثلاثي على وزن (فعلل) متعديا نحو (كَبَّرَتَ) ولازمه (تَفَعَّلَ) نحو (تَكَبَّرَتَ) من (الكبريت) ¹.

1 ينظر: محمد حسن عبد العزيز: القياس في اللغة العربية، ص 157.



الدرس الرابع عشر: القياس بين الوصفيين التجريبيين والنحو التوليكي.

القياس عند الوصفيين التجريبيين:

موضوع علم اللغة هو اللغة منطوقة أو مكتوبة في المواقف الفعلية، والهدف من دراسة هذه المادة عند أنصار المنهج الوصفي التجريبي هو أن نضعها في أنماط. ونماذج صوتية أو صرفية أو نحوية... وعلى أساس مادة محدودة نضع فروضا تتصل ببنية هذه المادة تنطبق على أية مادة أخرى، وهذا القدر من المادة هو ما يعرف بالعينة أو المقيس عليه.

وقد ظل هذا المسلك الذي يعتمد في الدراسة على تحليل قدر محدود من اللغة منتشرا في الأربعينيات والخمسينيات من هذا القرن. وتجدر الإشارة هنا إلى أن علماء العربية حين جمعوا مفرداتها، ووضعوا نظامها الصوتي والصرفي والنحوي قد نهجوا هذا المسلك فاكتفوا بالقليل عن الكثير وقاسوا ما لم يسمع على ما سمع¹.

وقد عدّ اللسانيون الوصفيون العرب المنهج الوصفي المنهج الأكثر موضوعية في دراسة اللغة، والأقرب إلى الدقة والعلمية من غيره من المناهج التقليدية، فأصبح الوصف هو مهمة اللساني الأولى، واقتنع اللسانيون بأن يكونوا واصفين للظواهر اللغوية لا مفسرين لها، وانطوى العمل الوصفي اللساني على ثلاثة إجراءات كبرى، هي: الاستقراء، والتصنيف، والتععيد، مغيباً وملغياً بذلك الإجراءات التفسيرية².

ويرى عبد القادر الفاسي الفهري أن من مشكلات البحث اللساني الوصفي العربي، ادّعاء المنهجية والعلمية، فاللسانيون الوصفيون العرب ربطوا المنهج الوصفي بالعلمية، ونفّوا ذلك عن سائر المناهج، يقول: "فتمام حسن، شأنه شأن الوصفيين، يرفض العلة، ونظرية العامل، والإعراب التقديري، وعدداً من الأصول والمفاهيم الموجودة في التراث، ويرفض الخروج عن شيء ملاحظ إلى شيء مجرد؛ بدعوى أن هذه الأشياء - في نظره - ليست من العلم،

1 ينظر: محمد حسن عبد العزيز: القياس في اللغة العربية، ص 134.

2 ينظر: يونس بومعزة: النحو العربي والمناهج اللسانية الحديثة - الوصفي والتحليلي، موقع الألوكة: https://www.alukah.net/sharia/0/132664/#_ftnref1 تم الاطلاع عليه في: 2021/07/26م، في الساعة: 19.58.

وأن العلم يجب أن يكتفي بالملاحظة الخارجية، والتساؤل عن الكيف، ولا يتعدى ذلك إلى التساؤل عن علة وجود الظاهرة"¹. ثم يأتي بنص من كتابه اللغة بين المعيارية والوصفية للتدليل على هذا الوهم، وهو قول تمام حسان: "إن المعروف في كل منهج علمي من مناهج البحث في الوقت الحاضر أنه يعني أولاً وآخراً بالإجابة عن (كيف) تتم هذه الظاهرة أو تلك، فإذا تعدى هذا النوع من الإجابة إلى محاولة الإجابة عن (لماذا) تتم هذه الظاهرة أو تلك، لم يعد هذا منهجاً علمياً، بل لا مفر من وصفه بالحدس والتخمين، وتفسير الإرادة والبحث عن الحكمة الإلهية في وجود هذه الظواهر" ويعلق على هذا النص بقوله: "ولا يدلنا تمام حسان على مرجع في الموضوع نسترشد به، لأن هذا شيء معروف، كما يقول. وطبعاً نحن لا نعرف هذا، بل نعرف عكسه، ونعرف أن النظرية العلمية يجب أن ترقى إلى مستوى تفسيري، ولا تكتفي بالملاحظة الخارجية في جميع الأحوال، بل تبحث في الكيف وفيما وراء الكيف. فأين هذا العلم والمعروف، كما يعرفه تمام حسان؟"². وعلى الرغم من التهمك والسخرية الباديتين في طريقة وصف ما ذهب إليه الوصفيون، إلا أنني أرى أن للفهري الحق فيما ذهب إليه إلى حد بعيد.

القياس عند التوليديين:

لم يستمر المنهج التجريبي مسيطراً على البحث اللغوي طويلاً، "فقد ظهر منهج جديد في أواخر الخمسينيات عرف بالنحو التحويلي التوليدي، ويرتبط هذا المنهج أساساً باسم (تشومسكي) هذا المنهج معارض للمنهج التجريبي الذي يعتمد على الملاحظة والتجربة، واقتراض الفروض واختبارها، ولا يعتمد البتة على الاستنتاجات العقلية التي لا تخضع للتجربة. وقد قرر (تشومسكي) أن علم اللغة يعني بما هو أكثر من مجموعة النماذج الموجودة في أية عينة، لأن العينة لا يمكن أن تمثل اللغة كلها بل تعكس فحسب صورة جزئية مختارة، أضف إلى ذلك أن تسجيل الكلام في المواقف الطبيعية يكشف عن بدايات زائفة جداً، انحرافات عن القواعد، تغيرات في مجرى الكلام ... هذه الأخطاء أو العثرات قد تكون راجعة إلى عدد من العوامل مثل: الذاكرة الضعيفة، أو انشغال السامع عن المتكلم ... إلخ.

1 عبد القادر الفاسي الفهري: اللسانيات واللغة العربية - نماذج تركيبية ودلالية، دار توبقال للنشر - الدار البيضاء - المغرب، ط 3 - 1993م، ص 58.

2 عبد القادر الفاسي الفهري: اللسانيات واللغة العربية، ص 58.

والمهم أن لدينا قدرة على التعرف على ماهية هذه العوامل وكيف نتجنبها. ونحن لا نأخذ هذه العوامل في الحسبان حين ننصت إلى ما يقوله شخص ما، وهذا يفترض - كما يقول تشومسكي - أننا تعلمنا طريقة تمييز المنطوق الخاطئ من الصائب عند التفريق بين الجمل. ولهذا نفترض أن البشر قد تمكنوا من نظام من القواعد، هذا النظام ليس كامناً في العينات، بل إنه قابع خارجها، من المحتمل أن يكون في عقول المتكلمين باللغة.

ويمضي (تشومسكي) في المناقشة ليوضح أن دراسة هذا النظام من القواعد أكثر أهمية من دراسة الجمل الفعلية ذاتها، لأن هذا النظام ما هو إلا مخطط أو مشروع عمل يحدد كل الاحتمالات في اللغة على حين أن أية مجموعة من الجمل - كما في العينة - مهما كانت كبيرة تقدم فحسب صورة لما يمكن أن نفعله، ولهذا وضع فرقاً أساسياً بين معرفة المتكلم بلغته أي نظام القواعد المتمكن منه، واستخدامه الفعلي للغة في مواقف الحياة الواقعية، وقد أطلق على الأول مصطلح ملكة Competence وعلى الثاني فعل: تنفيذ (Performance)¹.

أشرنا إلى أن النظرية التوليدية التحويلية ظهرت كثورة على المذهب السلوكي، والمنهج البنوي الذي يعتمد في تحليل النصوص على موقع الكلمة في الجملة، وعلى التوزيع اللغوي في الصوت والصرف والتركيب والدلالة، دون اهتمام بالمتكلم وبدوره في إنتاج الكلام، إذ توجه صاحب النظرية (نعوم تشومسكي) نحو تحليل مقدرة المتكلم على إنتاج الجمل التي لم يسمعها من قبل، وعلى فهمها وإدراك الصواب والخطأ استناداً إلى قوانين النحو في اللغة التي يتكلمها²، وهو توجه نحو دراسة اللغة الإنسانية، بوصفها خاصية رئيسية للفهم ولل فكر الإنسانيين³، وهذه الدراسة تخضع إلى جملة من القواعد التي تلخصها ثنائية التوليد والتحويل.

إن النظرية التوليدية التحويلية - التي قدّمها تشومسكي - نظرية نحوية في الأساس، وترتكز هذه النظرية على: الكفاية اللغوية: (Competence) والأداء الكلامي (Performance)، وعلى جملة من القواعد، تتمثل في القواعد التوليدية والتحويلية.

1 محمد حسن عبد العزيز: القياس في اللغة العربية، ص 134-135.

2 خليل أحمد عمارة: في نحو اللغة وتراكيبها - منهج وتطبيق، عالم المعرفة - جدة، ط 1 - 1984م، ص 53.

3 ينظر: نعوم تشومسكي: المعرفة اللغوية طبيعتها وأصولها واستخدامها، تر: محمد فتّيح، دار الفكر العربي، ط 1، 1992م، ص 44.

أولاً: الكفاية اللغوية (الكفاءة اللغوية):

فالكفاية أو الكفاءة هي معرفة الإنسان الضمنية بقواعد اللغة التي يتكلم بها، أو قدرة المتكلم والمستمع المثالي على الجمع بين الأصوات اللغوية وبين المعاني، بطريقة متناغمة مع قواعد لغته، وينطبع الإنسان على هذه الكفاية منذ طفولته، وخلال مراحل اكتسابه للغة، مرتبطة بالقواعد النحوية لتلك اللغة¹، فإذا اعتبرنا أن أي إنسان يتكلم لغة بعينها، فإنه بالضرورة قد ثقف نظاماً لغوياً معرفياً ما في عقله، وصوراً لتركيب مادي معين².

وبناء على هذا فإن الكفاية اللغوية تتحقق بامتلاك المتكلم والسامع القدرة على إنتاج عدد هائل من الجمل من عدد محدود جداً من الفونيمات الصوتية، ثم القدرة على الربط بين الأصوات المنتجة وتجميعها في مورفيمات تنتظم في جمل، مع القدرة على ربطها بمعنى لغوي محدد، والقدرة على الحكم بصحة الجملة التي يسمعها من الناحية النحوية التركيبية، ويتم ذلك كله بعمليات ذهنية داخلية تسمى (قواعد إنتاج اللغة)³. وهذه القدرة هي التي تتجسد عملياً بـ (البنية العميقة للغة)⁴، ويمكننا استناداً إلى ذلك - "أن نشبه اللغة بالعمليات الحسابية، قلنا إنّ الإنسان الذي يكتسب اللغة قد اكتسب قواعدها القائمة ضمن كفايته اللغوية، والتي تتيح له إنتاج عدد غير متناهٍ من الجمل، لا يختلف الأمر بالنسبة إلى الطالب الذي اكتسب قواعد الحساب، فهو من الناحية المبدئية، قادر على إتمام العمليات الحسابية إلى ما لا نهاية، لكن في الواقع، يختلف الأمر عندما تنتقل إلى الأداء الفعلي لهذه العمليات، فإذا سألنا الطالب عن نتيجة ضرب (3x12) اجاب بسرعة بديهية (36) لكن إذا طلبنا إليه نتيجة ضرب (56548524325x19285455658) فإنه بدون شك يعجز عن القيام بهذه العملية ما لم يتوفر له الوقت اللازم وورقة يكتب عليها مختلف مراحل هذا العملية (....) يعزى ذلك إلى أنّ الأداء الحسابي يتطلب زيادة عن معرفة القواعد الحسابية عوامل أخرى نذكر منها الذاكرة، لذلك لا نستغرب وجود آلات حاسبة تستطيع القيام

1 ينظر: ميشال زكريا: الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (النظرية الألسنية)، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط2 - 1986م، ص44-45.

2 ينظر: نعم تشومسكي: اللغة ومشكلات المعرفة - محاضرات ماناجوا، تز: حمزة بن جيلان المزيني، دار طوبقال - الدار البيضاء، ط1، 1990م، ص15.

3 ينظر: خليل أحمد عمارة: في نحو اللغة وتراكيبها - منهج وتطبيق، ص57.

4 ينظر: عبده الراجحي: النحو العربي والدرس الحديث، بحث في المنهج، دار النهضة العربية للطباعة والنشر - بيروت، 1979م، ص115.

إلكترونيا بعمليات يعجز عن القيام بمثلها الإنسان وذلك لأنها مبرجة وتعادل قوتها أضعاف وأضعاف قوة الذاكرة الإنسانية.¹، وهذا ما يعني أن إمكانيات الأداء لا تتطابق مع إمكانيات الكفاية اللغوية.

ثانيا: الأداء الكلامي:

الأداء الكلامي أو الأداء اللغوي الفعلي، "هو الذي يمثل ما ينطقه الإنسان فعلا، أي يمثل (البنية السطحية) للكلام الإنساني"²، وهذا الأداء يفترض اختيار جملة معينة وفقا لمواقف معينة، وهو ما يتطلب أخذ هذه المواقف بعين الاعتبار وتحليلها ودراسة دوافعها السلوكية³. غير أن هذا الطرح - في الحقيقة - يحتاج إلى تبرير، لأن الحديث عن تحليل الكلام أو تبريره من خلال دراسة الدوافع السلوكية يعيد النظرية إلى السلوكيين الذين تجاوزهم تشومسكي.

وتجدر الإشارة إلى أن تشومسكي أشار إلى فرق جلي بين ما يعرفه الناس (الكفاءة) وما يفعلونه (الأداء)، لأن ما نقوله فعلا ليس دائما انعكاسا صادقا لقدراتنا اللغوية⁴، ومثال العمليات الحسابية السابق عرضه يبين هذه المسألة بوضوح.

البنية السطحية والبنية العميقة:

أشارنا إلى العلاقة الوثيقة بين بين (الكفاية اللغوية) و(البنية العميقة للغة)، وبين (الأداء اللغوي) و(البنية السطحية للغة)⁵، وتوضح هذه الرؤية على النحو الآتي⁶:

- البنية العميقة هي الأساس الذهني لمعنى معين، يوجد في الذهن ويرتبط بتركيب جملي أصولي، يكون هذا التركيب رمزا لذلك المعنى وتجسيدها له، وهي النواة التي لا بد منها لفهم

1 ميشال زكريا: الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (النظرية الألسنية)، ص 44-45.

2 عبده الراحي: النحو العربي والدرس الحديث، بحث في المنهج، ص 115.

3 ينظر: ميشال زكريا: الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (النظرية الألسنية)، ص 44-45.

4 ينظر: جيفري بول: النظرية النحوية، تر: مرتضى جواد باقر، مراجعة ميشال زكريا، المنظمة العربية للترجمة، بدعم من مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط 1 - 2009م، ص 36. وينظر: خليل أحمد عمارة: في نحو اللغة وتراكيبها - منهج وتطبيق، ص 58.

5 ينظر: عبده الراحي: النحو العربي والدرس الحديث، بحث في المنهج، ص 115. وينظر: خليل أحمد عمارة: في نحو اللغة وتراكيبها - منهج وتطبيق، ص 58.

6 ينظر: خليل أحمد عمارة: في نحو اللغة وتراكيبها - منهج وتطبيق، ص 58-59.

الجملة ولتحديد معناها الدلالي، في مقابل البنية السطحية التي هي المنطوق الفعلي للكلام، وبيان ذلك في المثال الآتي:

(يشرح المدرس الدرس بطبشورة يكتب بها على السبورة)

هذه الجملة المنطوقة التي تمثل البنية السطحية، تتكون في الأصل من ثلاث جمل أصولية (نواة)، تمثل كل واحدة منها معنى عقليا في ذهن المتكلم، وهي:

1/ يشرح المدرس الدرس.

2/ يكتب المدرس بالطبشورة.

3/ يكتب المدرس على السبورة.

وهذه المعاني ترتبط بعلاقة منطقية استنادا إلى نقاط رئيسة هي (المدرس، والدرس، والطبشورة، والسبورة)، وهذه هي البنية العميقة. التحويل والتوليد:

واستنادا إلى هذه الثنائية (كفاية / أداء) أو (بنية عميقة / بنية سطحية)، نتضح فكرتا التوليد والتحويل اللتان بها سُمِّيَ هذا المنهج، لأن تشومسكي كان يركز - في دراسته للغة كفكر إنساني - على كيفية (تحوّل) البنية اللغوية الذهنية العميقة إلى السطح، لأنّ الأصل في النحو التحويلي الاهتمام بالقوانين التي تحدّد البنية التحتية وتربطها بالبنية السطحية¹.

- أما مسألة التوليد فترتبط بدراسة النظام الأساسي الذي تتولد به قوانين البنية العميقة، قبل تحويلها إلى كلام على السطح، في ضوء كون اللغة لا نهائية فيما تنتج من جمل، على الرغم من أن مادتها الصوتية محدودة²، والقواعد التوليدية: عبارة عن جهاز يحتوي على أبجدية رموز هي بمثابة معجمه، فستخدم اللغة يستطيع أن يفهم جملا وتعبيرات لم يسبق له أن سمعها، وهي تتأسس على مبدأ أن الجمل تتولد على أساس سلسلة من الاختيارات، تبدأ من اليسار إلى اليمين في اللغة الإنجليزية، ومن اليمين إلى اليسار في اللغة العربية، بحيث إن كل اختيار يفرض قيودا معينة على الاختيار الذي يليه، ومثال ذلك الجملة الآتية: (هذا الرجل يشتري بعض الخبز)، فلو اخترنا (هؤلاء) بدل هذا، لوجب إتباع (هؤلاء) التي هي جمع

1 ينظر: عبده الراجحي: النحو العربي والدرس الحديث، بحث في المنهج، ص 124.

2 ينظر: المرجع نفسه، ص 125.

بالجمع (الرجال)، وكذلك تتبع (الرجال) ب(اشترُوا)، وهكذا دواليك، فبدأ الاختيار هو أساس بناء الجملة وتوليدها¹.

- أما القواعد التحويلية فهي التي يمكن بواسطتها تحويل أي جملة إلى جمل أخرى مشابهة لها في المعنى، ويتم ذلك بالاعتماد على إجراءات تجعل الجملة على مستوى السطح تختلف عن الجمل الأخرى، وهذه الإجراءات هي: الحذف، والتعويض، والتوسع، والاختصار، والزيادة، وإعادة الترتيب، والتقديم².

1 ينظر: نعمان بوقرة: المدارس اللسانية المعاصرة، مكتبة الآداب - القاهرة، ص 146.

2 ينظر: محمود فهمي حجازي: مدخل إلى علم اللغة، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع (القاهرة)، ص 125.



قائمة المصادر والمراجع.

1. إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، ط6، 1978م.
2. أحمد جيلالي: السليقة اللغوية، الأثر - مجلة الآداب واللغات - الجزائر - العدد الرابع - ماي 2005م.
3. أحمد حسن حامد: التضمن في العربية - بحث في البلاغة والنحو، الدار العربية للعلوم، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1، 2001م.
4. أحمد عبد الستار الجواربي: نحو القرآن، مطبوعات المجمع العلمي العراقي، مكتبة اللغة العربية - شارع المتنبي - مجمع الزوراء، بغداد - 1974م.
5. أحمد عمر هاشم: دفاع عن الحديث النبوي، مكتبة وهبة - القاهرة، ط1، 2000م.
6. الأشموني، نور الدين علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، الشافعي: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ط1، 1998.
7. ابن الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد: الإغراب في جدل الإعراب، ولمع الأدلة، تقديم: سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، ط2، 1981م.
8. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، دار الفكر - دمشق.
9. البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله الجعفي: صحيح البخاري، تح: مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، اليمامة - بيروت، ط3، 1987، رقم الحديث: 4705.
10. البغدادي، عبد القادر بن عمر: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تح: محمد نبيل طريفي/أميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998م.
11. البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت: الكفاية في علم الرواية، تح: أبو عبدالله السورقي، إبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية - المدينة المنورة.
12. تمام حسان:

- الأصول - دراسة إستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب - النحو - فقه اللغة - البلاغة، عالم الكتب، القاهرة 2000م.
13. تمام حسان: مناهج البحث في اللغة، دار الثقافة - الدار البيضاء، 1974م.
14. ابن الجزري، شمس الدين أبو الخير، محمد بن محمد بن يوسف: النشر في القراءات العشر، تح: علي محمد الضباع، دار الكتاب العلمية - المطبعة التجارية الكبرى.
15. ابن جني، أبو الفتح عثمان: الخصائص، تح: محمد علي النجار، عالم الكتب - بيروت.
16. جيفري بول: النظرية النحوية، تر: مرتضى جواد باقر، مراجعة ميشال زكريا، المنظمة العربية للترجمة، بدعم من مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط 1 - 2009م.
17. أبو الحسن سيد الدين علي بن أبي علي بن محمد بن سالم الثعلبي الآمدي: الإحكام في أصول الأحكام، تح: عبد الرزاق عفيفي، المكتب الإسلامي، بيروت - دمشق - لبنان.
18. أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا: معجم مقاييس اللغة، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر - 1399هـ - 1979م.
19. خديجة الحديثي: موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، دار الرشيد للنشر - منشورات وزارة الثقافة والإعلام - الجمهورية العراقية، سلسلة دراسات، 1981.
20. خليل أحمد عميرة: في نحو اللغة وتراكيبها - منهج وتطبيق -، عالم المعرفة - جدة، ط 1 - 1984م.
21. أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري: كتاب العين، تح: مهدي الخزومي، وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.
22. الرضي الأستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي: شرح الرضي على الكافية، تع: يوسف حسن عمر، جامعة قان يونس - بنغازي، ط 2، 1996م.
23. الزايدي بودرامة: النحو الوظيفي والدرس اللغوي العربي - دراسة في نحو الجملة، رسالة دكتوراه، إشراف: د. لخضر بلخير، جامعة الحاج لخضر - باتنة، 2013-2014.

24. الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن بن عبيد الله بن مذجج الأندلسي الإشبيلي: طبقات النحويين واللغويين (سلسلة ذخائر العرب 50)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط2، دار المعارف.
25. الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر: البرهان في علوم القرآن، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، ط1، 1957م.
26. الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر الخوارزمي: الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تح: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي - بيروت.
27. سعيد الأفغاني: في أصول النحو، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، 1994.
28. ابن سلام الجهمي: طبقات فحول الشعراء، تح: محمود محمد شاكر، دار المدني - جدة.
29. سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء: الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408 هـ - 1988م.
30. السيوطي: الاقتراح في علم أصول النحو، تع: محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، 2006م.
31. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: عبد الحميد هنداي، المكتبة التوفيقية - مصر.
32. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، لبنان - صيدا.
33. المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تح: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1، 1418 هـ - 1998م.
34. شفيقة العلوي: محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة، أبحاث للترجمة والنشر والتوزيع - بيروت، ط1، 2004.
35. شوقي ضيف: المدارس النحوية، دار المعارف.

36. عبد العال مكرم: الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2 - 1993م.
37. عباس حسن: اللغة والنحو بين القديم والحديث، دار المعارف بمصر، القاهرة - 1966م.
38. عبده الراجحي: النحو العربي والدرس الحديث، بحث في المنهج، دار النهضة العربية للطباعة والنشر - بيروت، 1979م.
39. عبد العزيز بن ابراهيم العصيلي: النظريات اللغوية والنفسية وتعليم اللغة العربية، مجلة جامعة الإمام، العدد 22 ربيع الآخر 1419هـ.
40. العكبري: إعراب الحديث النبوي، تح: عبد الإله نبهان، مجمع اللغة العربية بدمشق، ط2، 1986.
41. علي الحسن بن شهاب بن الحسن العكبري الحنبلي: رسالة العكبري في أصول الفقه، تح: بدر بن ناصر بن مشرع السبيعي، لطائف لنشر الكتب والرسائل العلمية، الكويت - وأروقة للدراسات والنشر، الأردن - عمان، ط1، 1438 هـ - 2017م. أبو
42. علي عبد الواحد وافي: علم اللغة، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ط9، 2004م.
43. أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري: مقدمة ابن الصلاح، مكتبة الفارابي، ط1، 1984م.
44. غازي مختار طليمات: في علم اللغة، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ط2، 2000م.
45. الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي: معاني القرآن، تح: أحمد يوسف النجاتي، ومحمد علي النجار، وعبد الفتاح إسماعيل الشلي، دار المصرية للتأليف والترجمة - مصر.
46. فردينان دي سوسير: علم اللغة العام، تر: يوثيل يوسف عزيز، مر: مالك يوسف المطليبي، دار آفاق عربية - بغداد، 1985م.
47. عبد القادر الفاسي الفهري: اللسانيات واللغة العربية - نماذج تركيبية ودلالية، دار توبقال للنشر - الدار البيضاء - المغرب، ط3 - 1993م.

48. عبد القادر بن عمر البغدادي: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تح: محمد نبيل طريفي، واميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت - 1998م.
49. عبد القادر بن مصطفى المغربي: الاشتقاق والتعريب، مطبعة الهلال بالفجالة، 1908.
50. القاضي أبو يعلى، محمد بن الحسين بن محمد بن خلف ابن الفراء: العدة في أصول الفقه، تح: أحمد بن علي بن سير المباركي، الأستاذ المشارك في كلية الشريعة بالرياض - جامعة الملك محمد بن سعود الإسلامية، ط2، 1410 هـ - 1990م.
51. القفطي، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف: إنباه الرواة على أنباه النحاة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي - القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية - بيروت، ط1، 1982.
52. مجلة مجمع اللغة العربية، الجزء الأول، رجب 1353 هـ، أكتوبر 1934م، المطبعة الأميرية ببولاق - القاهرة - 1935م.
53. مجمع اللغة العربية: مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاما، إخراج ومراجعة: محمد شوقي أمين وإبراهيم الرزي، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، 1984م.
54. محمد الصدر: منة المنان في الدفاع عن القرآن، دار إحياء التراث، دار المحبين للطباعة والنشر، مطبعة الكوثر، ط1، 2011م.
55. محمد بن علي الصبان: حاشية الصبان على شرح الاشموني لألفية ابن مالك، مكتبة الصفا، القاهرة، ط1، 2002.
56. محمد حسن عبد العزيز: القياس في اللغة العربية، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 1995م.
57. سوسير رائد علم اللغة الحديث، دار الفكر العربي، رقم الإيداع: 1990/1932م.
58. علم اللغة الحديث، مكتبة الآداب - القاهرة، ط1، 2011م.
59. محمد سعيد أسبر وبلال جنيدي: المعجم الشامل لعلوم اللغة العربية ومصطلحاتها، دار العودة - بيروت، 2004.

60. محمد صالح ياسين عباس: القياس اللغوي في دائرة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، مجلة كلية التربية الأساسية، المجلد 19، العدد 80، كلية التربية للعلوم الإنسانية جامعة ديالى، بغداد - العراق.
61. محمد عبد العظيم الزرقاني: مناهل العرفان في علوم القرآن، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ط3.
62. محمد عيد: الاستشهاد والاحتجاج باللغة - رواية اللغة والاستشهاد بها في ضوء علم اللغة الحديث، عالم الكتب، ط3، 1988.
63. محمود السعران: علم اللغة - مقدمة للقارئ العربي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر - بيروت.
64. محمود سليمان مصلح حمد: ظاهرة الندرة في النحو العربي بين السماع والقياس، رسالة ماجستير، إشراف الدكتور: حسن خميس الملخ، جامعة آل البيت - كلية الآداب والعلوم الإنسانية - قسم اللغة العربية وآدابها، الأردن، 2016/2015م.
65. محمود فجّال: الحديث النبوي في النحو العربي، أضواء السلف - الرياض، ط2، 1997م.
66. محمود فهمي حجازي: مدخل إلى علم اللغة، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع (القاهرة).
67. مختار الغوث: لغة قریش، دار المعراج الدولية للنشر، ط1، 1997م.
68. المرزباني، أبو عبيد الله بن محمد بن عمران بن موسى: الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء، تح: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، 1995.
69. مصطفى جمال الدين: رأي في أصول النحو وصلته بأصول الفقه، مجلة تراث، مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث - قم، مطبعة مهر.
70. ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين الأنصاري الرويفي الإفريقي: لسان العرب، دار صادر - بيروت، ط3، 1414هـ.
71. عبد المؤمن بن عبد الحقّ البغدادي الحنبلي: تيسير الوصول إلى قواعد الأصول ومعاهد الفصول، شرح: عبد الله بن صالح الفوزان، دار ابن الجوزي.
72. ميشال زكريا: الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (النظرية الألسنية)، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط2 - 1986م.

73. أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين - بيروت، ط 4 - 1987م.
74. نعمان بوقرة: المدارس اللسانية المعاصرة، مكتبة الآداب - القاهرة.
75. نعوم تشومسكي: اللغة ومشكلات المعرفة - محاضرات ماناجوا، تر: حمزة بن جيلان المزيني، دار طوبقال - الدار البيضاء، ط 1، 1990م.
76. المعرفة اللغوية طبيعتها وأصولها واستخدامها، تر: محمد فتوح، دار الفكر العربي، ط 1، 1992م.
77. ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تح: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
78. ياقوت الحموي: شهاب الدين أبو عبد الله بن عبد الله الرومي: معجم الأدباء = إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، تح: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط 1، 1414 هـ - 1993م.
79. ابن يعيش (ابن الصانع)، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصل: شرح المفصل للزمخشري، تح: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط 1، 2001م.
80. يوسف دفع الله أحمد: القياس على الشاذ عند الكسائي - حقيقته وأثره في النحو العربي، مجلة جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، ع 24 - 1433 هـ/2012م.

مقالات المجلات العلمية:

81. عبد الحكيم: النظرية السلوكية البنيوية في تعليم اللغة العربية وتطبيقها، مجلة التدريس - مج 1، ع 1، يونيو 2017م.
82. دكوري ماسيري: تطبيقات الاطراد والشذوذ عند أبي البركات الأنباري، مجلة جامعة المدينة العالمية - كوالالمبور - ماليزيا، ع 11، 2015.

83. دوكوري ماسيري: القياس في اللغة بين علماء العربية ودي سوسير - مفاهيم وتطبيقات، مجلة جامعة المدينة العالمية - ماليزيا، العدد 2، فبراير 2012.
84. نعمان عبد الحميد بوقرة: الكتابة اللسانية العربية من الرؤية الغربية إلى التأصيل الإسلامي للمنهج - قراءة وصفية في صور التلقي ونماذج الصياغة، مجلة الدراسات اللغوية والأدبية، ماليزيا، ع1، أوت 2014.

المواقع الإلكترونية:

85. أحمد حسن: بلومفيلد (لنرد) الموسوعة العربية، الموقع الإلكتروني: <http://arab-ency.com.sy/detail/2384> اطلع عليه في: 2021/06/12، في الساعة: 11:59.
86. الأعلام: إدوارد ساپير (Edward Sapir)، موقع: مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث: <https://www.mominoun.com/articles/%D8%A5%D8%AF%D9%88%D8%A7%D8%B1%D8%AF-%D8%B3%D8%A7%D8%A8%D9%8A%D8%B1-dward-apir-1027> اطلع عليه في: 2021/06/21، في الساعة: 10:59.
87. عزى إيماني: جون رويبرت فيرث، منتدى البحوث والمذكرات، الموقع الإلكتروني: <https://kayba.ahlamontada.net/t14203-topic>، اطلع عليه في: 2021/06/11، في الساعة: 16:26.
88. الموسوعة الحرة: ويكيبيديا، الموقع الإلكتروني: https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%81%D8%B1%D8%AF%D9%8A%D9%86%D8%A7%D9%86%D8%AF_%D8%AF%D9%88_%D8%B3%D9%88%D8%B3%D9%88%D8%B1 اطلع عليه في: 2021/06/30، في الساعة: 15:24.
89. ندين حميدان: اللغوي زليج هاريس - Zellig Harris، موقع عربي:

<https://e3arabi.com/%D8%A7%D9%84%D8%A2%D8%AF%D8%A7%D8%A8/%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%BA%D9%88%D9%8A-%D8%B2%D9%84%D9%8A%D8%AC-%D9%87%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B3-zellig-harris>

اطلع عليه في: 2021/06/28، في الساعة: 14:02.

90. يونس بومعزة: النحو العربي والمنهج اللسانية الحديثة - الوصفي والتحويلي، موقع الألوكة:

https://www.alukah.net/sharia/0/132664/#_ftnref1

تم الاطلاع عليه في: 2021/07/26م، في الساعة: 19.58.

